



APA  
الرابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسيين  
International Association For Experts & Political Analysts

## مقتطف الصحف الصهيونية

الاثنين 8 أيار 2023

### أبرز عناوين الصحف

#### هآرتس:

إصرار بن غفير على المشاركة في يوم أوروبا يحدث مواجهة أوروبية مع حكومة اليمين المتطرفة

27 امرأة عربية قُتل أولادهن في عمليات القتل يبدأ بحملة واسعة لوقف عمليات القتل

كشف الأموال الائتلافية: مليارات الشواقل للمعاهد الدينية اليهودية

المحكمة العليا تنقذ نتنياهو بقرارها منع إخلاء الخان الأحمر

في أقل من خمسة أشهر تم اقتلاع 5 آلاف شجرة وتخریبها في قرى الضفة

إسرائيل تهدم مدرسة ابتدائية بالقرب من بيت لحم والاتحاد الأوروبي يندد

سوريا تعود إلى الجامعة العربية

#### معاريف:

قطيعة بين بن غفير ونتنياهو: وفي الليكود يفقدون الصبر تجاه بن غفير ووصفوه بالصبياني ويهتم فقط

بالأعلام

بن غفير يمنع عضو الكنيست أحمد الطيبي من زيارة الأسير وليد دقة

المحكمة العليا الإسرائيلية ترد التماسا لإخلاء الخان الأحمر لأسباب سياسية وأمنية

تمديد اعتقال اليهودي قاتل الشاب ديار العمري ووالد المغدور يتهم بن غفير بالتواطؤ

.الآلاف شاركوا في جنازة العمري ولفوا جثمانه بالعلم الفلسطيني

.الحكم على باروخ مارزل المتطرف بالسجن لمدة أسبوع مع وقف التنفيذ بعد إدانته بالاعتداء على فلسطيني

### يديعوت احرونوت:

.اليوم سيتم البحث في الميزانية ومليارات الشواقل للمعاهد الدينية والوزارات الدينية

.دراما دبلوماسية: الاتحاد الأوروبي ضد بن غفير لأنه سيمثل الحكومة في يوم أوروبا وسفراء الاتحاد الأوروبي

طالبوا باستبداله بوزير آخر لكنه يصر على المشاركة

.السفراء يدرسون إلغاء الكلمات أو الامتناع عن المشاركة

.إطلاق سراح عضو البرلمان الأردني وعودته إلى الأردن

.تخوف إسرائيلي من مقاطعة إسرائيل أكاديميا في الولايات المتحدة من جمعية علماء الأنثروبولوجيا الذين

أكدوا في طلب المقاطعة أن إسرائيل تنفذ جرائم حرب وسياسة "الأبرتهاید" ضد الشعب الفلسطيني

.مصادر: ضربة قاضية للأكاديمية الإسرائيلية وانتصار كبير لحركة المقاطعة "BDS"

.عينف شيف: وزير من الليكود قال إن احتلال غزة مسألة وقت وعلى كل إسرائيلي أن يقلق

\* \* \*

## عين على العدو الإثنين 8-5-2023

عين على العدو: نشرة يومية ترصد شؤون العدو من خلال متابعة المواقف والتصريحات الرسمية إلى جانب أهم الآراء والتحليلات الصادرة.

ترجمة واعداد: شبكة الهدهد للشؤون الإسرائيلية

الشأن الفلسطيني:

- جيش العدو: قوات الجيش والشاباك وحرس الحدود اعتقلت خلال الليل 7 فلسطينيين من أنحاء الضفة الغربية، كما تعرضت القوات لإطلاق نار.

- **حدشوت سدي**: "اقتحم" عدد من المستوطنين الليلة بحماية قوات الجيش، نابلس ووصلوا لمنطقة قبر يوسف للقيام بأعمال ترميم في المكان وتركيب نجف "ثريا" - كما تعرضوا لإطلاق نار دون وقوع إصابات.
- **قناة كان العبرية**: وزير الأمن القومي للعدو "إيتمار بن غفير" وضع شروطاً كي ينهي قطيعته لرئيس وزراء العدو "بنيامين نتنياهو"، منها، أن يوافق "نتنياهو" على شن عملية عسكرية في الضفة الغربية، والموافقة على بنود من خطة تعديل القضاء، وأن يشارك "بن غفير" في المشاورات الأمنية، وأن يوافق "نتنياهو" على تشديد أوضاع الأسرى الفلسطينيين.
- **القناة 14 العبرية**: ليس مستبعداً أن يتم المصادقة على عملية عسكرية ضد غزة، خاصة وأن حماس لا تكف عن تحريض الفلسطينيين في الداخل لشن هجمات ضد المستوطنين.
- **مسؤول سياسي كبير للقناة 14**: "لا مفر من عملية عسكرية ضد غزة، الأمر مسألة وقت فقط."
- **القناة 14 العبرية**: إطلاق نار نحو نقطة عسكرية شمال الضفة الغربية دون وقوع إصابات.
- **هأرتس**: رفضت المحكمة العليا التماس حركة "ريغافيم" لإخلاء خان الأحمر، وقبل القضاة تبرير الحكومة بأنه لا يمكن الإخلاء الآن "لأسباب تتعلق بأمن الدولة وعلاقاتها الخارجية."
- **إذاعة جيش العدو**: بناء على قرار وزير الجيش غالانت، أفرجت المؤسسة الأمنية عن جثمان شريف وريدات الذي حاول تنفيذ عملية طعن في فبراير قرب قرية الفوار في منطقة الخليل.

### الشأن الإقليمي والدولي:

- **موقع والا العبري**: رفع مجلس النواب الأردني الحصانة عن النائب عماد العدوان المتهم بتهرب أسلحة من الأردن إلى الضفة الغربية.
- **موقع والا العبري**: تم تسليم النائب الأردني عماد العدوان صباح أمس إلى السلطات الأردنية.
- **معاريف**: الشاباك يؤكد أن الأجهزة الأمنية في الأردن اعتقلت عدداً من المتورطين في عملية التهريب التي نفذها النائب عماد العدوان.
- **"باراك رافيد"**: قال "مسؤولون إسرائيليون" كبار إنه بحسب التفاهمات التي تم التوصل إليها بين الشاباك وأجهزة الأمن الأردنية، فإن عضو البرلمان الأردني الذي سيطلق سراحه من "إسرائيل" ستتم محاكمته في الأردن.

- معاريف: وزير الأمن القومي للعدو "بن غفير" يعتزم حضور فعالية "يوم أوروبا" التي تنظمها سفارة الاتحاد الأوروبي، هذا على الرغم من تلميحات الأوروبيين إلى أنهم يفضلون ممثل حكومي آخر.
- القناة 13 العبرية: الاتحاد الأوروبي يفكر في إلغاء خطاب الوزير "إيتمار بن غفير" الذي سيمثل "إسرائيل" خلال احتفالات "يوم أوروبا".
- قناة كان العبرية: من المتوقع أن يلتقي رئيس وزراء العدو "بنيامين نتنياهو" اليوم مع مستشار الرئيس الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط، "بريت ماكغورك"، وفقاً لتأكيد مسؤول سياسي، وتأتي زيارة "ماكغورك" بالتزامن مع انتقاد الإدارة الأمريكية لقانون الإصلاح القضائي الذي تروج له "حكومة نتنياهو".
- أمير بوخبوط – والا: ناقش كبار المسؤولين في الاجتماع الأول لمنتدى هيئة الأركان المشتركة استعدادات الجيش الإسرائيلي لاندلاع مواجهة مع إيران، وقال كبار المسؤولين في سلاح الجو إن هناك حاجة إلى حوالي عام من التدريب المكثف لتعزيز الاستعدادات.

#### الشأن الداخلي:

- استطلاع القناة 5613: في المئة من الجمهور الإسرائيلي يرغبون بأن يقوم رئيس الحكومة نتنياهو بإقالة وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير.
- استطلاع القناة 13: أي حكومة أدارت الوضع الأمني أمام غزة بشكل أفضل؟ 46 في المئة حكومة لابيد-بينيت، 25 في المئة حكومة نتنياهو الحالية.
- استطلاع القناة 13: كتلة نتنياهو 52، كتلة المعارضة 63، الطيبي وعودة 5.
- جيش العدو: ستجري مناورة عسكرية يوم الأربعاء الموافق 10 مايو 2023 في منطقة غلاف غزة سيتخللها حركة نشطة لقوات الأمن وسيتم إغلاق مناطق اعتبار من اليوم تمهيدا للمناورة.
- استطلاع القناة 12: كتلة نتنياهو 52، كتلة المعارضة 63، الطيبي وعودة 5.
- ידיעות أحرونوت: رفض وزير جيش العدو "يؤاف غالانت" الانتقادات التي وجهت له داخل الائتلاف والتي تهاجمه ورئيس وزراء العدو "نتنياهو" بعد قرارهما تسليم جثامين فلسطينيين، وقال الوزير: "للأسف، لا تشكل الجثامين ورقة ضغط تؤثر على المنظمات، إلا في حالات استثنائية تتعلق على وجه التحديد بحماس".

- إذاعة جيش العدو: بضغط من الأحزاب الحريدية: الحكومة تصادق على خطة تخزين "كهرباء حلال" لاستخدامها أيام السبت والأعياد من قبل اليهود الحريدين.

عينة من الآراء على منصات التواصل:

- "أفيغدور ليبرمان": "سبب بقاء قيادة حماس على قيد الحياة هو نتنها هو الذي خشي استغلال أي فرصة لاستهدافهم، وهو يفعل ذلك الآن أيضا، يجب اغتيال قادة الإرهاب."
- "الوزير عميخاي إياهو حول الإفراج عن النائب الأردني": "لقد جلب أسلحة تقتل أطفالنا، فما هي الرسالة التي نرسلها من خلال الإفراج عنه؟ لا أعرف من يقود هذه القرارات الغربية."
- "وزير الأمن القومي الإسرائيلي إيتمار بن غفير": "إن قرار الإفراج عن النائب الأردني هو خطأ استراتيجي، كان يجب مناقشة القضية في الكابنت، وكان يجب أن يُسجن لسنوات عديدة في إسرائيل ولا يُطلق سراحه، يجب أن تتوقف حكومة اليمين عن سياسة الضعف أمام غزة والأردن ولبنان وأي جهة تسعى لإلحاق الأذى بنا."
- "وزير الخارجية إيلي كوهين حول وصول بن جابر إلى حدث الاتحاد الأوروبي": "أتوقع منه أن يتحدث بأسلوب فخم."

\* \* \*

## مقالات

تايمز أوف إسرائيل: إسرائيل تهدم مدرسة فلسطينية ممولة من الاتحاد الأوروبي بالقرب من بيت لحم عملية الهدم، التي جاءت بعد حكم محكمة صدر في مارس، تثير احتجاجات من الاتحاد الأوروبي والسلطة الفلسطينية

بقلم كنعان ليدور

هدمت السلطات الإسرائيلية مبنى ضم مدرسة ممولة من الاتحاد الأوروبي بالقرب من مدينة بيت لحم، مما أثار احتجاجات من السلطة الفلسطينية والاتحاد الأوروبي. وقام مهندسون في الإدارة المدنية بهدم المبنى، الذي بناه الفلسطينيون في عام 2017 دون تصريح في حديقة "هيروديون" بالضفة الغربية. ونفذت عملية الهدم في أعقاب قرار صدر عن المحكمة المركزية في شهر مارس، اعتبرت فيه أن المبنى يشكل خطر على السلامة ومعرض لخطر انهيار وشيك.

على الشبكات الاجتماعية، احتج مكتب ممثل الاتحاد الأوروبي في الضفة الغربية وقطاع غزة على عملية هدم المبنى الواقع بالقرب من قرية جبة الذيب، والذي قال الاتحاد الأوروبي إنه موله. وكتب متحدث باسم الاتحاد الأوروبي في بيان نُشر على فيسبوك، "نحن مصدومون من الأنباء بشأن هدم السلطات الإسرائيلية لمدرسة جبة الذيب الممولة من الاتحاد الأوروبي. سيتأثر أكثر من 60 طفل فلسطيني بهذا." وأضاف البيان إن "الهدم غير قانوني بموجب القانون الدولي، وينبغي احترام حق الأطفال في التعليم. على إسرائيل وقف جميع عمليات الهدم والإخلاء التي لن تؤدي إلا إلى زيادة معاناة الفلسطينيين وتصعيد الأجواء المتوترة بالفعل."

ووصفت وزارة التربية والتعليم الفلسطينية عملية الهدم بـ "الجريمة البشعة"، مضيفة إنها "تندرج في إطار جرائم الاحتلال المتواصلة بحق القطاع التعليمي، واستهدافه للأطفال والطلبة والكوادر التربوية والمؤسسات التعليمية دون اقتصارها على المواثيق والأعراف والقوانين الدولية."

وقالت "ريغافيم"، وهي منظمة غير ربحية تقول إنها "ملتزمة بحماية أراضي وموارد إسرائيل الوطنية"، وخاضت معركة استمرت لخمس سنوات سعياً منها لهدم المبنى، في بيان إن المدرسة هي "واحدة من 100 مدرسة غير قانونية في جميع أنحاء المنطقة (C) من الضفة الغربية والتي يتم استخدامها بشكل ساخر لتعزيز السيطرة الفلسطينية على المناطق المفتوحة."

تشكل المنطقة C حوالي 60 في المئة من الضفة الغربية وهي خاضعة بالكامل للسيطرة الأمنية والإدارية الإسرائيلية. نادراً ما توافق إسرائيل على البناء الفلسطيني في المنطقة C، مع رفض الغالبية العظمى من الطلبات. وقد أدى ذلك إلى انتشار البناء غير القانوني، والذي تقوم إسرائيل بدورها بهدمه عادة.

وقال رئيس مجلس "يشع" الاستيطاني الممثل لمجالس المستوطنات في الضفة الغربية، شلومو نئمان، في بيان: "نرحب بتطبيق القانون ولكن نأسف للأسف للواقع العبي الذي تحتاج فيه المحكمة، من خلال التماس من منظمات المجتمع المدني، إلى إصدار تعليماتها للدولة وآلياتها التنفيذية بأداء واجباتها. هذا جزء صغير من كفاحنا الذي لا يتزعزع من أجل أراضينا الوطنية. لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يجب القيام به."

\* \* \*

## تايمز أوف إسرائيل: بن غفير يصعد على التحدث في الاجتماع السنوي للاتحاد الأوروبي على الرغم من تحفظات المبعوثين

وزير الأمن القومي يقول إنه سيحضر حدث "يوم أوروبا"؛ دبلوماسي إسرائيلي يحذر من أن البعض قد ينسحب من الحدث

لتجنب مقابله؛ مسؤول لم يذكر اسمه يستبعد احتمال تدخل رئيس الوزراء

أكد وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير يوم الأحد أنه يعترم إلقاء خطاب في اجتماع سنوي مع دبلوماسي الاتحاد الأوروبي هذا الأسبوع، على الرغم من طلب الكتلة أن يقوم شخص آخر بتمثيل الحكومة الإسرائيلية بدلاً منه. وأكد بن غفير، رئيس حزب "عوتسما يهوديت" القومي المتطرف، في بيان صادر عن مكتبه أنه سيحضر احتفال "يوم أوروبا" الثلاثاء.

وقال بيان باسم المشرع اليميني المتطرف إن "الوزير يعتقد أنه حتى لو كان ممثلو الاتحاد لا يؤيدون وجهات نظره... فهم يفهمون جيداً أن إسرائيل دولة ديمقراطية، وفي الديمقراطية يسمح سماع آراء مختلفة." وأضاف البيان، "سيتحدث الوزير، من بين أمور أخرى، عن أهمية الحرب المشتركة ضد الإرهاب، وسيهنئ الدول الأوروبية، وسيدعو إلى تعزيز التعاون، وسيؤكد على ضرورة التوحيد حول محاربة الجهاد والإرهابيين، وسيشير في الوقت نفسه إلى أنه من المناسب أن تتجنب الدول تمويل مشاريع ضد جنود الجيش الإسرائيلي وسكان إسرائيليين."

وقال دبلوماسي إسرائيلي لم يذكر اسمه لصحيفة "هآرتس" إن بعض المبعوثين الأوروبيين قد يقاطعون الحدث الإسرائيلي إذا حضر بن غفير. لكن قالت مصادر للصحيفة أنه نظراً للقواعد، لا يمكن استبدال بن غفير ما لم يقرر الانسحاب، ومن المستبعد أن يتمكن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو من إقناعه بذلك بسبب انقطاع التواصل المباشر نتيجة الخلاف المستمر بينهما. ويتعرض بن غفير لانتقادات شديدة في الداخل والخارج بسبب أعمال وتصريحات استفزازية ضد الفلسطينيين والعرب واليساريين والمجتمع الدولي. وبحسب ما ورد، اختارت سكرتارية الحكومة بن غفير لحضور حدث "يوم أوروبا" قبل أسبوعين، حيث من المقرر أن يكون وزير الخارجية إيلي كوهين في الهند وبالتالي لا يمكنه الحضور.

وصرح مسؤول أوروبي لصحيفة "هآرتس" بأن وفد الاتحاد الأوروبي وممثلي بعض الدول طلبوا إرسال مسؤول إسرائيلي مختلف بدلاً من بن غفير. لكن أوضح مصدر حكومي للصحيفة أن موظفي السكرتارية غير مخولين بإصدار تعليمات للوزراء بعدم حضور الفعاليات بسبب آرائهم السياسية. وقال المسؤول الذي لم يذكر اسمه في التقرير: "الكرة، في الوقت الحالي، في أيدي مكتب رئيس الوزراء ووزارة الخارجية." وقال مصدر أوروبي عن بن غفير إن "العديد من تصريحاته السابقة ومواقفه تتعارض مع قيم الاتحاد."

وأوصى دبلوماسي إسرائيلي لم يكشف عن هويته أن "يستعيد الجانب الإسرائيلي رشده حتى لا يخرج سفراء الاتحاد [الأوروبي]". وأضاف الدبلوماسي أنه إذا أصر بن غفير على الذهاب، "فلن أتفاجأ إذا كان هناك دبلوماسيون يفضلون تجنب الوزير الإسرائيلي أو عدم حضور الحدث."

وفي حين يمكن لنتنياهو أن يضغط على بن غفير للانسحاب، قال مصدر مطلع على الوضع إن العلاقة بين الرجلين تدهورت لدرجة أنه لم يعد هناك أي حوار بينهما. وقال المسؤول الإسرائيلي الذي لم يذكر اسمه

لصحيفة "هآرتس": "هناك في الوقت الحالي انفصال بين رئيس الوزراء وبن غفير، بغض النظر عن هذا الأمر، مما يعني أن التوصل إلى حل معقداً. "وهدد حزب بن غفير "عوتسما يهوديت" بالانسحاب من الائتلاف مع اشتداد الخلاف حول تأثيره على السياسة. واندلع الخلاف الأسبوع الماضي عندما اشتبك بن غفير مع نتنياهو بسبب استبعاده من المداولات الأمنية بشأن القتال بين إسرائيل والفصائل الفلسطينية في غزة. وقالت "هآرتس" إن مكتب نتنياهو لم يرد على طلب للتعليق.

"يوم أوروبا" هو احتفال بالسلام والوحدة في أوروبا في ذكرى إعلان شومان في عام 1950، الذي اقترح تجميع صناعة الفحم

والفولاذ في فرنسا وألمانيا الغربية. ونمت الهيئة التعاونية بين ألمانيا الغربية وفرنسا في نهاية المطاف وتوسعت لتصبح الاتحاد الأوروبي.

وصرح مسؤول في الاتحاد الأوروبي لهيئة البث العامة "كان" الأسبوع الماضي أن الاتحاد طلب أن يتم اختيار ممثل أكثر احتراماً. لا نؤيد وجهات النظر السياسية للوزير بن غفير أو حزبه. على سبيل المثال، تتعارض العديد من تصريحاته وآرائه السابقة مع وجهات النظر التي يمثلها الاتحاد الأوروبي"، قال المسؤول.

وصرح سفير دولة أوروبية لم يذكر اسمها إلى إسرائيل لصحيفة "هآرتس" الأسبوع الماضي أنه يفضل عدم مقابلة أو العمل مع بن غفير أو رئيس حزب "الصهيونية الدينية" بتسلئيل سموتريتش بسبب آرائهما. وقد حاولت إدارات أجنبية أخرى أيضاً تجنب الأعضاء الأكثر تشدداً في حكومة نتنياهو، بينما لا تزال تعمل مع المعتدلين نسبياً. وقال المصدر لصحيفة "هآرتس" أنه منذ تشكيل حكومة نتنياهو، يتردد الاتحاد الأوروبي في إرسال دعوات لحضور الأحداث، لأنها عادة ما تكون مفتوحة لجميع المشرعين.

ويعتبر بن غفير، أحد تلاميذ الجاحام المعادي للعرب مثير كهانا، العضو الأكثر تطرفاً في تحالف نتنياهو اليميني والديني. وهو شخصية بارزة منذ فترة طويلة في الهامش اليميني المتطرف في المجتمع، وأدين بارتكاب جرائم إرهابية، وقد استغل موجة من السخط اليميني خلال السنوات الماضية للوصول إلى السلطة. ومع اقتراب انتخابات العام الماضي، خاض بن غفير حملة كبنية على سياسات متشددة مثل عقوبة الإعدام لمنفذي الهجمات، وطرد المواطنين العرب "غير الموالين" للدولة، وتغيير قواعد الاشتباك للقوات الإسرائيلية للسماح لهم بإطلاق النار بسهولة أكبر لقتل الفلسطينيين المشتبه بهم.

وفي الشهر الماضي، عندما أحييت إسرائيل ذكرى جنودها القتلى، طلبت بعض العائلات الثكلى عدم حضور وزراء الحكومة للمراسم الرسمية. وعلى الرغم من انسحاب البعض، أصر بن غفير - الذي لم يُسمح له بالخدمة في الجيش بسبب آرائه المتطرفة - على إلقاء خطاب في مراسم في بئر السبع، على الرغم من الدعوات التي طالبت بتجنب الحضور.



## تايمز أوف إسرائيل: مسؤول: الائتلاف سيصادق على الأرجح على مرور "مسيرة الأعلام" عبر الحي الإسلامي في القدس

على الرغم من المخاوف من اندلاع أعمال عنف، لا يوجد للحكومة المتشددة قدرة كبيرة على المناورة لتغيير مسار المسيرة التي تُنظم في إطار فعاليات "يوم أورشليم" دون تراجع أسهمها في اليمين بقلم جي كوبر ماغيد

من المرجح أن تسمح حكومة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو المتشددة لمسيرة مثيرة للجدل لليمين القومي المتطرف بالمرور عبر الحي الإسلامي في البلدة القديمة بالقدس في وقت لاحق هذا الشهر، على الرغم من المخاوف من أن تؤدي هذه الخطوة الاستفزازية إلى تفاقم التوترات مع الفلسطينيين، حسبما قال مسؤول إسرائيلي لـ "تايمز أوف إسرائيل" يوم الجمعة.

أصبحت "مسيرة الأعلام" التي تُنظم في إطار فعاليات "يوم أورشليم" وتخضع لحراسة مشددة قضية ذات قابلية للاشتعال وبشكل متزايد بالنسبة لإسرائيل، حيث تجتذب عشرات الآلاف من الشباب القومي المتدين للاحتفال بالذكرى السنوية لاستيلاء إسرائيل على القدس الشرقية خلال حرب "الأيام الستة" عام 1967.

قبل عامين، لعبت المسيرة دورا في إشعال فتيل حرب قصيرة مع الفصائل الفلسطينية في غزة، وشهدت العام الماضي اشتباكات متفرقة وتصوير المئات من المشاركين وهم يهتفون "الموت للعرب" وغيرها من الشعارات العنصرية والمعادية للإسلام. ومن المقرر أن تقام مسيرة هذا العام يوم الخميس 18 مايو. وتوقع المسؤول الإسرائيلي الكبير بأن تنظم المسيرة في مسارها الأصلي، مؤكدا تقريراً للقناة 12 يوم الجمعة. وأشار ذلك التقرير إلى افتقار الحكومة الحالية إلى القدرة على المناورة السياسية بشأن هذه القضية. إن تغيير المسار - حيث تركه رئيس الوزراء الأسبق نفتالي بينيت كما هو في العام الماضي - سيضر بصورتها كبديل يميني حقيقي للحكومة السابقة.

في السنتين الأخيرتين، حضرت إدارة بايدن إسرائيل على تغيير مسار المسيرة لتمر عبر باب الخليل، وبذلك تجنب المرور عبر

الحي الإسلامي، الذي يضم إلى حد كبير سكانا فلسطينيين. لكن جماعات يمينية وقومية متدينة تصر على الإبقاء على المسار الأصلي للمسيرة كما هو الحال منذ عقود فيما يُقصد به الإشارة إلى قيام إسرائيل بـ "إعادة توحيد" القدس.

في عام 2021، وافق نتنياهو على تغيير مسار "مسيرة الأعلام" بعيدا عن الحي الإسلامي، على الرغم من أنه انتظر حتى ساعات قبل انطلاق المسيرة لاتخاذ القرار، مما سمح بتراكم التهديدات ضد إسرائيل من حركة حماس والفصائل الفلسطينية الأخرى في غضون ذلك. على الرغم من القرار، أطلقت حماس وابلا من الصواريخ على القدس أثناء المسيرة التي تم تغيير مسارها. بعد ذلك بوقت قصير، بدأ الجيش الإسرائيلي عملية "حارس الأسوار" في غزة، والتي استمرت 11 يوما.

في العام التالي، تعرض بينيت لضغط مماثل من الولايات المتحدة، لكنه قرر في النهاية السماح للمسيرة بالمضي قدما في مسارها الأصلي مما أدى إلى مشاهد أثارت انتقادات دولية ظهر فيها المشاركون في المسيرة وهم يغنون "فلتحترق قريبتكم" ويرقصون خارج باب العامود. ومع ذلك، تجنبت الفصائل الفلسطينية في غزة إلى حد كبير الرد بالطريقة التي ردت فيها قبل عام. في حين أن القناة 12 لم تذكر مصدرا في أي من تقاريرها، إلا أنها قالت إن المؤسسة الأمنية لم تصدر أي تحذيرات بشأن إقامة مسيرة الأعلام على طول مسارها الأصلي.

المسؤول الكبير الذي تحدث مع تايمز أوف إسرائيل وضح أنه سيتم إجراء المزيد من المشاورات الأمنية لمناقشة المسألة قبل اتخاذ قرار نهائي. وقال مسؤول أمريكي كبير لتايمز أوف إسرائيل في الأسبوع الماضي إن القضية كانت بالفعل على رادار إدارة بايدن.

ووجهت حركة "نقف معا" التي تدعو إلى التعايش بين اليهود والعرب رسالة إلى المفوض العام للشرطة كوبي شبتاي في الأسبوع الماضي حضته فيها على تغيير مسار المسيرة.

وكتبت "الوقوف معا" أن "العرض هو استفزاز هدفه إدخال إصبع في عيون الفلسطينيين المقيمين في القدس"، معربة عن قلقها من أن المسيرة في مسارها الأصلي قد تشعل مزيدا من العنف بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وصدرت دعوات مماثلة من قبل منظمات "سلام الآن" و"عمق شبيه" و"عبر عميم" اليسارية.

شبتاي مسؤول أمام وزير الأمن القومي اليميني المتطرف إيتمار بن غفير، الذي يُعتبر من أبرز الداعين إلى السماح لممرور المسيرة عبر الحي الإسلامي.

\* \* \*

**i24NEWS: إدماج مستشفى شيبا الإسرائيلي في شبكة البيانات الطبية العالمية**

يوفر Mayo Clinic Platform Connect حاليًا وصولًا آمنًا قائمًا إلى البيانات السريرية غير المحددة عبر ثلاث قارات.

تعمل منصة "مايو كلينيك"، وهي مجموعة طبية وبخثية لا تهدف إلى الربح، مقرها الرئيسي في روتشستر بولاية مينيسوتا الأمريكية، على توسيع شبكة البيانات الموزعة المعروفة باسم Mayo Clinic Platform Connect لتشمل، من بين أمور أخرى، المركز الطبي الإسرائيلي شيبا. ويُنشئ هذا التحالف العالمي الأول من نوعه، شبكة مشاركة البيانات التي تتجاوز حواجز اللغة، وتسريع الحلول القائمة على الذكاء الاصطناعي لخلق نتائج أفضل لتحسين صحة المرضى في جميع أنحاء العالم. ويوفر Mayo Clinic Platform Connect حاليًا وصولاً آمنًا قائمًا إلى البيانات السريرية غير المحددة عبر ثلاث قارات.

وقال جون هالامكا، رئيس منصة Mayo Clinic، "نحن نصف البيانات اللازمة للذكاء الاصطناعي العادل والمنصف على أنها تتمتع بالعمق (أنواع المعلومات)، و(عدد المرضى). لتحويل الرعاية الصحية عالميًا، يجب علينا توسيع شبكات البيانات الموزعة لدينا لتشمل كل قارة، وأضاف أن "حماية الخصوصية والامتثال للقوانين واللوائح الدولية ودمج المعرفة عبر اللغات."

حتى وقت قريب، كانت أنواع المعلومات الطبية مثل بيانات السجلات الطبية الإلكترونية المتكاملة وصور الأشعة والأمراض ومقاطع الفيديو غير منظمة ومعقدة لدرجة يصعب معها تحليلها. كان تنوع اللغة أيضًا عائقًا كبيرًا أمام دمج البيانات السريرية على نطاق عالمي.

من خلال مزيج من التخزين المحلي بالخصوصية ونمو الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي، سيستخدم أعضاء Mayo Clinic Platform وConnect بيانات سريرية مجمعة وغير محددة الهوية لإنشاء نماذج لاكتشاف المرض في وقت مبكر، وتحديد أفضل خيارات العلاج. وقال البروفيسور إيال زيمليشمان، مدير التحول والابتكار في مركز شيبا الطبي: "يسعدنا أن نكون جزءًا من هذا التحالف التاريخي لتحويل مستقبل الرعاية الصحية."

\* \* \*

## نيوز 1 العبري: إيران تزيد من تدخلها في سوريا

بقلم يوني بن مناحيم

ترجمة: مركز الناطور للدراسات والابحاث

تراقب إسرائيل عن كثب توطيد العلاقات بين إيران وسوريا في أعقاب الزيارة التاريخية للرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي إلى سوريا، وهي أول زيارة له منذ عام 2010. وصل رئيسي إلى دمشق على رأس وفد من كبار

الوزراء في ظل استراتيجية مهمة وتغيرات دولية، جزء منها انتصار محور المقاومة بقيادة إيران على الولايات المتحدة ودول أخرى، وفرض الغرب عليها عقوبات شديدة على مدى سنوات، وهو الآن يتجه نحو القنبلة النووية. وقال وزير الدفاع يوآف جالانت، بعد أيام قليلة قبل زيارته لليونان، أن إيران اليوم لديها ما يكفي من اليورانيوم المخصب لإنتاج خمس قنابل نووية، وتنقل زيارة إبراهيم رئيسي رسالة إلى الولايات المتحدة وإسرائيل بأنه بقدر ما يعنيه الأمر، من المستحيل كسر محور المقاومة الذي تقوده إيران.

..وأكد الرئيس الإيراني، الذي كان في دمشق مع الرئيس السوري بشار الأسد، أنه مثلما وقفت إيران إلى جانب سوريا في "الحرب على الإرهاب"، فإنها تقف إلى جانبها في مرحلة إعادة الإعمار وإعادة الإعمار بعد الحرب.

رسالة الرئيس الإيراني إلى إسرائيل تقلق المستوى السياسي والأمني الذي يتعامل مع "المعركة بين الحروب" لسنوات عديدة لمنع المؤسسة العسكرية الإيرانية في سوريا من خلال الهجمات العسكرية ونقل شحنات الأسلحة المتطورة من إيران إلى سوريا من أجل حزب الله في لبنان.

وأثناء وجوده في دمشق وقع الرئيس الإيراني 15 اتفاقية مع سوريا، على رأسها مذكرة تفاهم استراتيجية واتفاقيات في مجالات الكهرباء والطاقة والسياحة والاستثمارات المشتركة وإنشاء بنك مشترك والتجارة البديلة.

الرسالة لإسرائيل: أنها لن تنجح في إخراج إيران من سوريا، وأن استراتيجيتها في سوريا قد فشلت، والاتفاقيات بين إيران وسوريا تعزز التعاون، كما أن العمل العسكري بين البلدين وإيران ينوي تدريب وتدريب الجيش السوري.

لكننا بحاجة إلى تنحية الشعارات عن الانتصار الإيراني جانباً للحظة، ونرى ما هو مخفي فعلاً وراء زيارة الرئيس رئيسي لدمشق. جاء الرئيس الإيراني إلى هناك ليفحص كيف تنوي سوريا سداد ديونها الكبيرة لإيران. في النهاية، وعلى الرغم من الكراهية المشتركة لإسرائيل والغرب، فإن النظام الإيراني لا يقدم وجبات مجانية.

سوريا في وضع اقتصادي صعب للغاية. تدين بالكثير من الأموال لإيران وروسيا اللتين وقفا إلى جانبها في الحرب. ديونها لإيران 5 مليارات دولار للغذاء والوقود، وتدين لروسيا بـ 17 مليار دولار للأسلحة والذخائر والنفط والدقيق.

استعبد الرئيس بشار الأسد نفسه لروسيا وإيران. لسداد هذه الديون، يمنحهم السيطرة على بلاده من خلال الوجود العسكري والتأثير السياسي والاقتصادي على سوريا.

تريد إيران الحصول على عائد مقابل مساعدتها لسوريا خلال الحرب من خلال زيادة الوجود العسكري في أراضيها وكذلك الحصول على حرية العمل الكاملة لنقل الأسلحة إلى حزب الله في لبنان عبر الأراضي السورية.

تراقب إيران الأموال التي من المفترض أن تحصل عليها سوريا من المجتمع الدولي لإعادة تأهيلها وتطلع للاستحواذ على أصول عقارية في المدن الرئيسية في سوريا وميناء لاداخيا من أجل أن يكون لها ميناء بحري على البحر الأبيض المتوسط. إن زيارة الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي ترمز إلى تعميق التدخل العسكري والاقتصادي

لإيران في سوريا، حيث تستثمر إيران في سوريا من جميع النواحي، عسكرياً واستراتيجياً بالدرجة الأولى، من أجل تعزيز نفوذها وانتشارها في الشرق الأوسط. أصبحت معركة إسرائيل ضد التدخل الإيراني في سوريا أكثر صعوبة يوماً بعد يوم، على الرغم من أن إسرائيل زادت من وتيرة هجماتها على أهداف إيرانية في سوريا في الأشهر الأخيرة.

لا تفرض إسرائيل على الرئيس بشار الأسد ثمناً لسماحها بالتدخل العسكري الإيراني في الأراضي السورية. بشار الأسد لا يشعر أن نظامه في خطر من إسرائيل وبالتالي يستسلم للضغوط الإيرانية. لذلك حان الوقت لأن تغير إسرائيل سياستها تجاه سوريا وتفرض عليها ثمناً. وإلا ستجد إيران على الحدود السورية مع إسرائيل وسيكون من الصعب عليها إيقاف المؤسسة العسكرية الإيرانية في الأراضي السورية. تشير زيارة الرئيس الإيراني إلى سوريا إلى أن إيران لا تنوي النأي بنفسها عن سوريا، بل على العكس من ذلك: فهي تزيد تدخلها في جميع المناطق في سوريا.

\* \* \*

## القناة 12 العبرية: نتباهو عالق ويعلم أنه سيتعين عليه الاختيار بين الأمن والسياسة

بقلم اللواء عاموس جلعاد ود. شاي هارتسفي

يكفي الاستماع إلى كلام وزير الدفاع جالانت لفهم المأزق الذي تجد إسرائيل نفسها فيه، وبشكل سخيف – بدافع الرغبة والوعي: بينما تعمل إيران على تحسين قدراتها وتقوية تحالفاتها، تتخلى إسرائيل عن عناصر مهمة من استراتيجيتها الإقليمية، قوة لصالح خطة خبيثة تهدد بانهايار ما بنيناها في العقود الأخيرة.

عشية الذكرى الخامسة والسبعين لاستقلالنا، في الوقت الذي من المفترض أن تكون فيه دولة إسرائيل في ذروة قوتها الاستراتيجية المتكاملة، وجدت الدولة نفسها في موقف تضعف فيه من قرار داخلي. نفسها تحت الاسم الرمزي "انقلاب النظام". من الواضح اليوم أن الترويج المستمر لانقلاب النظام سيلحق الضرر بقوتنا الاستراتيجية. لا يستطيع أعداؤنا تصديق عيونهم وكأن إسرائيل تدير برامج خبيثة يمكنها أن تحول الدولة من دولة ديمقراطية قوية إلى ديكتاتورية منقسمة وضعيفة.

علامات منبهة.

التهديد الرئيسي لأمن دولة إسرائيل هو من النظام الإيراني القاتل، الذي يسعى إلى تدمير الدولة ويعمل على تطوير القدرات لتحقيق رؤيته. اليوم، إيران أقرب من أي وقت مضى إلى تحقيق القدرة النووية العسكرية، وقد وصلت بالفعل إلى عتبة تخصيص المواد الانشطارية إلى 90 في المئة، وهو المستوى المطلوب لإنتاج قنبلة نووية، عندما يكون قرار الاختراق للحصول على أسلحة نووية على عاتق زعيم إيراني. وبحسب وزير الدفاع، فقد جمعت إيران بالفعل ما يكفي من المواد المخصصة لتطوير خمس قنابل نووية، وادعى وكيل وزارة الدفاع الأمريكية أن إيران يمكنها إنتاج مواد انشطارية لصنع قنبلة نووية في غضون 12 يومًا. حتى أن إيران تواصل عمليات بناء القوة المتسارعة، في حين تستغل الحرب في أوكرانيا بشكل ساخر وقاسٍ لتحسين قدراتها في مجال الصواريخ والطائرات بدون طيار. وسياسة "الوجه المبتسم" من جانبها تجاه العالم العربي، وعمليات تحسين العلاقات مع تهداف السعودية ودول الخليج الأخرى إلى السماح لها بالخروج من العزلة الإقليمية، إلى جانب توثيق العلاقات الاستراتيجية مع روسيا والصين.

يحتفظ جيش الدفاع الإسرائيلي والمؤسسة الأمنية بقوة هائلة ويعملان باستمرار على منع الترسخ الإيراني في المنطقة وكبح البرنامج النووي، إلا أن القدرة الاستراتيجية على ممارسة القوة قد تضعف ولن يكون من الممكن تقديم رد مناسب على إيران. تهديد نووي بدون وحدة داخلية ووجود نظام تحالفات عميق، خاصة مع الولايات المتحدة. أزمة الثقة مع الإدارة الأمريكية وحقيقة أن رئيس الوزراء لا يجتمع مع رئيس الولايات المتحدة هي متناقضة بشكل خاص. تخيم القدرة على تنسيق التعاون العميق، وهو أمر ضروري لاحتواء إيران. هذا، خاصة في الوقت الذي تركز فيه الولايات المتحدة على الصراع المتصاعد مع الصين والحرب في أوروبا وتشير إلى تفضيلها للحفاظ على المسار. إيران.

تحتفظ الدول العربية بعلاقة عميقة مع المؤسسة الأمنية، ولكن حتى من جانبها هناك فتور ملحوظ في موقفها تجاه إسرائيل وهم يعملون في طريقهم لاحتواء التهديد الإيراني. كما هو الحال في مأساة يونانية، بينما

تعمل إيران وسوريا على تجاوز رواسب الماضي وتوطيد العلاقات مع دول العالم العربي، تتسابق إسرائيل في الاتجاه المعاكس وتجد نفسها أكثر بعداً عن حلفائها في العالم العربي. العالم والمنطقة. وبينما لا يتم قبول رئيس الوزراء في زيارة للإمارات والولايات المتحدة، وتلقيه استقبلاً بارداً خلال زيارته للعواصم الأوروبية، قد يلتقي رئيس إيران وملك المملكة العربية السعودية قريباً بعد انقطاع دام سنوات، والرئيس الأسد ينفي تدريجياً عودته إلى العالم العربي.

يشكل الانقلاب وقانون التجنيد في صيغته المختلفة تهديداً كبيراً للإضرار بالقوة الوطنية والاقتصادية للبلاد وإضعاف جيش الدفاع الإسرائيلي كجيش شعبي. التحذير الاستراتيجي الذي أصدرته هيئة الابتكار بشأن الخوف من يجب استخدام انفصال السوق الإسرائيلي عن النظام العالمي في الكتابة على الحائط. ويمكن أن يضاف إلى ذلك قرار كيرين ديروغ الائتماني، موديز، بتخفيض توقعات التصنيف الائتماني من إيجابي إلى مستقر. قوة إسرائيل بكل مكوناتها.

تقف إسرائيل الآن على مفترق طرق تاريخي ومصيري لمستقبلها. من ناحية أخرى، يتم الحفاظ على قوتنا العسكرية وقدرتنا على ردع أعدائنا والتصدي لهم. من ناحية أخرى، تظهر علامات الضعف المقلقة التي يمكن أن تؤدي إلى تفاقم وانهيار الأعجوبة التي نشأت هنا في العقود الماضية.

### ما هو المطلوب عمله؟

أولاً وقبل كل شيء، مطلوب وقف فوري وكامل لانقلاب النظام. هذا، كشرط ضروري لاستعادة التماسك الداخلي، لتقوية إسرائيل كدولة ديمقراطية، بمؤسسات حكم مستقرة وقوية ونظام قانوني. هذه الخطوات ضرورية لتعزيز العلاقات مع الولايات المتحدة وحلفائنا في العالم وفي المنطقة، لاستعادة صورة الردع واستعادة ثقة المؤسسات الدولية في اقتصاد إسرائيل.

في الآونة الأخيرة، قد يظهر عدد من المؤشرات المشجعة على أن عمق المصاعب قد بدأ يتسلسل إلى الصفوف السياسية. قرار رئيس الوزراء منع اليهود من الصعود إلى الحرم القدسي خلال الأيام الأخيرة من شهر رمضان، والحفاظ على اتفاقية الغاز المهمة مع لبنان، والرد المدروس على إطلاق النار الذي وقع من غزة في الأيام الأخيرة – هذه الخطوات، التي تعتبر البداية فقط، فدل على أن هذا هو الطريق الصحيح، لأنها كانت تهدف إلى منع التدهور إلى تصعيد واسع.

أمام السلطة الفلسطينية، من الضروري تعزيز العلاقات والتنسيق الأمني. في الوقت نفسه، يجب على المرء تجنب اتخاذ خطوات قد تؤدي إلى تفاقم اتجاه الانهيار وقدرته على العمل. وذلك أولاً وقبل كل شيء لضرورة منع انتشار القوات الأمنية، بما يؤدي إلى زيادة العبء وإلحاق الضرر بالقدرة على العمل في مواجهة نظام التهديد متعدد المجالات .

الرسالة الرئيسية – إسرائيل في عملية تدمير ذاتي. من الضروري لمستقبل البلاد أن يوقفه على الفور. هذا هو الوقت المناسب للاختيار بين القوة المثيرة للإعجاب والضعف الاستراتيجي في المستقبل في ظل غياب التغيير. على عكس الأوقات التي أثرت فيها التهديدات الخارجية على الأمن القومي، فإن معظم التهديدات في الوقت الحاضر تنشأ من قرارات خاطئة، والتي لن تُغفر تاريخياً.

\* \* \*

## إسرائيل اليوم: نصف الجمهور الإسرائيلي يرغب في السكن في الضفة الغربية

بقلم حنان غرينود

المعطيات المفاجئة عن تفكير الجمهور حول الاستيطان في الضفة تظهر حركة الأمنيين في استطلاع ينشر بمناسبة مؤتمر أمن إسرائيل الذي سينعقد الثلاثاء التاسع من أيار في القدس بمشاركة "إسرائيل اليوم" وحركة الأمنيين.

الاستطلاع الذي أجري في أوساط عينة تمثيلية من 1.191 مواطناً، أظهر أن 70 في المئة من الجمهور اليهودي يشعرون بصلة تاريخية تجاه الضفة، لـ 63 في المئة صلة عاطفية ولـ 48 في المئة صلة دينية. بالمقابل، في أوساط عرب إسرائيل 37 في المئة فقط يشعرون بصلة تاريخية مع الضفة الغربية. 33 في المئة و32 في المئة على التوالي يشعرون بصلة تاريخية ودينية. 90 في المئة من بين مصوتي اليمين أجابوا بأن لهم صلة تاريخية تجاه الضفة، و46 في المئة من مصوتي الوسط أجابوا نعم. في أوساط مؤيدي اليسار، 27 في المئة من المستطلعين وافقوا على أن لهم انتماء تاريخياً مع هذه المناطق موضع الخلاف.

ينعقد مؤتمر الأمن بعد غد، برعاية رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، ووزير الدفاع يوآف غالنت، والمفتش العام يعقوب شبتاي، ووزراء ونواب. سيحل على المؤتمر كضيوف نحو 300 من كبار رجالات حركة الأمنيين، من رؤساء القيادة السياسية والساحة السياسية، ومسؤولون كبار من جهاز الأمن ورؤساء المنظمات، وهو



مفتوح للجمهور الغفير. وسيناقش المشاركون في المؤتمر المعركة الإيرانية، واتفاقات إبراهيم، والعلاقات مع الفلسطينيين، اليوم التالي لأبو مازن، وتحديات الحوكمة، والأمن الشخصي وغيرها من المواضيع.

### كله مسألة يمين أو يسار

واضح أن الكثير من الإسرائيليين لا يميلون للوصول إلى المستوطنات، سواء لأسباب أمنية أم لاعتبارات فنية. 80 في المئة من الإسرائيليين أجابوا بأن السفر على طرقات الضفة أمر خطر. ومع ذلك 9 في المئة فقط اعترفوا بأنهم زاروا المكان على أساس أسبوعي في السنوات الثلاث الأخيرة. 20 في المئة من المستطلعين لم يزوروا الضفة على الإطلاق في السنوات الثلاث الأخيرة.

الدائرة العائلية، كما يبدو، تؤثر جداً على مسألة إذا كنتم ستزورون المنطقة. 48 في المئة من اليمين يزورون المنطقة للقاء العائلة مقابل 20 في المئة من أوساط المنتمين لليسار. بحث المستطلعون سبب وصول الجمهور إلى الضفة، واكتشفوا بأن السبب السائد هو الزيارات العائلية (42 في المئة)، ومواقع التراث (36 في المئة)، ورحلات عادية (31 في المئة)، والعمل والتجارة (28 في المئة) والخدمة العسكرية والأمنية (27 في المئة).

مواقع التراث اليهودي في الضفة هي مقصد للزوار. 49 في المئة زاروا مغارة "الماكفيل" [الحرم الإبراهيمي] في حياتهم، و37 في المئة زاروا قبر راحيل. 27 في المئة زاروا قبر النبي صموئيل، و25 في المئة زاروا "شيلو" القديمة. 12 في المئة من بين المستطلعين زاروا قبر يوسف، الموقع الذي لا يتاح الوصول إليه إلا بالباصات المحصنة من النار وبمرافقة عسكرية ذات مغزى.

### الإسرائيليون لا يشاركون في المقاطعة

في ظل دعوات مقاطعة المنتجات من "المناطق"، وجد الاستطلاع أن 4 في المئة من اليهود يمتنعون تماماً عن منتجات "المناطق"، مقابل 71 في المئة لا مشكلة عندهم في شراء هذه البضائع. 37 في المئة حتى يفضلون أن يشتروا بضائع من إنتاج المنطقة.

من بين عرب إسرائيل، 19 في المئة يمتنعون تماماً عن إنتاج المنطقة، 53 في المئة يشترون بضائع كهذه، ومنهم 21 في المئة يفضلون حتى شراء منتجات المنطقة. 41 في المئة من اليساريين يجتهدون للامتناع عن بضائع من إنتاج المناطق أو يمتنعون عن ذلك تماماً، مقابل 32 في المئة من عرب إسرائيل ممن أجابوا إجابة مشابهة.

بما يتعلق بالسكن في "المناطق"، أجاب 47 في المئة من المستطلعين اليهود بأنهم كانوا سينظرون في إمكانية الانتقال للسكن في "المناطق" [الضفة الغربية]. ومع ذلك اشترط 8 في المئة منهم بأن تكون مكانة للمستوطنات

في الجانب الإسرائيلي من جدار الفصل، و12 في المئة اشترطوا ذلك بالانتقال إلى المستوطنات أو إلى المدن الكبرى.

أولئك الذين أجابوا سلباً (43 في المئة) سئلوا إذا كان بسط السيادة على "المناطق" سيغير رأيهم، فأجاب ثلثهم (29 في المئة) بأنهم كانوا سيغيرون رأيهم أو يعيدوا النظر في الأمر. كما أن 66 في المئة من الجمهور اليهودي في إسرائيل يعتقدون بأن احتياطات الأراضي في "المناطق" كفيلة بحل أزمة السكن.

"حل ممكن لأزمة السكن"

"يشير الاستطلاع إلى نتيجتين مركبتين"، يقول مؤسس ورئيس حركة الأمنيين العميد احتياط أمير أفيفي: "الأولى أن لمعظم الجمهور الإسرائيلي اليوم صلة خاصة وعميقة بالمناطق، والأخرى أنه لا يمكن اليوم الفصل بين الجمهور الإسرائيلي والمناطق لوجود هامش عميق بينهما من ناحية اقتصادية وجغرافية واجتماعية. هذا صحيح للجمهور اليهودي ولعرب إسرائيل أيضاً.

"إضافة إلى ذلك، فإن معظم الجمهور اليهودي يرى في "المناطق" [الضفة الغربية] حلاً محتملاً لأزمة السكن، مع معدلات عالية من الاستعداد للسكن".

\* \* \*

## هآرتس: طريقان لشعبيين

دولة إسرائيل ممزقة وخاضعة لحكومة لا تؤدي مهامها، لكن مشروع الاستيطان وسرقة الأراضي الفلسطينية لا يزالان متواصلين كالمعتاد، وكذا يتواصل شق طرق الأبرتهيد في الضفة الغربية. وصلت السلطات إلى مراحل التخطيط الأخيرة لطريق منفصل للفلسطينيين، يربط بين جنوب الضفة وشمالها في منطقة E1 المجاورة لـ"معاليه أدوميم". البناء في المناطق المحتلة المأهولة بشعب آخر، يخضع للسيطرة العسكرية منذ 56 سنة يستوجب إضافة شبكات أخرى بوجود منفصل لكنه غير متساوٍ مع الأسياد والأصليين. وبالفعل، الهدف المعلن للطريق هو تحويل الطريق رقم 1 إلى طريق "نظيف" من الفلسطينيين.

لشق الطريق معنى سياسي: فهو سيسمح لإسرائيل بالبناء في المنطقة E1 على مساحة 12 كيلومتراً مربعاً تضم "بلديا" إلى "معاليه أدوميم" - الطريق الجديد سيمنع حركة الفلسطينيين قرب المستوطنات القائمة والمستوطنات التي ستبنى هناك. كما أنه سيفصل بين التجمعات البدوية التي تعيش في مناطق "ج" المجاورة لـ"معاليه أدوميم" وبين مدينة العيزرية - المدينة التي يعتمدون عليها في تلقي الخدمات واحتياجات العمل.

يدور الحديث عن منطقة امتنعت إسرائيل حتى الآن عن البناء فيها بسبب النقد الدولي الشديد. كما أنها تمتنع - حالياً - عن إخلاء الخان الأحمر بسبب عين مفتوحة من الأسرة الدولية. غير أن بتسلييل سموتريتش، الوزير الذي أودعه بنيامين نتنياهو الضفة في يديه، قال الأسبوع الماضي إن "الخان الأحمر سيخلى ليس فقط لأنه غير قانوني... بل لأنه يقع في مجال استراتيجي... المنطقة التي ستقرر إذا كان سيكون لا سمح الله تواصل إقليمي عربي". وبكلمات أخرى: الحكومة معنية بتنظيف هذه المنطقة من الفلسطينيين والبناء فيها لليهود فقط. الطريق مخصص للسماح بذلك.

تجدر الإشارة إلى أنه في الوقت الذي ترتفع فيه الأسعار والفوائد، يبقى المال متوافراً دوماً للمستوطنات. في الآونة الأخيرة، اتفقت وزارة المالية ووزارة المواصلات على تخصيص 30 مليون شيكل آخر من أجل الطريق، انطلاقاً من حساب كلفة بمبلغ 279 مليون شيكل. وعلى نحو يشبه كل ما يحصل في "المناطق" [الضفة الغربية]، فإن هذا المشروع أيضاً يعرف كـ "مشروع أمني"، ما يسمح لإسرائيل بشق الطريق رغم أنه يمر جزئياً في المناطق "ب" - المنطقة التي ليس لدولة إسرائيل فيها صلاحيات تخطيط وشق لطرق عادية - واستخدام أمر الاستيلاء لأجل السيطرة على أراض فلسطينية خاصة. إن الاحتجاج ضد الانقلاب النظامي يتركز على مخططات الحكومة للسيطرة على السلطة القضائية، لكن خطيرة بقدر لا يقل مخططاتها لتعميق الأبرتهيد في "المناطق" تمهيداً لضمها، وهي توفر سبباً إضافياً لزيادة الاحتجاج - إلى أن تسقط هذه الحكومة عديمة اللجام.

\* \* \*

**هآرتس: يعرف أردوغان أن مستقبله السياسي في خطر وهو يطلق النار في كل الاتجاهات**

بقلم تسفي برئيل

ترجمة: مصطفى إبراهيم\ مركز الناطور

أصبح مقطع فيديو إعلاني لشركة منتجات الشعر التركية URBAN CARE هدفاً لهجوم مستهدف من قبل وزير الداخلية التركي سليمان صويلو. في الفيديو، تُسأل امرأة عاملة، "ما مدى طبيعية علاج شعرك؟"، وأجابت: "إنه أمر طبيعي مثل التركيز على مسيرتي المهنية". امرأة أخرى تقضي الوقت بصحبة أصدقائها، تجيب على السؤال نفسه: "إنه أمر طبيعي مثل قضاء الوقت مع الأصدقاء في المساء". كان هذا كافياً لصويلو لإعلان الحرب على الفيديو - لما عرفه على أنه تعزيز العلاقات الجنسية المثلية بين النساء.

وقال صويلو الذي أعلن أنه تحدث بالفعل مع زميله وزير التجارة لمنع نشره "من المستحيل قبول مثل هذا الفيديو الذي يهدف إلى الإضرار بقيم مجتمعنا". إنه رهاب المثلية الجنسية مع الشهادات.. منذ حوالي عام ، عرّف المثلية الجنسية بأنها "إرهاب ثقافي" وقبل عام واحد اتهم دولاً ومنظمات أجنبية بدعم حركة مجتمع الميم في تركيا.

الآن، قبل الانتخابات البرلمانية والرئاسية التي ستجرى في 14 مايو/أيار ، يطلق سهامه المعادية للمثليين على قادة المعارضة. "لا تستمع إلى هؤلاء المثليين. لا تقف ضد القيم العائلية. الحزب الجمهوري (حزب الشعب الجمهوري، حزب المعارضة الرئيسي) مؤيد للمثليين. الحزب الصالح (İYİ) يؤيد المثليين والحزب الموالي للأكراد (HDP) يؤيدهم أيضاً."

إن التلويح بعلم رهاب المثلية ليس من السمات المميزة الواضحة لأردوغان ، الذي يتجنب عادة التحدث بشكل عدواني تجاه مجتمع المثليين ، لكن في الحملة الانتخابية الحالية، هناك الكثير على المحك. إن تهديد المعارضة أكبر مما كان عليه منذ أن تولى أردوغان السلطة في عام 2003 ، كما أن الاقتراع لا يبشر بالخير: وفقاً لاستطلاعات الرأي الأخيرة، يتقدم زعيم الكتلة المعارضة المكونة من ستة أحزاب، كمال كيليجدار اوغلو، بنسبة 47.4 في المئة. مقابل 44.4 في المئة للحزب الحاكم. على الرغم من أن هذه ليست ميزة كبيرة، إلا أنها قد تلزم أردوغان بالمنافسة في جولة ثانية. في مثل هذا الموقف الضيق، لم يتبق الكثير من الذخيرة في حزام الرئيس - وسياسة الهوية هي أيضاً أداة أساسية مهمة.

رهاب المثلية هو عنصر واحد فقط من سياسات الهوية. زعيم المعارضة، وصرح في مقطع فيديو نشره قبل نحو أسبوعين ، بأنه علوي. أثار هذا الإعلان ضجة كبيرة في الخطاب العام في تركيا ، حيث أن العلويين الأتراك (الذين ليسوا من العلويين في سوريا - هذان تياران مختلفان أصلهما شيعي ، لكن الممارسة الدينية وبعض أسس عقيدتهم. مختلفون) لا يعتبرون "مسلمين حقيقيين" في نظر المسلمين السنة.

لكن عدد العلويين في تركيا يتراوح بين 10 و 15 مليون نسمة، ويشكلون قوة انتخابية هائلة لا تتمتع بمكانة ديانة منفصلة. رد أردوغان، الذي اعترف ببيوت الصلاة العلوية بل وفكر في منحها وضعاً رسمياً، في البداية بحذر على بيان كيليجدار اوغلو ، لكنه أدرك هذا الأسبوع على ما يبدو مدى الضرر الذي لحق به من خلال بيان خصمه. وانتقد أردوغان في تجمع انتخابي عقد يوم الأحد "من سأل إذا كنت علويًا أم لا؟" وانتقد أردوغان في تجمع انتخابي عقد يوم الأحد ، "نحن نحترم العلويين أيضاً. نحن نحترم كل الأنواع. نحترم علاقتكم ، لكن لا داعي للحديث عن ذلك."

ربما يكون هذا البيان قد مر بسلام ، لو لم يستخدم أردوغان مصطلح "جنس" في إشارة إلى العلويين. هاجمت ميرال أكسينار ، زعيمة حزب الجيد من كتلة المعارضة ، الرئيس في بيانها الخاص: "كلنا بشر ، سنة أو

علويون. رئيس هذا البلد يسمينا "جنس". هاجمت أكسينار أردوغان. هل نحن حيوانات أم نباتات؟ هم بشر خلقهم الله.

عندما تلعب سياسات الهوية بشكل أفضل لصالح خصومه ، فإن مسؤولي حزب العدالة الذي ينتهي إليه أردوغان يساعدهم "أعداء من الخارج" يريدون تدمير البلاد. هنا أيضًا ، كان وزير الداخلية صويلو هو الذي أطلق أجراس الإنذار: "في 15 يوليو ، قاموا بمحاولة عملية انقلاب. في 14 مايو ، سيحاولون بمحاولة انقلاب سياسية. هذه محاولة انقلابية يمكن تنفيذها بتوحيد الاستعدادات لإبادة تركيا .. لا .. لا أقول ذلك .. الرجل الذي يقود الولايات المتحدة الآن قال هذا قبل سنوات عندما فشلت كل الأساليب التي استخدموها ، يقولون إن بإمكانهم السيطرة على تركيا بهذه الطريقة."

وبحسب كلماته ، قارن صويلو محاولة الانقلاب العسكري التي حدثت في 15 يوليو 2016 بالانتخابات التي ستجرى في 14 مايو ، وحذر من محاولة استيلاء أجنبية. في عام 2016 ، اتهم أردوغان الدول الغربية بالمساعدة في محاولة الانقلاب الفاشلة، وحتى الآن تم توجيه اتهام مماثل ولكن ليس فقط بشكل أساسي إلى الرئيس الأمريكي جو بايدن.

هدد أردوغان، الذي يدير الحملة السياسية الأكثر أهمية في تاريخ فترته، هذا الأسبوع بأن "أمي لن تسلم سلطتها لهم (المعارضة) إذا انتخبوا رئيسًا بمساعدة الدعم الذي يتلقونه منهم. قنديل". وتعني كلمة قنديل جبال قنديل، حيث يقع مركز نشاط حزب العمال الكردستاني، الذي تخوض تركيا ضده حربًا دموية منذ حوالي 40 عامًا.

عدو سهل

في نظر أردوغان، جميع أعضاء المعارضة، وليس فقط الحزب الموالي للأكراد الذي أعلن بالفعل أنه سيدعم المعارضة ولن يرشح مرشحها المنفصل للرئاسة، هم حلفاء للتنظيم الكردي الذي يعرف بأنه منظمة إرهابية. اعتقال زعيم الحزب الموالي للأكراد، صلاح الدين دميرتاش، وأردوغان لا ينوي الإفراج عنه قبل الانتخابات؛ وصدرت لائحة اتهام ضد بعض النواب الأكراد بتهمة "دعم الإرهاب". وكانت المحكمة الدستورية وحدها هي التي منعت أردوغان من حرمان الحزب من التمويل الذي يستحقه وفق القانون.

فاز الحزب الموالي للأكراد بالمركز الثالث في انتخابات 2018 بتأييد 12 في المئة ، وهذا العام ، بعد انخفاض نسبة الحسم من 10 في المئة إلى 7 في المئة ، قد يفوز الحزب بمزيد من المقاعد في البرلمان، سيصبح عدد نوابه الـ 600 لأول مرة. على ما يبدو ، كان من المفترض أن ينضم الحزب الموالي للأكراد إلى كتلة أحزاب المعارضة، مما يمنحه زيادة كبيرة في السلطة. لكن إضافة الأكراد إلى المعارضة التركية يشبه إضافة الفلسطينيين في الداخل

إلى كتلة المعارضة في إسرائيل، إذا جاز التعبير ، فقد يلحق الضرر بالصورة القومية والوطنية والتركية لكتلة المعارضة، خاصة في مواجهة هجمات أردوغان السامة. اتهامه للمعارضة بدعم الإرهاب الكردي.

لكن حرب الصور التي يديرها أردوغان تصطدم بالواقع، ولا علاج له. سينضم حوالي خمسة ملايين مواطن إلى دائرة الناخبين هذا العام لأول مرة. هؤلاء هم شباب تركيا ، وكثير منهم قد وقعوا بالفعل في حفرة البطالة العميقة التي تقل قليلاً عن 10 في المئة ، أي حوالي 3.5 مليون شخص. انخفض التضخم بمقدار نصف ذروته في أكتوبر ، عندما بلغ حوالي 85.5 في المئة ، ولكن حتى عند مستواه الحالي، فإنه يقضم بشدة في القوة الشرائية لليرة التركية.

السياسة النقدية لأردوغان، التي أجبرت البنك المركزي على خفض أسعار الفائدة على الرغم من تفاقم التضخم ، لم تفلح في تحقيق البضاعة وبقية وعوده بالازدهار الاقتصادي على الورق. هجرة الأدمغة تطورت إلى وباء، وتعرضت الحكومة هذا العام لضربة رهيبه على شكل زلزال مميت، قتل فيه أكثر من 45 ألف شخص وشرد الملايين.

وتعهد أردوغان ببناء مليون وحدة سكنية للمشردين خلال عام وإصلاح الأضرار التي تقدر بنحو 35 مليار دولار. في غضون ذلك، لم يتم عمل الكثير في هذا الصدد: إخلاء متسرع من الأنقاض وإنشاء مراكز استقبال مؤقتة. لقد فتحت الحكومة بالفعل تحقيقا مع المسؤولين عن الأضرار الجسيمة، لكن اللوم المباشر موجه إلى أردوغان وحكومته، الذين أهملوا لسنوات المناطق المتضررة من الفوضى، منحوا إعفاء من تطبيق معايير صارمة لإغلاق البناء. المتعهدون، وتأخروا في تقديم المساعدات فور حدوث الضجيج.

لكن المجال الذي أظهرت فيه الحكومة بالفعل الكثير من الكفاءة والتصميم كان في قمع أي تعبير عن النقد واللموم تجاهها. الصحفيون والمحامون ونشطاء منظمات حقوق الإنسان الذين تحدثوا عن إهمال الحكومة في التعامل مع الزلزال وجدوا أنفسهم في مواجهة لوائح اتهام لنشر أخبار كاذبة وإثارة الذعر. وفقاً لتحقيق نُشر على موقع BIANET المعارض ، تمت محاكمة ما يقرب من 195 صحفياً في الأشهر الثلاثة الأولى من العام ، وتم حظر 187 موقعاً إلكترونياً وحساباً على الشبكات الاجتماعية – ولا تشمل هذه الأرقام موجة الاعتقالات الأسبوع الماضي ، والتي حوالي 126 ناشطا وصحفيًا ومحامياً من بين أنصار الحزب الموالي للأكراد.

سارع زعيم المعارضة بالفعل إلى التحذير من هجوم إلكتروني خلال الانتخابات نفسها، ويقدر مسؤولو المعارضة أن أردوغان قد يتخذ إجراءات غير عادية، مثل انقطاع التيار الكهربائي أو تشجيع الاستفزات في المراكز الانتخابية، لإبطال كل أو بعض الانتخابات، إذا كانت النتائج لا ترضيه. قال صحفي تركي ، فضل عدم ذكر اسمه، لصحيفة "هآرتس": "هذه حرب من أجل الحياة السياسية أو الموت، وأردوغان لديه كل الوسائل

لتحويل هذه الانتخابات إلى مهزلة"، "لست متأكدًا من أن أردوغان نفسه على علم عن عمق الشقاق بينه وبين جزء كبير من الجمهور مع جيل الشباب."

ويذكر الصحفي الطريقة التي تصرف بها أردوغان بعد الخسارة في الانتخابات البلدية عام 2019 التي فاز فيها مرشحو المعارضة في اسطنبول وأنقرة. أولاً، طعن في نتائج الانتخابات في اسطنبول، التي فاز بها أحمد إمام اوغلو، وأجبر على إجراء انتخابات جديدة - فاز بها امام اوغلو أيضاً. وفي نهاية العام الماضي، أقام مكتب النائب العام دعوى قضائية ضده، على أساس أنه أهان كرامة موظفين عموميين، وحكم عليه بالسجن لمدة عامين وسبعة أشهر، استأنف ضدها.

لكن الانتخابات الرئاسية والنيابية ليست مثل الانتخابات البلدية. قد يؤدي انتصار المعارضة الكبير إلى انقلاب وإلغاء النظام الرئاسي وعودة النظام البرلماني وإجراء تغييرات كبيرة في الدستور وجدول أعمال جديد لسياسة تركيا الخارجية. كل ما كان عليها فعله هو هزيمة الشخص الذي نصب نفسه كقائد لا يضاهاى.

\* \* \*

## هآرتس: نكبة ثانية أم حل ثنائي القومية

بقلم شلوموند

"في نهاية كل جملة تقولونها بالعبرية يجلس عربي مع نرجيلة"، قال مئير أريئيل. بهذه الروحية يمكن القول بأن النكبة ما زالت رابضة في هامش كل حوار حول الصراع الوطني المؤلم لنا. 75 سنة مرت والفلسطينيون لم ينسوا بعد. 75 سنة والإسرائيليون لا يريدون التذكر. ماذا بعد، جميعنا على قناعة، بدون أي شك، بأن ذلك كان ذنب العرب. لأنهم هم الذين شنوا الحرب التي جلبت عليهم كارثتهم.

إذا كان حتى تسعينيات القرن الماضي من السائد نفي طبيعة النكبة، والادعاء أن اللاجئين لم يطردوا، وأن دعاية العرب هي التي دفعتهم إلى الهرب، فقد تغيرت هذه المقاربة منذ أن نشرت أبحاث بني موريس وإيلان بابيه وآخرين. كثيرون عرفوا عن أعمال الطرد وحتى إنهم عرفوا عن التوق غير الخفي للتهجير الذي وقف خلفها. مع ذلك، ثمة أمر واحد بقي قائماً أيضاً في أوساط ليبرالية الواعية والمتفهمة. صحيح أن ظلماً قد حدث، لكن رفض العرب الموافقة على قرار الأمم المتحدة 181 من 29 تشرين الثاني 1947، الذي اقترح تقسيم البلاد، وشنهم هجوماً واسعاً على الاستيطان العبري الفتي، هو ما أدى إلى هذه المأساة.

سأعترف بالحقيقة، حتى أنا كنت أميل لفترة طويلة للموافقة على مبادئ هذه المقاربة التاريخية. كما هو معروف؛ فإنه في حين أن اليمين التنقيحي رفض التقسيم، فإن اليسار كله قد تبناه، وحتى اليسار اليهودي غير الصهيوني. حتى إن ستالين أيد في تلك الفترة إقامة دولة يهودية، وأمر جميع توابع الاتحاد السوفياتي

وأتباعه المحليين بتأييد التقسيم. عرفت بأنه بعد عقد ونصف من ذلك، عند انضمام دول مستعمرة سابقاً للأمم المتحدة، أنه من شبه المؤكد أن القرار المصيري لم يكن مقبولاً، لذلك اعتقدت أن تسلسل الأحداث على هذا النحو كان جيداً، أقيمت دولة إسرائيل "بمعجزة" في اللحظة الأخيرة.

مثل كثيرين، لم أتعلم في مبادئ قرار التقسيم. عرفت في مرحلة متقدمة أن القرار منح منطقة أكبر لليهود (62 في المئة) من ناحية جغرافية، وعرفت أيضاً أن جزءاً كبيراً منها كان صحراء. في 1947 كان في فلسطين الانتدابية مليون وربع عربي و600 ألف يهودي، أي 67 في المئة من السكان الأصليين المحليين و33 في المئة من المستوطنين، الذين في معظمهم كانوا مهاجرين. قرار التقسيم أخذ في الحسبان بأن المهجرين اليهود الآخرين سيأتون في السنوات التالية من معسكرات ألمانيا. معظم الدول التي أيدت التقسيم لم ترغب بهم على أراضيها، وكان من المريح لها أن تؤيد إقامة دولة يهودية على بوابة العالم العربي.

لكن ماذا كانت أسس التقسيم الديمغرافية لهذا القرار؟ على أراضي الدولة العربية العتيدة كان يجب أن تشمل 725 ألف عربي و10 آلاف يهودي. وعلى أراضي الدولة اليهودية 598 ألف يهودي. وحسب جميع الآراء، هذا عدد منطقي جداً. مفاجأتي الكبيرة كانت عندما اكتشفت بأنه كان يجب أن ينتهي للدولة اليهودية أيضاً 497 ألف عربي، أي أن الدولة اليهودية المخطط لها لن تخصص وبحق لتكون "يهودية"، بل ستكون "ثنائية القومية".

نحو نصف مليون عربي كانوا عالقين في المشروع، الذي لم يكن مشروعه من ناحية قومية، حتى لو أنه في أفضل الحالات كان يحق لهم أن يصبحوا فيه مواطنين إسرائيليين. لذلك، ليس غريباً أن جميع المؤسسات والحركات العربية في فلسطين والعالم العربي، باستثناء الشيوعيين العرب أتباع ستالين، عارضوا على الفور التقسيم الذي اعتبره غير منطقي، وبدأوا في أعمال عدائية ضد الدولة اليهودية المستقبلية. يمكن الافتراض أن مبادئ التقسيم لو كانت معكوسة وتميل لصالح الجانب العربي، فإن كل أجزاء الحركة الصهيونية، وليس فقط اليمين التنقيحي، رفضوها تماماً.

لم تتحقق الدولة "ثنائية القومية" من العام 1947، والحرب والنكبة منعتا تحققها. وعلى الرغم من أن معظم السكان المحليين من الفلاحين العرب لم يشاركوا في المعارك فعلياً، فإن نحو 750 ألفاً منهم تم تهجيرهم واضطروا إلى ترك أراضيهم داخل أراضي إسرائيل التي توسعت حدودها، و150 ألفاً منهم فقط بقوا في أراضيها. في 1967 بدأت إسرائيل التي توسعت أكثر مرة أخرى، في خلق واقع ثنائي القومية. الـ150 ألف عربي الذين بقوا فيها في 1948 أصبحوا الآن مليونين، 21 في المئة من مواطني إسرائيل. يعيش تحت حكم إسرائيل العسكري في الضفة الغربية وشرقي القدس نحو 3.25 مليون فلسطيني، وفي القطاع 2.25 مليون عربي. بالإجمال، 7.5 مليون فلسطيني. هذا رقم يساوي عدد الإسرائيليين غير العرب الذين يعيشون بين النهر



والبحر، وغير بعيد اليوم الذي سيعيش فيه مليون منهم خلف الخط الأخضر. ورغم عدم المساواة المدنية والقانونية والسياسية والصراع الدموي الذي ينبع من ذلك، إلا أن المجموعتين السكانييتين تندمجان معاً أكثر فأكثر.

كثير من الإسرائيليين يحلمون سراً بنكبة ثانية، ويدركون أن الوضع الحالي لا يمكن أن يستمر لفترة طويلة. اليمين الواهم الشريك في الحكم الحالي، يدفع قدماً ليس فقط بزخم المستوطنات، بل أيضاً بانفجار كبير يؤدي إلى طرد السكان العرب إلى ما وراء نهر الأردن. ولكن مصالح الغرب في الشرق الأوسط تحبط هذه النظرة. طرد 2 – 3 ملايين فلسطيني إلى الأردن أو السعودية أو مصر سيؤدي كما يبدو إلى انهيار الأنظمة في هذه الدول.

في موازاة هذا الوضع غير المحتمل الذي ينطوي على الدمار، فإنه على هامش المعارضة الكبيرة للانقلاب النظامي الذي يدفعه اليمين قدماً، بدأت مرة أخرى تظهر أفكار حول الكانتونات والفيدرالية أو الكونفيدرالية. الوعي المتزايد لعدم إمكانية تقسيم البلاد أدى إلى طرح أفكار لتقسيم السيادة فيها. هذه ليست أفكاراً أصيلة. فمنذ أحاد هعام وأرثر روبر ومارتن بوبر وحنه أرنديت ويهودا ماغنس وحتى ميرون بنفستي وأ. ب. يهوشع أبراهام بورغ، تم طرح اقتراحات مفصلة أكثر بقدر ما عن أشكال الحكم المشترك، إلى جانب الاعتراف بهويتين منفصلتين لمجموعتين تندمجان معاً جزء من الأجهزة من أجل اختيار الممثلة السياسية لها وتحول أسس الدولة إلى ثنائية القومية.

خيار كهذا لتقسيم السيادة لا يعتبر مثالياً، والأفضل منه سيادة وطنية موحدة. وتجدر الإشارة بأن أنظمة ثنائية القومية أو متعددة القوميات في شرق أوروبا انهارت في الصراعات القاسية، لكنها في أماكن أخرى مثل كندا وبلجيكا وسويسرا وإسبانيا وبريطانيا وإيرلندا، التي جرى في جزء منها مواجهات شديدة وعنيفة، فقد توصلت الأطراف إلى تفاهمات أدت إلى حياة مشتركة. عدم وجود خيار آخر، وليس الحب الزائد، هو الذي أدى بالباسك إلى العيش مع الكاستليانيين في إسبانيا، ودفع الكاثوليك للعيش مع البروتستانت في إيرلندا. ورغم التوتر بين بريطانيا واسكتلندا في بريطانيا، أو بين الفلاميين والفالونيين في بلجيكا، إلا أن هذه الدول الليبرالية ما زالت دولاً فيدرالية مع مواطنة متساوية وسيادة مقسمة.

هل سنتمكن من رؤية اليوم الذي ستقام فيه كونفدرالية بين إسرائيل والفلسطينيين؟ العقبات كبيرة وشديدة، واحتمالية ذلك ضعيفة. ومع التشابه الكبير بين الدين والقومية الراديكالية، سواء في أوساط الإسرائيليين أو في أوساط الفلسطينيين، فإنه يصعب الآن تخيل عملية مصالحة وقبول للآخر. لكن إزاء الشعبين المرتبطين ببعضهما مثل توأم سيامي، فإن أي بديل آخر لوضع ثنائي القومية يبدو خيالياً جداً.

هذا يذكرني بتجربة شخصية صغيرة: في المرة الأولى التي اجتزت فيها الحدود بين فرنسا وسويسرا في طريقي إلى جنيف بالقطار، جلست إلى جانبي فتاة من سويسرا تتحدث الفرنسية. وعندما اقترب القطار من جنيف سألتها عن المحطة التي عليّ أن أنزل فيها لشرقي المدينة. ذكرت لي اسم المحطة. وسألت بسبب لهجتي: من أين أنت؟ قلت لها: من إسرائيل. بعد دقائق ابتسمت وقالت بسخرية: احذر، إن أضعت المحطة وواصلت فستسقط مباشرة في يد الألمان.

\* \* \*

**هآرتس: ممثلاً لإسرائيل في "يوم أوروبا": هل تنتصر عنصرية بن غفير على المجتمع الدولي؟**

بقلم نوعا لنداو

ترجمة: صحيفة القدس العربي

إذا لم تستيقظ إسرائيل في القريب فإنه سيتم إرسال الوزير ايتمار بن غفير، الثلاثاء، لتمثيلها في الاحتفال بـ "يوم أوروبا"،

وهو الحدث الذي تنظمه ممثلية الاتحاد الأوروبي في إسرائيل كل سنة، والذي يشارك فيه جميع الدبلوماسيين من دول الاتحاد الذين تم تعيينهم هنا. ما حدث حول هذا القرار غير الدبلوماسي أمر غير عقلاني وبربري كما هو في تقاليد إسرائيل. وقد أكدت الأمانة العامة للحكومة وللمراسلين بأنهم عينوا بن غفير ممثلاً لإسرائيل في الاحتفال، لكن حسب مسؤولي الوفد الأوروبي، لم يتم الإبلاغ رسمياً عن اسم المبعوث المتفجر.

هذا التعيين لا يعتبر من قبيل الصدفة بالطبع. فمن بين جميع الوزراء الزائدين في الحكومة الـ 37، تم اختيار السجاد الأحمر من بين كل السجاد بشكل متعمد. هذا ليس مجرد إصبع في عين أوروبا، بل إصبع ثلاثي في العين. في الحقيقة، يوافق الكثير من الإسرائيليين بشكل تلقائي على مكانة بن غفير. ولكن الحديث يدور في أوساط الأوروبيين عن شخص يعدّ رمزاً للعنصرية الكهانية، واسم حزبه "قوة يهودية" يبدو من خلال ترجمته لجميع اللغات الأوروبية مثل الأيام المظلمة في القارة. المفارقة التاريخية المحزنة مرة أخرى في أفضل حالاتها: أوروبا تحاول التمسك ببقايا قوتها في العالم الديمقراطي - الليبرالي الذي نبت كرد مضاد على فظائع الحرب العالمية الثانية، وبالتحديد تريد الدولة اليهودية أن تتحدى هذه القيم بشكل مباشر (حتى الادعاء بعد ذلك بأن علاقاتها الخارجية مع هذه الدول تقوم على "قيم مشتركة").

على مستوى أعمق، تقف في أساس هذا الجنون رؤية إسرائيل القائلة بأن الدرس من الكارثة هو درس خصوصي (لن يتكرر هذا لليهود)، وليست عالمية (هذا لن يتكرر لأحد). على هذا الصعيد، فإن بن غفير هو وبحق التعبير الأكثر وضوحاً لرؤية أن التفوق العرقي محظور عندما يكون موجهاً ضد اليهود ولكنه مسموح عندما يكون الحديث عن العرب. هكذا، بخلاف كامل مع الوهم الذي أرادت إسرائيل تعهده لسنوات وكأنها جزء من العالم الليبرالي، فإن إسرائيل برئاسة نتنياهو تقترب أكثر من المعسكر المناهض لليبرالية وقوى اليمين المتطرف في أوروبا التي تريد حقاً تحدي النظام العالمي الليبرالي في عصر ما بعد الحرب العالمية الثانية، وعلى رأس ذلك القانون الدولي.

إذا كان الأمر هكذا، فإن بن غفير هو ممثل مناسب لرؤية حكومة نتنياهو لعلاقتها مع أوروبا. ولكن كيف سيرد الأوروبيون؟ بكونهم مأسورين بنسيج العلاقات الهش جداً مع الدولة اليهودية، بسبب نفس الخلفية التاريخية، إلى جانب الميل لدبلوماسية زائدة أيضاً في الحالات التي تحتاج إلى رد حازم أكثر، هم يجدون صعوبة في الخروج من هذا الشرك. منذ أداء الحكومة الحالية لليمين، تملص الكثير منهم بنجاح من الالتقاء مع بن غفير (ومع بتسلئيل سموتريتش)، والآن يترددون حول مقاطعة الحدث تماماً أو حول تجنب مصافحته أو التقاط صورة معه.

ليس واضحاً حتى الآن أيضاً إذا كان بن غفير سيلقي خطاباً بهذه المناسبة أم لا. ما لا يعرفه الأوروبيون هو أن مجرد مشاركة بن غفير، حتى لو تعامل معه دبلوماسي واحد فقط (هنغاريا؟ بولندا؟)، فسيكون هذا صورة انتصار بالنسبة له، بالضبط مثل المشاركة في استقبال الإمارات، وبن غفير معني بالمشاركة في هذا الحدث كي يثبت بأنه ليس شخصاً منبوذاً من المجتمع الدولي. أي سفير سيشارك إلى جانبه في هذا الحدث سيساهم في طبيعته. لذلك، إذا كان ما يقوله على لسانه هو نفس الموجود في قلبه، فعليه مقاطعة الحدث، سواء بخطاب أو بدون خطاب.

\* \* \*

### هآرتس: إسرائيل: سنوسع سياسة "الطرق النظيفة من الفلسطينيين" في الضفة

دولة إسرائيل ممزقة وخاضعة لحكومة لا تؤدي مهامها، لكن مشروع الاستيطان وسرقة الأراضي الفلسطينية لا يزالان متواصلين كالمعتاد، وكذا يتواصل شق طرق الأبرتهاید في الضفة الغربية. وصلت السلطات إلى مراحل التخطيط الأخيرة لطريق منفصل للفلسطينيين، يربط بين جنوب الضفة وشمالها في منطقة E1 المجاورة لـ"معاليه أدوميم". البناء في المناطق المحتلة المأهولة بشعب آخر، يخضع للسيطرة العسكرية منذ 56 سنة

يستوجب إضافة شبكات أخرى بوجود منفصل لكنه غير متساوٍ مع الأسياد والأصليين. وبالفعل، الهدف المعلن للطريق هو تحويل الطريق رقم 1 إلى طريق "نظيف" من الفلسطينيين.

لشق الطريق معنى سياسي: فهو سيسمح لإسرائيل بالبناء في المنطقة E1 على مساحة 12 كيلومتراً مربعاً تضم "بلدياً" إلى "معاليه أدوميم" – الطريق الجديد سيمنع حركة الفلسطينيين قرب المستوطنات القائمة والمستوطنات التي ستبنى هناك. كما أنه سيفصل بين التجمعات البدوية التي تعيش في مناطق "ج" المجاورة لـ "معاليه أدوميم" وبين مدينة العيزرية – المدينة التي يعتمدون عليها في تلقي الخدمات واحتياجات العمل. يدور الحديث عن منطقة امتنعت إسرائيل حتى الآن عن البناء فيها بسبب النقد الدولي الشديد. كما أنها تمتنع – حالياً – عن إخلاء الخان الأحمر بسبب عين مفتوحة من الأسرة الدولية. غير أن بتسلييل سموتريتش، الوزير الذي أودعه بنيامين نتنياهو الضفة في يديه، قال الأسبوع الماضي إن "الخان الأحمر سيخلى ليس فقط لأنه غير قانوني... بل لأنه يقع في مجال استراتيجي... المنطقة التي ستقرر إذا كان سيكون لا سمح الله تواصل إقليمي عربي". وبكلمات أخرى: الحكومة معنية بتنظيف هذه المنطقة من الفلسطينيين والبناء فيها لليهود فقط. الطريق مخصص للسماح بذلك.

تجدر الإشارة إلى أنه في الوقت الذي ترتفع فيه الأسعار والفوائد، يبقى المال متوافراً دوماً للمستوطنات. في الأونة الأخيرة، اتفقت وزارة المالية ووزارة المواصلات على تخصيص 30 مليون شيكل آخر من أجل الطريق، انطلاقاً من حساب كلفة بمبلغ 279 مليون شيكل. وعلى نحو يشبه كل ما يحصل في "المناطق" [الضفة الغربية]، فإن هذا المشروع أيضاً يعرف كـ "مشروع أمني"، ما يسمح لإسرائيل بشق الطريق رغم أنه يمر جزئياً في المناطق "ب" – المنطقة التي ليس لدولة إسرائيل فيها صلاحيات تخطيط وشق لطرق عادية – واستخدام أمر الاستيلاء لأجل السيطرة على أراض فلسطينية خاصة. إن الاحتجاج ضد الانقلاب النظامي يتركز على مخططات الحكومة للسيطرة على السلطة القضائية، لكن خطيرة بقدر لا يقل مخططاتها لتعميق الأبرتهيد في "المناطق" تمهيداً لضمها، وهي توفر سبباً إضافياً لزيادة الاحتجاج – إلى أن تسقط هذه الحكومة عديمة اللجام.

\* \* \*

## إسرائيل اليوم: لقادة إسرائيل: هكذا جعلتم سكان مستوطنات غلاف غزة رهائن لدى حماس

أيال زيسر

منذ نحو عقد من الزمان وحماس تحتجز مواطنين إسرائيليين في غزة، هما أبراً منغيستو وهشام السيد، كرهينتين وكذا جثماني الجنديين الإسرائيليين اورون شاؤول وهدار غولدن، اللذين قتلوا في أثناء حملة "الجرف الصامد".

حتى اليوم لم تفلح حكومة إسرائيل في إعادة المفقودين وجثماني الجنديين. ويبدو أن الموضوع ليس على رأس سلم أولوياتها، أو ربما ليس للضغط الجماهيري الممارس عليها ذلك المدى الذي لا يمكنها الصمود أمامه. غير أن من يمتنع عن معالجة مسألة الرهائن الإسرائيليين في غزة يكتشف الآن أن عموم مواطني إسرائيل، وبالتأكيد سكان الجنوب، أصبحوا رهائن لدى حماس والجهاد الإسلامي، وفي واقع الأمر أدوات لعب لإنزال الأيدي بين غزة وإسرائيل، الأمر الذي لا ينتهي أبداً.

في جولة المواجهة الأخيرة في الجنوب، أطلق أكثر من مئة صاروخ نحو إسرائيل، لكن لشدة الحظ، لم تقع خسائر في الأرواح، الأمر الذي سمح لإسرائيل في احتواء الحدث وإنهائه. ولكن مع نهاية هذه الجولة، بدأ العد التنازلي للجولة التالية: متى ستقع بالضبط؟ لا نعرف. لكن الواضح أنها مسألة وقت، بل بوقت قريب - في أعقاب المواجهة التالية بين المخربين وقوات الجيش الإسرائيلي، أو في أعقاب الحادثة التالية بين الشرطة والمصلين المسلمين في الحرم، أو المخربين في السجون.

إسرائيل، على عاداتها، "قوية على الضعفاء". فهي تمتنع عن الصدام مع "حزب الله"، تتردد في العمل تجاه حماس وحذرة في سلوكها تجاه إيران - لكنها تضرب بكل قوة سوريا بشار الأسد، الذي أصبح ضحية للإحباط المتزايد وللأعصاب الممزقة في أوساطنا، والذي نحاول عبه، ليس بنجاح زائد، إطلاق رسالة ردع وتحذير للمجال الذي يحيط بها.

بالفعل، لم يعد النشاط الإسرائيلي في سوريا يؤثر في أحد؛ لا على بشار الأسد، الذي لم تكن الإصابات التي يتلقاها على أيدينا موضوعاً يؤبه له في ضوء الدمار الذي لحق بسوريا في أثناء الحرب الأهلية، ولا على "حزب الله" وإيران أيضاً، المستعدين لمقاتلة إسرائيل، حتى الفلسطيني والسوري أيضاً.

إن المنطق الذي قبع في أساس منح حصانة جارفة لـ "حزب الله" وحماس هو أن فيه ما يضمن الهدوء على طول الحدود. لكنه منطق توقف عن العمل لسبب ما. في السياق الغزي، يتبين أن حماس ليست قوية بما

يكفي وليست معنية بالصدام مع الجهاد الإسلامي. ويمكن مثل كثيرين في المحيط الذي حولنا، تشم ضعف الحكومة، المشغولة بمشاكل داخلية ولا تشعر بأنها قوة وواثقة بنفسها حيث تتصدى للتحدي. والنتيجة أن إسرائيل أصبحت رهينة في كل حدث أو حادثة، سواء حجيج اليهود للحرم، ونشاط الجيش الإسرائيلي في "يهودا والسامرة"، أو موت سجين فلسطيني مضرب عن الطعام.

في أفضل أيام الأمين العام لـ "حزب الله" حسن نصر الله، كان يحذر سكان الشمال من نيته إطلاق هجوم على إسرائيل، بل وكان يدعوهم للدخول إلى الملاجئ. وكانت هذه البلاغات تستقبل من سكان الشمال بمصداقية أكثر بكثير من بلاغات الحكومة والجيش، التي كانت غير مرة تأتي متأخرة. أما الآن، فيسعى الجهاد الإسلامي للسير في أعقاب نصر الله. فهو يطلق التهديدات والتحذيرات، وفي الغالب يقف عند كلمته ويهاجم. لن يبعد اليوم في أنه هو أيضاً سيبدأ في دعوة السكان في الجنوب للدخول إلى الملاجئ.

هذه دائرة يجب كسرها. عندما نخاف من الحرب ونمتنع عن وضع حد لدائرة العنف التي لا تتوقف - حتى لو كان هذا محدوداً ولا ينطوي حالياً على فقدان حياة البشر بل على تشويش حياة سكان الجنوب فقط - فنهايتنا أن نصل رغم أنفسنا إلى التصعيد، بالضبط مثلما حصل في لبنان.

إسرائيل ليست "الجهاد الإسلامي" ولا ينبغي لها أن ترد في رد فعل شرطي كلما أطلقت النار عليها. لكن عليها أن تتبنى تفكير المبادرة والهجوم - الأمر الذي يبدو أننا نسينا عمله في غزة ولبنان - والاستعداد كما ينبغي والضرب، وشريطة أن يكون للضربة جدوى وتؤدي إلى تعزيز الردع وضمان الهدوء. أمامنا في هذه الأثناء "يوم القدس" و"عيد الأسابيع". الاحتكاك في "يهودا والسامرة" يتواصل بلا انقطاع، وبانتظارنا صيف حار.

\* \* \*

## هآرتس: برعاية الانقلاب.. الوسط العربي في إسرائيل بين الجريمة ودعوات بن غفير المتطرفة

### بقلم جاكى خوري

ما زال النقاش العام في إسرائيل متركزاً على محاولات الحكومة السيطرة على جهاز القضاء وعلى الاحتجاج ضدها. معارضو الانقلاب النظامي كانوا يأملون انضمام جمهور المجتمع العربي للمظاهرات، سواء في المدن الكبرى أو في القرى العربية. ولكن الحضور العربي اقتصر في الأغلب على مشاركة رمزية لمحدثين عرب ونشطاء اجتماعيين، لا يمكنهم جر جمهور واسع وراءهم. دعوتهم للمساواة الكاملة، ولا نريد الحديث عن إنهاء الاحتلال، تجد صعوبة في إيجاد صدى لها في النقاش حول دولة يهودية وديمقراطية.

الجمهور العربي تقلقه قضية أخرى أكثر، تنصدر نشرات الأخبار في الفترة الأخيرة، وهي "الأبعاد المخيفة التي وصل إليها العنف". حسب متابعة "هآرتس"، فإن 11 مواطناً عربياً قتلوا منذ بداية أيار، وفي القرى العربية اضطروا إلى التعود على هذه الإحصائيات المثيرة للشعيرة، عملية قتل كل يوم تقريباً، لا وجود لمكان آمن، بدءاً بشفا عمرو شمالاً، مروراً بوادي عارة والمركز، وانتهاءً بـ"تل شيفع" في الجنوب.

الحادثة التي أثارت الغضب الشديد هي التي أطلق يهودي من سكان "غان نير" النار على شاب عربي من قرية صندلة المجاورة، وقتله. وزير الأمن الوطني، إيتمار بن غفير، دعا المواطنين مرة أخرى إلى حمل السلاح لتعزيز الشعور بالأمن وإحباط العمليات. أمس، تم التذكير بأن هذا السلاح قد يقضي على حياة إنسان بسبب نقاش تافه. وكأنه تنقصنا نزاعات بين الحمايل ومنظمات الجريمة أو العنف في العائلة.

إن تسلسل أحداث العنف يخلق في المجتمع العربي العجز واليأس وتقريباً عدم المبالاة، التي يبدو أنها أصابت القيادة المحلية والقطرية لهذا المجتمع بالعدوى. الخروج إلى الشوارع والاحتجاج مثلما في العام 2019 لم يعد موجوداً على الأجندة. فقد الثقة بالسلطات مطلق، كل ما بقي هو الشعور بالامتعاض. في الأسبوع الماضي، صدم الجمهور من عملية قتل براء مصاروة من الطيبة وولديها الصغيرين. في اليوم التالي، حدثت أربع عمليات قتل أخرى. وإذا تحدث الوزراء أمام إيران أو أمام الفلسطينيين عن الردع، فهو غير موجود لدى الرأي العام العربي على الإطلاق. لا يوجد قانون ولا عدالة.

خمس أشهر و72 ضحية قتل بعد تشكيل الحكومة. نشأتق إلى الأرقام المقلقة من السنة الماضية تقريباً. في ظل غياب أي حوار بين وزارة الأمن الوطني ورؤساء السلطات المحلية العربية، دعا رئيس "راعم"، منصور عباس، أمس، إلى تعيين نائب لبن غفير يركز على استئصال هذه الظاهرة، كما فعل نائب الوزير يوآف سغولفيتش في فترة الحكومة السابقة. في محادثة مع الصحيفة، اعترف عباس بأن احتمالية ذلك ضعيفة، لأن هذا الموضوع لا يشغل بن غفير أو رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو.

احتمالية تأييد "راعم" للانقلاب مقابل استجابة الحكومة لطلباتها، يريد عباس إزالتها عن الأجندة. "إن مطالبنا للميزانية والأمن الشخصي هي مطالب مدنية وسياسية"، قال. "لن أجري محادثات حول صفقة كهذه، ومن يعتقد ذلك فهو منقطع عن الواقع". هو في كل الحالات، يهدئ من يعارضون الانقلاب، و"راعم" لن توفر شبكة أمان لـ "الإصلاح" على صيغة الليكود. "هذا لن يحدث. نحن الآن جزء من الحوار لدى الرئيس، وإذا كانت هناك تسوية فسنكون هناك، ولكننا لن نجري حواراً في مسار التفافي"، قال.

في هذه الأثناء، الجمهور العربي وممثلوه في شرك الآن. على خلفية حروب اليهود، يجد المواطن العربي نفسه على هامش الخطاب العام ويحارب على حقوقه الأساسية في الأمن والحياة. تقف أمامه حكومة مغلقة لا تحسب أي حساب له، والمعارضة لا تسارع إلى تبنيه واحتضانه، بل تهتم باحتياجاتها المحددة.

## N12: التطبيع الإقليمي مع سورية يغيّر قواعد اللعبة في المنطقة

بقلم د. كرميت فالنسي

ترجمة: صحيفة الأيام الفلسطينية

تحولت سورية، التي تعيش حالة حرب منذ 12 عاماً، والتي دُمّر أكثر من نصف بنيتها التحتية المدنية، ويعيش نحو 90 في المئة من سكانها تحت خط الفقر، في العام الأخير إلى محجة لزعماء الشرق الأوسط. فمنذ أواخر سنة 2021 تمكن بشار الأسد من التحول من رئيس منبوذ إقليمي إلى زعيم شرعي نجح في تعزيز علاقاته مع دولة الإمارات، والبحرين، وسلطنة عُمان، والجزائر، ومصر، حتى إنه استأنف علاقاته مع الأردن وتونس، ومؤخراً مع السعودية، التي أيدت طوال سنوات الحرب الأهلية المتمردين الذين قاتلوا الأسد، وكانت حتى الفترة الأخيرة من أكثر الدول معارضة للاعتراف بنظام بشار.

خلال الأسبوع الماضي جرى لقاء رباعي في موسكو جمع وزراء دفاع سورية وروسيا وإيران وتركيا، في إطار الاتصالات المستمرة من أجل التوصل إلى تسوية سورية - تركية. وحتى الأكراد الذين أعلنوا حكمهم الذاتي منذ أكثر من 20 عاماً على الأراضي السورية، أبدوا مؤخراً استعدادهم للاجتماع مع الحكومة السورية والتحاوّر معها من أجل بلورة حل للأزمة السورية.

مسار عودة الأسد الكاملة إلى الشرق الأوسط مرتبط بالقرار الذي سيتخذ في هذه الأيام بشأن عودة سورية إلى الجامعة العربية، التي أبعثت عنها في بداية الحرب [الأهلية في سورية]. وبينما تؤيد السعودية هذه العودة، لا تزال تعارضها كل من الكويت وقطر والمغرب، وإلى حد ما مصر.

تجري الاتصالات التي تحدثنا عنها على خلفية صفقة عربية بقيادة أردنية تهدف إلى إعادة الشرعية إلى الرئيس الأسد، ورسم الطريق لإنهاء النزاع في سورية. وبحسب الخطة تعترف الدول العربية بشرعية الأسد، وتضخ مليارات الدولارات من أجل إعادة بناء الدولة، وتمارس الضغط على المجتمع الدولي لرفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على النظام، والتي تمنع إمكان استثمار أموال في إعادة إعمار الدولة. في المقابل يتعهد الأسد بالعودة الآمنة لملايين اللاجئين إلى سورية، وكبح تجارة المخدرات التي تغرق الشرق الأوسط بحبوب الكبتاغون، ولجم الوجود الإيراني وتقليصه في الأراضي السورية، وبدء حوار مع عناصر المعارضة في الطريق إلى تسوية سياسية.

لكن الأسد لا يتغير، وهو ليس مستعداً لتقديم تنازلات، ولا للوفاء بالالتزامات المطروحة في هذه الفترة، ذلك



أنه يريد الاستفادة من حصوله على الشرعية من دون أي ثمن لذلك. ولا ينوي التخلي عن الحلف الاستراتيجي القوي القائم بينه وبين إيران، وبالتأكيد ليس لقاء أموال لإعادة البناء، وإعلان النيات هذا سمعناه خلال زيارة الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي لدمشق. كما أن الأسد ليس مستعداً للتنازل عن مليارات الدولارات التي تتدفق من مداخل تجارة المخدرات.

يبدو مؤخراً أن سورية تتحرك في عالمين متوازيين؛ إلى جانب النهضة الدبلوماسية التي شهدتها علاقاتها الخارجية، تتواصل بقوة في الساحة الداخلية المواجهات العسكرية، وأيضاً النشاطات العسكرية لإيران وأذرعها في سورية.

في موازاة ذلك يبرز أيضاً تسارع في المعركة العسكرية التي تخوضها إسرائيل ضد جهود "حزب الله" الهادفة إلى زيادة قوته وترسيخ تمركزه في سورية (والتي يطلق عليها اسم المعركة بين الحروب).

خلال الشهر الأخير نفذت إسرائيل ما لا يقل عن 9 هجمات في سورية، وفي مطلع نيسان قُتل ضابطان من الحرس الثوري الإيراني كانا يعملان كمستشارين عسكريين في سورية، في هجوم على منطقة دمشق منسوب إلى إسرائيل. بعدها جرى الحديث عن هجوم آخر أصاب عدداً من المطارات العسكرية التي يتمركز فيها جنود إيرانيون وعناصر من حزب الله والمليشيات الموالية لإيران. بعد ساعات على الهجوم تسلمت مسيرة مجهولة من سورية إلى الأراضي الإسرائيلية، في خطوة يمكن تفسيرها بأنها رد من "محور المقاومة" على الهجمات الإسرائيلية المتراكمة. وجرى الحديث عن هجمات أخرى منسوبة إلى إسرائيل رداً على قصف نفذته جهات فلسطينية من سورية في اتجاه هضبة الجولان، في إطار التصعيد الأمني الأخير في مواجهة "حماس"، وعلى خلفية الحوادث في حرم المسجد الأقصى. كذلك وقع هجوم آخر في منطقة حمص وسط سورية، استهدف مستودع أسلحة تابعاً لحزب الله، وعدداً من ناقلات الوقود والشاحنات. أمّا الهجوم الأخير فوقع فجر يوم الثلاثاء، واستهدف المطار الدولي في حلب ومجمع الصناعة العسكرية السورية الذي توجد فيه ميليشيات موالية لإيران في منطقة الصغيرة.

بعد عشر سنوات كانت فيها سورية ساحة صدام إقليمي ودولي، من المحتمل أن تؤدي التطورات الأخيرة على الساحة السورية، وكذلك الهجمة الدبلوماسية الخاطفة في الشرق الأوسط، إلى تغيير قواعد اللعبة المعروفة التأثير في حرية التحرك الإسرائيلي في الأجواء السورية.

في السنوات الثلاث الأخيرة، سُجل 30 هجوماً سنوياً على الأراضي السورية، نُسبت جميعها إلى إسرائيل. حتى الآن تمكن الرئيس السوري، وأيضاً شركاؤه الإيرانيون، من استيعاب الضرر الذي سببته هجماتنا واحتوائه. لكن تراكم الأحداث الأخيرة، وبينها الهجوم في تقاطع مجيدو (الافتراض السائد أنه جرى بمبادرة من

إيران وحزب الله رداً على العمليات ضد إيران في سورية وخارجها المنسوبة إلى إسرائيل)، وإطلاق المسيرة من سورية، وتطرق حسن نصر الله في خطابه الأخير إلى أن إسرائيل تخطئ إذا اعتقدت أنه لن يكون هناك رد على هجماتها في سورية، وتصريحات مشابهة صدرت عن مسؤولين سوريين كبار، كل هذا يدل على أن الكيل طفح حيال "المعركة بين الحروب في سورية"، وأن محور الممانعة ضاق ذرعاً من احتوائها. علاوة على ذلك، فإن عودة الأسد إلى الحوض العربي، وترسيخ مكانته كزعيم شرعي، من شأنهما أن يزيدا الضغط على إسرائيل للامتناع عن مهاجمة أرصدة النظام، وتقويض السيادة والاستقرار في سورية، وكلها أمور قد تدفع الأسد، الذي ازدادت ثقته بنفسه، إلى الرد.

\* \* \*

## إسرائيل اليوم: الضفة مليئة بالسلح وظروف عمل إسرائيل فيها أصعب كثيراً من الماضي

### بقلم يوآف ليمور

كان إغلاق الدائرة (والحساب) مع قتلة البنات الثلاث من عائلة دي متوقفاً، ولكنه لا يزال مهيراً: المعلومات الاستخبارية الدقيقة التي أشارت في الزمن الحقيقي إلى مكان وجود القتلة، ووصول مقاتلي "ميم" اليهم وهي متخفية وتنفذ تحت النار والانسحاب بنجاح كامل بلا إصابات، باستثناء الكلب جينغو، الذي حظي بجملة ثناء على دوره في الحرب ضد "الإرهاب".

أثنى الجمهور الإسرائيلي ومنتخبوه على العملية، لكن من المشكوك فيه ان كون كثيرين يفهمون تعقيداتها والخطر الكامن فيها. فالدخول في وضح النهار الى قصبه نابلس (أو مخيم اللاجئين في جنين)، والاصطدام بمقاومة شديدة وعنيفة شهبها مسؤول كبير في هيئة الأركان مؤخراً بمشهد من Black Hawk Down ، الفيلم الذي خلد المعركة التي خاضها الأميركيون في مقديشو قبل 30 سنة.

من خلف هذا الوصف يختبئ واقع "يهودا" و"السامرة" العنيف والخطير أكثر من اي نقطة اخرى في العشرين سنة التي انقضت منذ حملة "السور الواقى". فكمية السلاح الذي في الميدان غير معقولة، وهي وليدة تهريب بالجملة، من الاردن أساساً، في ظل التعاون بين محافل "الارهاب" في المنطقة وفي الضفة (أحياناً بالتعاون مع عائلات الجريمة من أوساط "عرب إسرائيل")، وتشجيع منظمات "الإرهاب" المختلفة – "حماس"، و"الجهاد الإسلامي"، وحتى "حزب الله" وإيران التي بدأت بالعمل، مؤخراً، بشكل مباشر مع محافل في الضفة – يتضمن التمويل والتوجيه، هو بحجوم غير مسبوقه، وكذلك تأثير الشبكات الاجتماعية على الشبان (مع التشديد على التوك) ملموس جيداً ويدفعهم الى العمل، وفي خلفية كل هذا توجد سلطة فلسطينية مكروهة وضعيفة تجد صعوبة في أن تفرض إمرتها، وفي أكثر من مرة ترى رجالها ينتقلون الى الطرف الآخر ويتعاونون

مع "الإرهاب".

يترجم كل هذا الى كمية إخطارات مخيفة – عشرات عديدة تقريباً في كل نقطة زمنية. الإحباط من كل عملية تنجح هو مفهوم، لكن في ضوء هذه المعطيات يجب التساؤل كيف يحصل ان معدل الإحباطات لا يزال عالياً؟ الجواب بالضبط مثلما في التصفية الناجحة، أول من أمس، في نابلس، هو في خليط من الاستخبارات البشرية والتكنولوجيا النوعية على نحو خاص مع جسارة عملياتية. نعم – أيضاً مع مستوى الهواة، وغير مرة أيضاً مع الكثير من الحظ.

حتى السنة الماضية نجحت إسرائيل في الإبقاء على حجم محتمل لـ "الإرهاب"، ما حرمها الحاجة للخروج الى حملة واسعة في الضفة. فموجة "الإرهاب"، التي بدأت في بداية 2022، وتعاضمت في الأشهر الأخيرة، رفعت الموضوع مرة أخرى الى جدول الأعمال. نشرت ليلاخ شوفال هنا، أول من أمس، تقول ان الجيش الإسرائيلي يفكر بأن يعمل الآن في "السامرة"؛ هذه الفكرة فحصت منذ السنة الماضية ورفضت، والآن الظروف أقل راحة من ناحية إسرائيل – أساساً على خلفية التخوف من وحدة الساحات، بمعنى ان تؤدي حملة واسعة ودائمة في "السامرة" بالضرورة الى تصعيد في غزة، وربما أيضاً في الحدود الشمالية، بينما تحتاج إسرائيل الائتمان السياسي في واشنطن وفي العواصم العربية.

المفارقة هي ان إسرائيل تحتاج الى مثل هذه الحملة كي "تنظف" الساحة من "المخربين" ومن الأسلحة. لكنها سيصعب عليها أن تشنها دون ذريعة مهمة – عملية تقلب البطن ولا تترك للحكومة مفراً. العملية في فندق بارك في نتانيا، عشية ليل الفصح 2002، والتي اطلقت شرارة حملة "السور الوافي" بعد فترة راكمت فيها إسرائيل القتلى، والثقة التي سمحت لها بالعمل، والآن تقف حكومة نتنيا هو أمام تحدٍ مشابه في ظروف داخلية، اقليمية ودولية أقل راحة.

يستوجب هذا من الحكومة عدة اعمال فورية: الاول زيادة عمليات إحباط "الارهاب" بشكل مبادر اليه، رغم المخاطرة التي بكل عملية كهذه من حيث أن تؤدي الى التصعيد (بما في ذلك غزة). الثاني، إصدار الأوامر للجيش و"الشاباك" (ولشرطة إسرائيل المسؤولة عن الأمن الداخلي) بالاستعداد لحملة واسعة والتدريب عليها علناً، ضمن أمور أخرى لأجل ردع الطرف الآخر – في الضفة، وفي غزة. الثالث، هو وقف سياسة التردد حيال غزة، بما في ذلك المخاطرة بعدة أيام قتالية لأجل تعزيز الردع. والرابع، عمل كل ما يلزم لأجل ترميم العلاقات مع الولايات المتحدة ودول المنطقة، والبدء بإرسال وزير الدفاع الى واشنطن كجسر ضروري لوجود علاقات سلمية بين أجهزة أمن الدولتين. الخامس، والأهم منها جميعها، العمل بلا ابطاء على رآب الصدوع الداخلية، انطلاقاً من الفهم بأن التحديات على جدول الاعمال – امكانية حملة واسعة في كل جبهة في فترة

زمنية فورية – تستوجب مجتمعاً موحداً وقويًا.

معلومات مقلقة على طاولة رئيس الوزراء

نتنياهو هو خبير في التهديدات، ويفهم الاحتياجات، لكنه لم يحسم حتى الآن لصالح المنطقي والمفهوم من تلقاء ذاته. يخيل أنه مطالب الآن بذلك أكثر من أي وقت مضى: فالمعلومات التي تراكمت على طاولته مقلقة بحيث لا يمكنه ان يواصل اللعب بالتشريع الشخصي وبالإصلاح القضائي.

من إيران التي تندفع نحو القنبلة، عبر السقوط السياسي الذي تحذر منه وزارة الخارجية، وحتى "يوم القدس" الذي يهدد دوماً بإشعال المنطقة، إسرائيل ملزمة بأن تعود لتتخذ سياسة منطقية ومتوازنة قبل أن يصطدم بها الواقع بكل القوة.

\* \* \*

**هآرتس: نعم، يستحق نتنياهو المدح**

**بقلم جدعون ليفي**

داخل بحر الرعب والدمار الذي جلبته الحكومة الحالية لنا، وداخل بحر الرعب والدمار الذي جلبه نتنياهو لنا ولنفسه، داخل كل ذلك ما زال يوجد مكان لقول كلمة طيبة عن رئيس الحكومة. هذا بحق شعاع نور وحيد في هذا الظلام الحالي، لكنه مجرد شعاع. لا تستخفوا بأهميته.

في الأسبوع الماضي، أثبت، مرة أخرى، بأنه لا يوجد شخص مثل نتنياهو في الاستخدام الحذر والمحسوب لقوة إسرائيل العسكرية. في الأسبوع الماضي، أثبت مرة أخرى بأنه في مجال واحد ووحيد، لكنه حاسم جدا، يمكن الاعتماد على نتنياهو ربما أكثر من أي سياسي آخر في إسرائيل، في أن يكون حذرا وألا يجر إسرائيل إلى حروب زائدة كما فعل أسلافه.

هذه ليست المرة الأولى التي يتميز فيها نتنياهو بالحذر وبرود الأعصاب. ولكن في هذه المرة فعل ذلك في ظروف صعبة بشكل خاص. شعبيته في الحضيض، ولا يوجد له الكثير ليخسره، وربما يمكن أن يكسب من حرف الانتباه عن إخفاقاته عن طريق عمليات بطولية في غزة، حيث يقف على رأس الحكومة الأكثر يمينية التي حكمت هنا، وهو يعتمد بشكل كامل على عدد من السياسيين المتطرفين عديمي المسؤولية. مع ذلك، لم يستمع إليهم ولم ينجر. لذلك، هو يستحق في هذه المرة المديح الخاص على وقوفه ضد كل الاحتمالات، لا سيما ضد قاعدته السياسية.

أراد الجميع تقريباً المزيد من الدمار والقتل في غزة كالعادة. ولكن فقط نتنياهو، لرفع العتب، أمر بإلقاء بضع قذائف لا قيمة لها، كانت بالطبع زائدة. مرة أخرى حرص على عدم المبالغة. فعل ذلك ضد الأصوات التي

ارتفعت في وسائل الإعلام وفي الشارع، بما في ذلك في أوساط البيبيين المؤيدين له. ربما سيدفع عن ذلك ثمننا سياسيا، ولكنه تمسك بموقفه. من المؤسف أنه لم يفعل ذلك في مجالات أخرى.

سياسي إسرائيلي شجاع وبحق كان سيمتنع عن أي رد على أكثر من 100 صاروخ التي اطلقها "الجهاد الإسلامي" في أعقاب موت أو تمويت خضر عدنان، المعتقل المضرب عن الطعام. سياسي شجاع كان سيقول للإسرائيليين: بطلهم الذي حارب من اجل قضية عادلة مات في السجن، بعد أن امتنعنا عن إنقاذ حياته، وربما اردنا موته. ولكن من الطبيعي أن يحتج "الجهاد الإسلامي" على موت مقاتله. وإذا لم يببالغوا فلن نرد في هذه المرة لأنه لا يوجد لذلك أي أهمية أو أي فائدة. لا يوجد سياسي إسرائيلي، بما في ذلك نتياهو، سيستجمع الشجاعة ويقول هذه الأقوال المنطقية. ولكن عمليا تصرف نتياهو بشكل قريب من روحية هذه الأقوال، وتم إنقاذ حياة أشخاص في قطاع غزة وفي إسرائيل.

عندما تنافس سياسيون في إسرائيل، ليس فقط من اليمين، فيما بينهم حول من يحرض أكثر على سفك الدماء في غزة وعلى التدمير والقصف صمت نتياهو وارسل عدة طائرات لتنفيذ عمليات قصف استعراضية ووضع نهاية سريعة لعبادة الانتقام. اليمين، الذي لم يتجرأ حتى الآن على الوقوف ضده، رفع رأسه. ففي الاستوديوهات جلس البيبيون وانتقدوه على "الاستخذاء" كما لم يفعلوا ذلك في أي وقت. الوسط – اليسار اعلن كالعادة أنه سيؤيد أي عملية عسكرية "تضمن أمن الدولة" – لا يوجد متحمس مثل هذا المعسكر لعمليات عسكرية وسفك دماء الفلسطينيين. ورغم ذلك انتهى هذا الأمر في يوم واحد ودون قتلى في إسرائيل ومع قتل واحد في قطاع غزة، وهذا أمر نادر.

شن إيهود أولمرت حربين زائدتين في ثلاث سنوات. سارع يائير لابيد في ستة اشهر من وجوده في الحكم إلى شن عملية انتقام، "بزوغ الفجر"، التي جعلت الفجر يبرز على 49 قتيل فلسطينيا في ثلاثة أيام، نصفهم غير مشاركين، هذه عملية صغيرة استهدفت تصفية قيادة "الجهاد الإسلامي" فقط من اجل إخلاء المكان لقيادة أخرى، وبالأساس من اجل أن يتم اعتبار لابيد مواصلا لتراث إسرائيل العسكري وبطلا. والتي لم تجلب، كما هو معروف، أي فائدة.

نتياهو كان يمكنه أن يؤدي، الأسبوع الماضي، إلى انبعاث "فجر" آخر كهذا، لكنه ضبط نفسه. في الأيام التي يصعب فيها قول كلمة طيبة عنه يجب أن نثني عليه من أجل ذلك.

\* \* \*

معاريف: حكومة نتنياهو ضعيفة، خائفة، ومنقطعة عن الواقع: قبل أن تدفع إسرائيل أثمناً باهظة

بقلم الون بن دافيد

كانت غزة، لا تزال، وعلى ما يبدو ستبقى الى الأبد، حجر الرجي، وحائط الواقع القاسي، الذي تتحطم عليه الوعود العليلة للسياسيين ممن أقسموا على تغيير الواقع في الجنوب. فقيرة، عنيدة، مارقة، لكن تلقن كل حكومة في إسرائيل درساً في قيود القوة.

رئيس الوزراء، بنيامين نتياهو، خريج غير قليل لمثل هذه الدروس، لكن الدرس هذه المرة أليم على نحو خاص. في غضون أربعة أشهر نجحت "حماس" في أن تكشف حكومة "اليمن المليء" بكامل ضعفها، وكذا حقيقة ان إسرائيل الممزقة مردوعة وتخاف مواجهة واسعة.

من المحظور الوقوع في الخطأ. "حماس" هي الأخرى غير معنية بمواجهة في غزة. في السنة الماضية وقفت "حماس" جانباً في الوقت الذي خرج فيه الجيش الإسرائيلي الى حملة إثر حملة في "يهودا" و"السامرة". وكذا عندما هاجمت إسرائيل "الجهاد الاسلامي" في حملة "بزوغ الفجر" امتنعت "حماس" عن الانضمام الى القتال. لـ "حماس" أسباب وجيهة للامتناع عن مواجهة واسعة مع إسرائيل. بعد حملة "حارس الأسوار" فهم رئيس اركان "حماس"، محمد ضيف، بأن إسرائيل نجحت في أن تحرمه من معظم القدرات، حتى دون أن تنجر الى مناورة برية في القطاع. فالعائق تحت الأرض نجح حتى الآن في تحييد قدرات "حماس" للتسلل الى إسرائيل عبر نفق، والقوة البحرية لـ "حماس" تضررت، المرة تلو الأخرى، وصواريخها أيضاً حيدت في معظمها من قبل "القبة الحديدية"، ولم تنجح في إلحاق إصابة ذات مغزى في الجبهة الداخلية الإسرائيلية. وكان درس ضيف بأنه في المواجهة التالية مع إسرائيل هو ملزم بأن يصل مع عدد صواريخ أكبر من الـ 14 الفاً التي كانت له عند بداية "حارس الأسوار". ولم يصل الى ذلك حتى الآن.

لكن "حماس"، مثلما هو "حزب الله" وإيران أيضاً، يرون كيف تفكك هذه الحكومة أساسات القوة الإسرائيلية، وتمس بالسند الاستراتيجي الأميركي، وتصفي الوحدة الداخلية، وهذا يدفعهم جميعاً لأن يتجرأوا على طعننا، انطلاقاً من الفرضية بأن إسرائيل في وضعها الحالي ستمتنع عن رد يؤدي الى معركة واسعة. هم محقون: حكومة لا تعنى إلا بتشريع سيصفي جهاز القضاء وما تبقى من وحدة صف وطني ستجد صعوبة في ان تقود المجتمع الإسرائيلي المنقسم الى المعركة.

وعليه فخييراً فعل نتياهو عندما اختار رداً مقنوناً في هذا الوقت، ولم يقدنا الى حملة اخرى عديمة الجدوى في غزة. يحتمل أننا لاحقاً سنجد الوقت والفرصة لتتخلص من زعيم آخر لـ "حماس"، في الفترة القريبة القادمة، لكن هذا ايضا لن يضمن الهدوء في الجنوب.

كما كان متوقعاً فإن عصابة المهرجين من "قوة يهودية" في الائتلاف انطلقت بالصراخ على الرد المحدود، لكن من المؤسف أن نرى أيضاً انضمام الكثيرين من زملائي إليهم مطالبين بـ "رد قاسٍ" أكثر. وكأنه فقط اذا ما أنزلنا على غزة عدة أطنان اخرى من القنابل فإن الواقع في الجنوب سيتغير.

مقابر القطاع مليئة بنتائج "الرد الإسرائيلي القاسي"، الذي لم ينجح في ان يحقق اي ردع، وأرض القطاع الرملية مليئة بالخراب الذي خلفته هناك سلسلة حملات عسكرية عديمة الانجازات الحقيقية. يعرف رئيس الوزراء نتنياهو هذا افضل من الجميع: تحت قيادته خرج الجيش الإسرائيلي الى ثلاث حملات عديمة الجدوى في القطاع، قتلت عشرات من أفضل ابنائهم، ولم تنجح في أن تضمن الهدوء في الجنوب.

الساحات تتحد

غزة تحدّ أمني لإسرائيل، لكن مشاكلها الأساسية ليست عسكرية، ولا يمكن حلها بالقنابل والقذائف. قطاع إقليمي ضيق ومكتظ يحشر فيه 2.2 مليون نسمة مع نقص شديد في المياه، الطاقة، والعمل.

في السنتين الأخيرتين غير الجيش الإسرائيلي تماماً خططه العملياتية تجاه غزة، وأعد جملة متنوعة من الاعمال المركزة، بحجوم مختلفة، عرفت كيف تجبي ثمناً أليماً من "حماس"، دون الانجرار الى بقاء طويل على الارض وتعريض القوات لإصابات كثيرة. لكن في الجيش الإسرائيلي ايضاً يعرفون بانهم لا يمكن لاي خطوة عسكرية ان تغير الواقع الاساس في القطاع وتضمن هدوءاً طويلاً في الجنوب.

منذ سنين تتعاطى إسرائيل مع غزة كمشكلة تكتيكية، بمثابة مرض عضال يتفجر بين الحين والآخر، وتمتنع عن معالجة جذور المرض. يقضي هذا النهج على سكان الجنوب بالعيش بين جولة وجولة مع ظل دائم من التهديد ضدهم. لم تحاول اي حكومة في الـ 18 سنة الاخيرة ان تصوغ استراتيجية تسعى الى تغيير الواقع في غزة وفي الجنوب. والحكومة الحالية بالتأكيد غير قادرة على أن تجري مثل هذا البحث.

حتى وقت قريب كان ممكناً ادارة التوتر مع غزة بشكل منفصل عن ساحات اخرى. في الأشهر الأربعة الأخيرة تتوحد كل الساحات أمام إسرائيل، وتصبح غزة عرضاً من أعراض مشكلة أوسع بكثير. أمام الشرخ الداخلي وضعف قيادتنا ينبغي الافتراض بأن جولات النار التي شهدناها في الجنوب وفي الشمال ستكرر، بل ستتعاظم.

لا يوجد أي جبهة من الجهات حولنا معني بمواجهة واسعة، لكنهم جميعهم يتجرؤون على أخذ مخاطر أكبر، ويرفعون احتمال التدهور الى معركة. الحكومة الحالية لا تزال غارقة في جدول أعمال منقطع تماماً عن الواقع الإقليمي. اذا لم تصحُ وتبدأ بالاهتمام بالتحديات الحقيقية التي نقف أمامها فان الواقع سيجبي منا أثماناً باهظة أكثر بكثير من تلك التي عرفناها في العقود الأخيرة.

## معهد أبحاث الأمن القومي: نهاية عصر الاضطرابات.. الانفراج الإقليمي وانعكاساته

ترجمة: شبكة المهدهد للشؤون الاسرائيلية

بقلم تاميرهايمان ويونال جوزانسكي

بدأت الاتصالات بين الدول الرئيسية في الشرق الأوسط من أجل تحسين العلاقات منذ عدة سنوات، ونضج بعضها مؤخرًا بشكل عام إلى زخم من الترتيبات أو الاتفاقيات، وهو ما انعكس في الإعلانات حول تجديد العلاقات الدبلوماسية بين السعودية وإيران وبالتدريج أيضًا مع سوريا، وبين سوريا وتونس، وبين قطر وجيرانها، وكذلك تقارب تركي محسوب مع دول الخليج ومصر، على جدول الأعمال أيضًا عودة محتملة لسوريا إلى جامعة الدول العربية بعد أكثر من عقد من الحرب الأهلية الدموية، وهناك تقدم في المحادثات بين السعودية والحوثيين، ما سيبشر بنهاية الحرب في اليمن.

ترغب دول المنطقة في أن تضع خلف ظهرها عقدًا من الصراعات في مختلف الساحات، وهي الآن تختار الحوار كوسيلة لتعزيز الأهداف الوطنية، هذه العملية هكذا يبدو مصممة لتقليل مستوى العداء وتخفيف التوترات مع تفضيل استخدام الأدوات الدبلوماسية والاقتصادية على الصراعات المسلحة.

ويجب التأكيد على أن عملية "المصالحة" الإقليمية ليست عملية مصالحة عميقة على أساس أيديولوجي أو ديني، على سبيل المثال بين السنة والشيعة، بل هي نوع من الانفراج الناجم عن المصالح الباردة وحسابات الريح والخسارة، وقبل كل شيء حاجة ماسة للدول المشاركة فيها لتحسين وضعها الاستراتيجي، ويكمن في قلب هذه التحركات الدراماتيكية تحسين العلاقات السياسية والاقتصادية داخل العالم العربي السني وبين الدول العربية والقوى الرئيسية غير العربية في المنطقة - تركيا وإيران.

ما هي أسباب الانفراج الدولي؟

-تراجع النفوذ الأمريكي في المنطقة: إن تقليص الاهتمام الأمريكي بالمشكلات الأمنية لحلفائها التقليديين، يدفع دول المنطقة إلى محاولة تحسين أوضاعها بنفسها، فالتحسن في العلاقات بين دول الخليج وإيران على سبيل المثال، هو جزء من التحولات المقبولة من المخاطر، الذي تقوم به دول الخليج، وكذلك موطن القدم الذي يسمحون به للصين وروسيا، اللتان تسعيان من جانبهما إلى زيادة نفوذهما في المنطقة على حساب



الولايات المتحدة، فالصين الوسيط في اتفاق تجديد العلاقات بين السعودية وإيران، وروسيا هي التي توسطت بين السعودية وسوريا.

- تحويل الاهتمام بالشؤون الداخلية: للدول العربية مصلحة في التخفيف من حدة النزاعات الخارجية لتحويل الانتباه إلى المعالجة المثلى للشؤون الداخلية المشتعلة، ولدى الدول الفقيرة فالحديث يدور عن الرغبة في إعادة التأهيل الاقتصادي، ويلاحظ هناك لدى الدول المنتجة للنفط الغنية رغبة واضحة في إنضاج مشاريع وبعضهم مبالغ فيه، وهي أمر مهمة لاستقرارهم وازدهارهم على المدى البعيد.

- تعزيز إيران لقوتها وتموضعها في منطقة العتبة النووية: إن التهديد الإيراني يدفع جيران إيران إلى الاقتراب منها بطريقة محسوبة، على أساس "حافظ على إبقاء عدوك قريبًا منك"، من خلال الاعتراف بقوتها المتفوقة وإمكانية تأثير أو تداعيات ردعها، وكذلك من خلال التفكير أو الاعتقاد بأنه حتى هذه اللحظة تم استنفاد محاولة وقفها بالطرق الدبلوماسية، وهم يسعون إلى تفادي تصعيد التوتر معها، كما يخشى بعضهم، وبالتأكيد دول الخليج، احتمال اندلاع مواجهة بين إيران و"إسرائيل"، ومن خلال تحسين علاقاتهم مع إيران، يسعون إلى إبعاد أنفسهم قدر الإمكان عن أي مواجهة عسكرية إقليمية يمكن أن تضر بهم أيضًا.

- الوضع الداخلي في "إسرائيل": يُنظر إلى العملية الداخلية التي تجري في "إسرائيل"، مع ما تنطوي عليه من عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي على أنها مصدر ضعف، سواء في نظر خصومها أو في نظر أصدقاءها في المنطقة، وأيضًا كحدث يجعلها أقل جاذبية للتعاون معها، كما يُفسَّر التوتر بين حكومة العدو والإدارة الأمريكية على أنه علامة ضعف، هذه النظرة لـ"إسرائيل" في الوقت الحاضر، بالإضافة إلى سياسة حكومة "نتنياهو" تجاه القضية الفلسطينية، تسبب حالة جمود معينة في عملية التطبيع وتجعل من الصعب على "إسرائيل" هذه الأيام ضم المزيد من الدول العربية (والإسلامية) إليها.

إن الحد من التوترات في المنطقة وإنهاء الصراعات الدموية يُساهمان في الاستقرار الإقليمي، وبالتالي يتناسبان في حد ذاتهما مع مصالح "إسرائيل"، تحسين الوضع الأمني للمملكة العربية السعودية وتعزيزها على سبيل المثال، هو في مصلحة "إسرائيل"، حيث يشترك البلدان في رؤية مماثلة للتحديات الاستراتيجية في المنطقة، بل وقد تعاوننا بهدوء لسنوات عديدة.

وبالفعل، فإن إقامة العلاقات الدبلوماسية بين المملكة العربية السعودية وإيران ليس بالضرورة عائقًا أمام استمرار التطبيع الزاحف مع "إسرائيل": يزعم كبار المسؤولين في الإمارات العربية المتحدة، على سبيل المثال، أن الدبلوماسية الخليجية مع إيران لا تعرض التطبيع للخطر.

ومن المرجح أيضاً أن تتمكن السعودية الآن، بعد أن أصبح الجناح الإيراني آمناً وخفت حدة التوترات في اليمن، من مواصلة الحوار مع "إسرائيل" والولايات المتحدة حول مسألة التطبيع، علاوة على ذلك فإن دفع العلاقات بين إيران وجيرانها يصب في مصلحة إيران دبلوماسياً واقتصادياً، لكنه لا يمنحها بالضرورة حرية مناورة أمنية عسكرية إقليمية محسنة، على العكس من ذلك، من الممكن أن يؤدي اتجاه الترتيبات أو الاتفاقيات إلى تضيق خطوات إيران في المنطقة على سبيل المثال في استخدام وكلاءها لمهاجمة جيرانها، هذا بسبب الالتزام الأكبر الذي يتوجب عليها من الآن فصاعداً للحفاظ على علاقات طبيعية معهم.

إلا أنه تجري في المنطقة أحداث في نفس الوقت، من بينها ذلك تراجع النفوذ الأمريكي، كما يلاحظ جوانب أخرى من التقارب بين الدول العربية وإيران لا تتماشى مع مصالح "إسرائيل"، بسبب التقارب بين الدول العربية وإيران، فقد يكون من الصعب على "إسرائيل" الاستفادة من الرواية التي تنص على أنه ليس هناك تنسيق مصالح بينها وبين "المعسكر" العربي المعتدل فحسب، بل هناك أيضاً اتفاق على مسارات العمل المشترك أمام إيران.

علاوة على ذلك، فإن الواقع الجديد، الذي يتم من خلاله تنظيم العلاقات مع إيران على الرغم من أنها لم تتنازل عن "حقها الطبيعي" في السيطرة الكاملة على دائرة الوقود النووي وقبولها كدولة "شبه نووية" على مسافة قرار من القنبلة- هي سابقة خطيرة، من المرجح أن تطلب المملكة العربية السعودية من الولايات المتحدة الاعتراف بحقها في امتلاك القدرة النووية كشرط للتطبيع مع "إسرائيل". "ومن الممكن أيضاً أن يؤدي واقع أمني مستقر في المنطقة في ظل الردع النووي الإيراني، إلى مطالبة "إسرائيل" بقبول هذا الواقع الجديد وعدم محاولة تغييره: إيران لن تعرض أسلحة نووية و"إسرائيل" لن تعمل ضدها.

كلما ترسخت العلاقات مع إيران بهذه الطريقة، سيزداد الضغط على "إسرائيل" للتخلي عن التهديد بالهجوم على إيران، وستزداد الفجوة بين مواقفها ومواقف دول الخليج وعلى رأسها السعودية التي ستكون قادرة على غض الطرف طالما أن إيران لا تتجاوز العتبة النووية، ولا تسير نحو النووي العسكري.

إن التقارب "التكتيكي" لدول الخليج مع إيران قد يستدعي ضغوطاً متزايدة من جانبها تجاهها بعدم توثيق علاقاتها مع "إسرائيل". لقد أعربت إيران علانية عن معارضتها لـ "اتفاقيات إبراهيم"، وتحاول دق إسفين بين جيرانها العرب و"إسرائيل"، دول الخليج، من جانبها، تعمل على تسييح المخاطر وتسعى للحفاظ على العلاقات الطبيعية مع جميع الأطراف، كوسيلة لتعظيم المصالح وإبقاء الخيارات مفتوحة.

صحيح أنه قد يكون هناك بعض الضرر على البعد العام للعلاقات مع "إسرائيل"، حيث أن إيران قد يكون لديها من الآن أداة أكبر للضغط السياسي على الدول، كما أن التسوية في اليمن قد تجعل الرياض تشعر أيضاً بمزيد من الأمان وبالتالي تحتاج إلى "إسرائيل" بشكل أقل، ومع ذلك، تشير التقديرات إلى أنه من غير المحتمل أنها ستضر بالعلاقات الأمنية السلمية مع "إسرائيل"، لأن إيران كانت ولا تزال تشكل التهديد الرئيسي لها ويُنظر إلى "إسرائيل" على أنها "ذخر" أيضاً في هذا السياق.

#### ملخص:

تتبع عملية إذابة التوترات بين الدول السنية في المنطقة وبينها وبين إيران وتركيا من تفضيل مصلحة الدولة الإقليمية على المصلحة العالمية والغربية، تُمكن سياسة الولايات المتحدة من موطئ قدم كبيرة ومتزايدة للصين، وكلما زادت مشاركتها، فإن نظام العلاقات العالمية الصينية (الحزام والطريق ومبادرة الاستقرار العالمي) يخلق أيضاً صلة بين اللاعبين الإقليميين، كان من الممكن لـ "إسرائيل" التي انضمت إلى "الكتلة السنية المعتدلة"، أن تكون جزءاً من كتلة إقليمية جديدة، ولكن الآن تم تقويض هذا التكوين، ويبدو أن العالم العربي يقبل وإن كان مجبراً، بالواقع الإقليمي الجديد المتمحور حول القبول بإيران أيضاً كدولة عتبة نووية، وعلى الرغم من أنه لا يرفض "إسرائيل" إلا أنه من الواضح أن هذا تحول إشكالي بالنسبة لها.

لذلك، على "إسرائيل" أن تبقى في الميدان، وأن تواصل تعزيز العلاقات مع دول الخليج ودعم اتفاقيات السلام وتقويتها، وكلما استعادت "إسرائيل" صورتها المتمثلة في الاستقرار والقوة كلما ازدادت أهميتها في المنطقة.

إن قبول حل وسط متفق عليه بشأن خطة التعديلات القضائية بقيادة حكومة "نتنياهو" سيعزز من التماسك والحصانة الاجتماعية في البلاد، ويخفف أيضاً من التوتر بين الحكومة والإدارة الأمريكية، بعد ذلك مباشرة، يجب تجاهل إنجازات إيران في المنطقة والعمل مع الولايات المتحدة لتعزيز وتوسيع اتفاقيات السلام أولاً وقبل كل شيء مع المملكة العربية السعودية.

\* \* \*

#### معهد أبحاث الأمن القومي: المعضلات التي ستواجه جيش العدو إذا كُلف بمهام الشرطة

يخصص "جيش العدو الإسرائيلي" هذه الأيام جنود من وحداته القتالية لتنفيذ مهام خاصة، تهدف لحماية سكان القدس وتل أبيب ومدن أخرى.

تأتي هذه الخطوة على شكل تعزيزات لـ "شرطة العدو الإسرائيلية"، ما يسبب عدة إشكاليات، لأن تحويل الجنود إلى مهام الشرطة وفرض النظام هو إجراء مخصص لحالات الطوارئ الحقيقية، وبالرغم من التوترات الأمنية التي سادت في الآونة الأخيرة، يبدو أن هذا الوضع لا يبرر القيام بذلك.

إن الاعتياد على استخدام الجنود المسلحين للتعامل مع التهديدات الأمنية على أراضي الكيان قد يتطور الاعتياد منحدر زلق، لأن "جنود الجيش الإسرائيلي" قد يجدون أنفسهم في مواجهة مع أولئك الذين أرسلوا لحمايتهم أو الدفاع عنهم، وهم يفتقرون إلى الصلاحيات -كعناصر شرطة- وبدون تدريب مناسب.

علاوة على ذلك يمكن تفسير نشاط الجنود المسلحين في المدن الرئيسية على أنه عسكرة للساحة المدنية، ويمكن أن يصبح الجيش في هذه الحالة أداة في أيدي السلطات المدنية وكبديل للشرطة، وهذا الواقع يمكن أن يقوض مفهوم "الطوارئ الوطني" ويثير تساؤلات حول الغرض من الخدمة الإلزامية في "الجيش الإسرائيلي".

على خلفية التوترات الأمنية في الأسابيع الأخيرة (والتي من المتوقع أن تستمر في الأسابيع القادمة أيضاً)، وبناءً على قرار وزير جيش العدو، يقوم الجيش حالياً بتخصيص جنود من الوحدات القتالية لمهام حماية السكان، وكتعزيزات للشرطة في القدس وتل أبيب وأماكن أخرى في الكيان، وهم يرتدون الزي العسكري ومسلحين، هذه ليست هي المرة الأولى التي تعزز فيها قوات جيش العدو قوات الشرطة في أوقات الطوارئ في بؤر الاحتكاك، ومع ذلك فمن الضروري فحص المعضلات والمعاني التي ينطوي عليها هذا النوع من العمل.

1. على عكس الشرطة، لا يملك "جنود الجيش الإسرائيلي" الصلاحيات للتصرف ضد المدنيين والاشتباة بهم أو تحذيرهم عند تفتيشهم، بالإضافة إلى ذلك في كثير من الأحيان فإن الجنود الذين يتم إرسالهم لمهام شبه بوليسية يكونون مدربين فقط تدريبات أساسية، وفي حالة وقوع حدث معقد يجب فيه التمييز بين المتورطين وغير المتورطين في نشاط يتضمن تهديداً أمنياً، وقد يؤدي الافتقار إلى التدريب المناسب إلى تكلفة تفوق المنفعة.

2. قد يكون لتحويل الوحدات النظامية من التدريب أو إيقاف التدريبات عواقب على كفاءة الجنود في مهامهم العملية الرئيسية، أي القتال ضد الأعداء في مختلف الساحات.

3. إن نشر جنود "جيش العدو الإسرائيلي" في الأراضي الخاضعة لسيادة الكيان لمهمة ليست مهمة طوارئ وطنية يمثل إشكالية كبيرة، لا ينبغي المساواة بين المهام الشرطة والمهام الأمنية التي يقوم بها الجيش، في الميدان الذي يديره الجيش بموجب القانون الدولي، وفي مواجهة سكان تعمل في محيطهم قوات معادية (الضفة الغربية)، وبين المهام الشرطة في الأراضي السيادية للدولة بين مواطنيها، وقد

تكون النتيجة تآكل مفهوم الطوارئ الوطني، وإثارة تساؤلات حول الغرض من الخدمة الإلزامية في جيش العدو.

4. إن جنوداً مسلحين في شوارع المدن ينقلون صورة وشعور بالخوف وعجز قوى "الأمن الداخلي الإسرائيلية" عن توفير الأمن، وهذا من شأنه أن يحدث صدعاً في صورة القوة التي تحاول "إسرائيل" إيصالها إلى الخارج.

5. المهام الشرطية هي بُعد آخر في التوسع الوظيفي للجيش، باستثناء حالات نشر الجنود في أراضي المدن للمهام التعليمية أو الاستيطان أو المساعدة في التعامل مع الكوارث الطبيعية، في معظم الحالات التي ساعد فيها الجيش "الشرطة الإسرائيلية" في مهامها، على سبيل المثال أثناء أزمة كورونا، لم يكن الجنود الذين انضموا إلى قوات الشرطة أو عملوا في مهام شرطية يحملون أسلحتهم الشخصية، وكان التوجيه حينها تقليص مهام فرض النظام قدر الإمكان من قبل الجنود.

6. إن الاعتياد على استخدام الجنود المسلحين للتعامل مع التهديدات الأمنية على أراضي "الدولة" في وجود المدنيين وبينهم، قد يتطور إلى استخدام جنود مسلحين في حالات أخرى، وكذلك في مواجهة التهديدات الأخرى التي سوف تُعرّفها القيادة السياسية بأنها تهديدات خطيرة، لذلك فمن المحتمل أن يكون ذلك منحدرًا زلجًا.

هذا هو السبب الذي يجعل الديمقراطية في جميع أنحاء العالم الحر حريصة على عدم نشر جنود بالقرب من المدنيين في أراضي "الدولة"، ولكن فقط في مواجهة التهديدات الخارجية.

لتسليط الضوء على المعضلة، من الضروري مقارنة حدثين غير متشابهين تماماً وكان التدخل العسكري مطلوباً فيهما.

الأول: هو حدث كورونا

بالرغم من أنها لم تكن أزمة أمنية، إلا أنه طلب من مساعدة الأنظمة المدنية وتحمل المسؤولية واسعة للتعامل مع الأزمة، كانت معظم المهام من نوع المساعدة (عن طريق مقر قيادة ألون في قيادة الجبهة الداخلية وإدخال الجنود إلى المدن لغرض توزيع الطعام)، ولكن تم أيضاً دراسة وضع الجنود إلى جانب الشرطة لأغراض فرض الإغلاقات وتقييد الحركة.

لقد رفض الجيش هذه المقترحات وكان محقاً، ومع ذلك في حالات قليلة، تم تكليف الجنود أيضاً بمهام فرض النظام وحفظ الأمن بين المدنيين.

أما الحدث الثاني: فكان الاشتباكات بين فلسطيني 48 والمهود في المدن المختلطة، أثناء عملية "حارس الأسوار

لم تستطع شرطة العدو الإيفاء بمهامها لأسباب مختلفة، وتوجهت إلى الجيش طلباً للمساعدة، وتجدر الإشارة إلى أن الدعوات لإدخال قوات عسكرية إلى المدن لم تأت من داخل الشرطة فحسب، بل جاءت أيضاً من الأحزاب السياسية ومن الجمهور، ولم يسمح حينها وزير جيش العدو "بيني غانتس" بذلك، على أساس أنه ليس من مهام الجيش المواجهة مع مستوطني الكيان.

"الجيش الإسرائيلي" والمنظومة الأمنية منشغلون حالياً بالتحضير لحدث مستقبلي، يكون للجيش في إطاره دور في التعامل مع الاضطرابات داخل الكيان.

قد يحدث مثل هذا الوضع أثناء عملية عسكرية عندما يتطلب من قوات الجيش ضمان حرية الحركة على الطرق بين شمال وجنوب الكيان، وحتى في التجمعات السكانية، ولهذه الغاية يجب إنشاء الحرس الوطني (في النموذج السابق الذي تم اقتراحه، والذي يختلف عن النموذج الذي روج له اليوم وزير الأمن الوطني، إيتامار بن غفير) والذي من المفترض أن يتألف من جنود الاحتياط الذين سيكون مطلوباً منهم ضمان بقاء الطرق مفتوحة لمروور القوات.

في هذه الحالة من الممكن أن يجد الجنود أنفسهم في مواجهة مستوطني الكيان، بالرغم من أنها ستكون حالة حرب ولها قواعد خاصة، إلا أنه يجب تنظيمها بشكل جيد، على سبيل المثال قد يكون من الضروري تدريب الجنود على المهام ذات الصلة أو منحهم سلطات الشرطة، أو بدلاً من ذلك وجود عناصر من الشرطة في كل مجموعة من الجنود.

هناك عقد غير مكتوب بين جيش العدو وبصفته جيش الشعب وبين مجتمع العدو، بموجبه يلتزم الجيش في أوقات الطوارئ بتقديم المساعدة -إذا تطلب منه ذلك - فهو يقوم بمهام وطنية.

ومع ذلك، حتى عندما يتم وضع "جنود الجيش الإسرائيلي" في مهام الدفاع عن المستوطنين في مدن الكيان فإن وظيفتهم هي حماية مستوطني الكيان، ومع ذلك قد يجد "جنود الجيش" أنفسهم في مواجهة مع أولئك الذين أرسلوا لحمايتهم، بينما يفتقرون إلى الصلاحيات المناسبة.

بالرغم من الشعور والثقة التي يكتسبها "الجيش الإسرائيلي" لدى الجمهور بشكل عام، فإن فكرة أن الجنود مؤهلين لأداء مهام الشرطة وسيكونون قادرين على القيام بها بشكل صحيح لا يعكس بالضرورة الواقع، فالأحداث بالصفة الغربية تظهر عكس ذلك، في كثير من الأحيان، حيث يفشل الجنود في فرض النظام يقوم عناصر شرطة حرس الحدود المدربين جيداً بذلك بنجاح كبير.

\* \* \*

## 12 مليار شيكل رشوة "نتنياهو" لشركائه المتطرفين

كشف تقرير نشرته القناة 12 أن رئيس حكومة العدو "بنيامين نتنياهو" استقطع 5 مليارات شيكل من ميزانية الكيان، ضمن ما يعرف بالاتفاقيات الائتلافية بين "نتنياهو" وشركائه المتطرفين. وفي حين تعمل وزارة مالية العدو على توزيع أموال التحالف، والتي سيذهب معظمها إلى مؤسسات حريدية متطرفة مؤسسات تابعة للصهيونية الدينية.

موقع "كلاكيس" كشف أن الأموال التي سيتم تحويلها لشركاء "نتنياهو" تبلغ قيمتها 12 مليار شيكل، وجزء منها ستكون من ميزانية حكومة العدو للفترة 2023-2024، وليس من المستبعد أن يزداد المبلغ، في ضوء مطالبة حزب "يهودوت هتوراة" بزيادته، على خلفية التأخير في سن "مشروع قانون التجنيد". وسيتم تخصيص الأموال كما هو متوقع لصالح التحالف فيما يلي:

- زيادة ميزانيات المدارس الدينية إلى 3.7 مليارات شيكل.
- تخصيص 1.2 مليار شيكل لوزارة الأمن القومي لـ "بن غفير".
- تحويل نصف مليار شيكل إلى وزارة المهام القومية للوزيرة من حزب الصهيونية الدينية "أوريت ستروك".
- تخصيص نصف مليار شيكل لوزارة النقب والجليل.

كما شملت القائمة أيضاً:

- تحويل 285 مليون شيكل إلى سلطة الهوية اليهودية بموجب اتفاق مع عضو الكنيست المتقاعد "آفي معوز" من حزب (نوعام).
- تخصيص نصف مليار شيكل ليتم تحويله إلى سلطة النهوض بالقطاع الحريدي برئاسة نائب الوزير "أوري ماكليف" من حزب (يهودوت هتوراة).
- تخصيص نصف مليار شيكل لوزارة التقاليد برئاسة "مئير فروش".
- بالإضافة إلى 5 ملايين شيكل لتشجيع اليهود على الانتقال إلى المدن المختلطة.
- و40 مليون شيكل للمستوطنات "لمساعدتهم في الحفاظ على المنطقة." C

جميع المبالغ المشار إليها في هذه الفقرة هي سنوية، لكل من السنة المالية 2023 وميزانية عام 2024؛ وكجزء من التوزيع، سيتم تحويل ميزانية بقيمة 1.8 مليار شيكل إلى المدارس الدينية في العام المقبل، وفي العام المقبل، سيرتفع المبلغ نفسه إلى 1.9 مليار شيكل. كما سيتم تخصيص 300 مليون شيكل في العام المقبل لأعضاء هيئة التدريس في المؤسسات التعليمية غير الرسمية المعترف بها، بما في ذلك المؤسسات الحريدية، وفي عام 2024، سترتفع الميزانية نفسها إلى ما يقرب من 900 مليون شيكل. وقد صادقت حكومة العدو صباح الأحد على بناء منشأة لتخزين الكهرباء في "بني براك"، والتي ستمكن من تزويد القطاع الحريدي بـ "كهرباء حلال" يوم السبت، وتبلغ التكلفة التقديرية لبناء منشأة التخزين 100 مليون شيكل.

يشار إلى أن شركاء "نتنياهو" سيكونون أمام اختبار إقرار ميزانية 2024 خلال الشهر الجاري حيث ستصل إلى 484 مليار شيكل خلال العام الجاري، وفي عام 2024 سترتفع الميزانية إلى أكثر من 510 مليارات شيكل.

\* \* \*

### معاريف: لامبالاة الجمهور العربي المزعومة تخفي وراءها بؤرة متفجرة

د. ميخائيل ميلشتاين

ترجمة: عبد الكريم أبو ربيع. مركز أطلس للدراسات الإسرائيلية

صمت مريب يلف المجتمع العربي في إسرائيل بعد حوالي سنة من انتخابات الكنيست الأخيرة، هذا ليس تعبيراً عن الهدوء أو الرضى؛ وإنما لامبالاة مشبعة بالإحباط واليأس، من شأنها أن تتطور حد الغضب والاحتكاك. من ناحية، المجتمع العربي لا يشارك في الاحتجاجات التي تعم البلاد حول الإصلاح القضائي والتي باتت حدثاً مصمماً وطنياً على مستوى تاريخي. عندما يسأل المواطنون العرب لماذا لا يشاركون في الاحتجاجات ضد خطوة من شأنها أن تضر بهم في المستقبل، يطرح الجواب القائل انهم لا يشعرون بالانتماء بالحدث المصبوبغ بـ "الأزرق - الأبيض". يبدو لنواظرهم نقاشاً داخلياً يهودياً أكثر من كونه إسرائيلياً عاماً. اخرون يقسرون موقفهم انه في الوقت الراهن يركز الجمهور العربي على مشاكل أكثر خطورة، وعلى رأسها آفة الجريمة والعنف المتفاقمة، الامر الذي يدفع بمسألة الإصلاح القضائي عن صدارة جدول أعمالهم. من الناحية الأخرى، لم تحدث إلى الان احتكاكات خطيرة بين الجمهور العربي وممثلي نظام الحكم. ممثلو الحكومة الجديدة، سيما من أوساط الصهيونية الدينية، يعتبرون من منظور المواطنين العرب أعداء من قبل الانتخابات (سموتريتش أكد في 2021 انهم "مواطنين مؤقتين على الأقل")، ويواصلون العمل بطريقة تزيد من



احتمال نشوب الحريق. على سبيل المثال، خطواتهم المتعلقة بالمسجد الأقصى أو طرح فكرة "الحرس الوطني"، التي تقلق الجمهور العربي لاعتبارها عامل يراود منه ان يستخدم ضده، من بين الكثير من الأشياء على خلفية دروس احداث عملية حارس الاسوار. ومع ذلك لم يتحول أي احتكاك موضعي إلى حريق واسع النطاق من المظاهرات والعنف في كافة المجتمع العربي، يشار اليها بأنها متفجرة في أعقاب الانتخابات. في خلفية تلك اللامبالاة المزعومة، المجتمع العربي يتميز من الداخل بسبب ارتفاع نسبة الجريمة والعنف: حوالي 70 قتلوا لغاية الان هذه السنة، ثلاثة أضعاف ما حدث في الفترة المقابلة في 2022. تفاقم هذه الآفة نابع بعضه من أداء الحكومة الحالية، التي لا تنجح في الاستمرار كما هو مطلوب بخطة "المسار الآمن" التي تبلورت في الحكومة السابقة ونجحت في التسبب بانخفاض حقيقي في نسبة ضحايا العنف في المجتمع العربي. ملح "قانون الصهيونية"

في غياب الحوار بين قادة الجمهور العربي، وسيما رؤساء البلديات والمجالس المحلية وبين ممثلي الحكومة، وفي ظل الشعور السائد والقائل ان الائتلاف المستبعد للعرب في الأصل، تقل الثقة وينطلق العنان. وذلك بشكل خاص من جانب جيل الشباب، الذين يشعرون منذ البداية بالاستبعاد الكبير لجميع مصادر السلطة المحيطة بهم - الآباء، رؤساء العشائر، رجال الدين والقادة السياسيين، ناهيك عن ممثلي القانون والدولة، الذين يمثلون من منظورهم الأغلبية اليهودية.

بقعة الضوء الوحيدة في هذا الواقع الكدر لوحظت في رمضان الأخير. على خلاف نفس الوقت قبل سنتين (عملية "حارس الأسوار")، والتي اندلعت خلالها في الشارع العربي أحدث عنف كسابقة بموازاة العملية التي وقعت في غزة، او قبل سنة، حينها وقف المواطنين العرب "كرأس حربية" الهجمات الإرهابية (مثلا في بئر السبع والخضيرة)، هذه المرة ساد هدوء نسبي - رغم العنف الشديد الذي ساد في محيط المسجد الأقصى وفي الضفة الغربية، في غزة وفي الجبهة الشمالية. هذا الهدوء شاهد على عدم رضى اغلب العرب في العودة إلى سابقة 2021، والتي أحدثت أضرارا كبيرة في العلاقات بين الطائفتين وظلت "حكاية مفتوحة".

الأشهر القريبة القادمة سيرافقها تحديات بالنسبة للمجتمع العربي وستشكل اختبارا لمنظومة العلاقات بينه وبين الدولة والجمهور اليهودي. إلى جانب الضرر الشديد الذي الحقته آفة الجريمة والعنف والشعور الجامح بالتفكك الداخلي وضعف الجهات القيادية المختلفة فيه، سيكون المجتمع العربي بحاجة - بما في ذلك الوسط الدرزي - إلى مواجهة "قانون الصهيونية"، الذي يرش الملح مجددا على جرح قانون المواطنة الذي لم يلتئم على الاطلاق، وكذلك مع الاستعدادات قبيل الانتخابات المحلية (نهاية أكتوبر)، المرفقة ومنذ الان

بارتفاع التوتر في البلدات العربية لا، على خلفية تصاعد التنافس بين العائلات والعشائر والقبائل المتخاصمة.

عن الحكمة والحساسية

أمام مجمل التطورات يقف المجتمع العربي مكسورًا، ضعيفًا، ومرهقًا. التعقيدات التي تسود إسرائيل في السنوات الأخيرة، وفي ظل الازمة الداخلية التي لا تتوقف، تتجسد بشكل كثيف خاصة في الجمهور العربي الذي يشهد نوعا من "القطار الأفعواني" المليء بنقاط الارتفاع والانخفاض: قمة تمثيل في الكنيست (15 مقعدًا) وشراكة غير مسبوقة في المساحة السلطوية (تجربة راعم)، وعلى النقيض انقسامات سياسية مؤلمة، ومناسب مشاركة خفيضة، سيما في عدد من جولات الانتخاب، والمواجهة العنيفة غير المسبوقة في مايو 2021.

وهكذا تتضح الأقطاب التي تستحوذ على مجمل الجمهور العربي: من جهة، يتظاهرون ضد استبعاد الدولة وتحديها والتآكل في حكمها، ومن الجهة الأخرى - استيعاب غير مسبوق للمواطنين العرب في جميع مجالات النشاط في إسرائيل، هذه التناقضات التي تتعايش مع بعضها في تلك البلدات، العائلات والفصول في ذات الناس وسيما الشباب الذين لا يعمل 30 في المئة منهم او يتعلمون. انهم هم من يقفون في قلب احداث الجريمة والفساد، لكنهم في نفس الوقت يحطمون أرقامًا قياسية من الانضمام إلى التعليم الأكاديمي وكذلك في الوظيفة الاقتصادية، في القطاع الشعبي، وفي عوالم الثقافة والإعلام.

مثل التهديد النووي الإيراني والتحدي الفلسطيني اللذان قفزا ارتفاعا بسبب الانخراط التام في الصراع حول الإصلاح القضائي، كذلك ترتيب العلاقات بين المواطنين العرب والدولة ازيح تماما عن جدول الاعمال، لكنه لم يفقد مقامه كونه مشكلة أساسية يتوقع ان تنفجر ان لم ترتب. والمعنى، دع الانشغال بالتفاهات الرمزية مثل من يلوح بالعلم الفلسطيني، وتوجه إلى معالجة عميقة ومتعددة الابعاد لمشاكل الشباب العرب، التي تستوجب الجمع بين اعمال فرض القانون والازدهار. التعليم، والبنى التحتية والتشغيل، لتطوير قنوات الحوار بين قيادة الجمهور العربي وتقديم مشاريع لخدمة المجتمع المدني، حيث ان الاهتمام الذي يبديه المواطنون العرب بها يتزايد في ظل اعتبارها استجابة محتملة لضائقة جيل الشباب المتزلق.

أي حكومة تريد ان تقدم ميثاقا او تشريعا يرتب القضايا الأساسية غير المحكمة منذ أيام الدولة الأولى، ستكون ملزمة إلى ان تحصر في هذا الإطار على وجود مقام محترم للجمهور العربي أيضا وخصوصا - صياغة واضحة لمقامه، وحقوقه وواجباته وكذلك صلته بالدولة والعلاقة بينه وبين الجمهور اليهودي. سيكون

المقصود صب محتوى عمليا ومعتمدا للعبارات الاقتصادية المضمنة في وثيقة الاستقلال، لكنها بقيت منذ 1948 علامات استفهام والتي من دون اشغالها ستصبح بؤرة متفجرة لها انعكاسات استراتيجية.

\* \* \*

### هآرتس: الخيار الثالث: التحدث مع حماس بشجاعة

بقلم يوسي ميلمان

في يوم المعركة، حسب المفهوم الدارج في الجيش، والذي أطلقت فيه 124 قذيفة على سكان غلاف غزة في الاسبوع الماضي، واستقبل بنوع من الهدوء من قبل الحكومة والجمهور، الامر الذي يثبت مرة اخرى ما ترسخ في ذهن الحكومات في اسرائيل والمؤسسة الامنية ومعظم المعلقين. في الخطاب الذي يدور الآن، حيث يوجد اتفاق كاسح على أن "الوضع لا يمكن أن يستمر هكذا" رغم استمراره منذ عشرين سنة، يظهر خياران للنقاش.

الخيار الاول هو أنه لا مناص من اقتحام غزة وطرد حماس والجهاد الاسلامي من الحكم وتدمير سلاحها. بعد ذلك، الله كبير. فإما أن تسيطر اسرائيل على القطاع أو أن السلطة الفلسطينية الضعيفة والمتفككة تأخذ السلطة في يدها.

الخيار الثاني هو نوع من التسليم بـ "الوضع"، الذي يعني "تكرار نفس الشيء": هدنة لبضعة اسابيع أو بضعة أشهر في نهايتها سيتجدد إطلاق الصواريخ وفي اعقاب ذلك سيكون رد شديد أو معتدل لسلاح الجو.

يوم المعركة اندلع بعد أن قام الجهاد الاسلامي بإطلاق الصواريخ وحماس لم تحاول منع ذلك. الصواريخ أطلقت في اعقاب موت السجين المضرب عن الطعام، خضر عدنان، في السجن، الذي اعتبر أحد قادة الجهاد الاسلامي.

في الحقيقة اسرائيل تعتبر السجناء الامنيين ارهابيين، لكن عمليا هي تعطيهم حكم ذاتي ما في السجن. وفي السابق اظهرت المرونة نحوهم. في حالة عدنان يبدو أن جهاز الامن يتجنب بالأساس العنف من اجل العنف. بالنسبة له ايضا حدث تكتيكي تحول الى مشكلة كبيرة. هذه المقاربة تدل على أمر ثابت يمنع المنظومة من رؤية الصورة الواسعة. هذا لم يكن ليكون نهاية العالم لو أن جهاز الشباك والجيش قد سمحوا بإطلاق سراح عدنان وانقاذ حياته. هكذا ايضا كان سيتم تجنب إطلاق الصواريخ على مستوطنات الجنوب.

لكن الوقت لم يتأخر بعد لمناقشة الخيار الثالث، الذي لا يتجرأ أي أحد على طرحه على لسانه، وهو اجراء مفاوضات مع حماس.

في عملية الجرف الصامد في صيف 2014 جرت مفاوضات غير مباشرة بين حماس والجهاد الاسلامي وبين الحكومة الاسرائيلية بوساطة المخابرات المصرية. في نهايتها تم التوصل الى تفاهات وتم وضع اربعة مبادئ: وقف إطلاق النار والهدنة (هدنة) لخمس سنوات واعادة اعمار القطاع اقتصاديا، الذي كان يشمل اقامة ميناء واقامة محطة لتوليد الكهرباء ومحطة لتحلية المياه، وصفقة لإعادة جثامين جنود الجيش الاسرائيلي مقابل إطلاق سراح عدد من المخربين (هذا قبل أن يجتاز الاسرائيليين ابرا مانغستو وهشام السيد حدود القطاع بإرادتهما)؛ وتجريد غزة من السلاح.

كان يوجد للمحادثات ملحق سري. رئيس الموساد في حينه، تميم بردو، ورئيس الاستخبارات العسكرية في حينه، أفيف كوخافي، سافرا سرا الى جدة وقاموا بإجراء مفاوضات مع رئيس المخابرات في السعودية، بندر بن سلطان. المحادثات التي جرت بمصادقة من رئيس الحكومة نتياهو استهدفت التوصل الى اتفاق سياسي اوسع مع السلطة الفلسطينية، الذي كان سيؤدي ايضا الى اقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع السعودية ومعظم الدول العربية. نتياهو كالعادة تراجع في اللحظة الاخيرة وقام بوقف المحادثات مع السعودية. فرصة نادرة لاتفاق سلام تم تفويتها.

ايضا المحادثات مع حماس وصلت الى طريق مسدود. ومنذ تسع سنوات تحدث جولات قتالية بين اسرائيل وغزة.

لا توجد أي احتمالية لنزع السلاح في غزة. حماس لن توافق في أي وقت على ذلك، لكن يمكن التوصل الى تفاهات حول مبادئ الجرف الصامد الاخرى. يجب استجماع الشجاعة واستئناف المفاوضات مع حماس. وحتى لو أن اسرائيل اعتبرت حماس منظمة ارهابية مليون مرة فان هذا لن يغير حقيقة أن الامر يتعلق بكيان سياسي - عسكري يدير الـ 400 كم مربع للقطاع. الحديث يدور عن حكومة بكل ما تعنيه الكلمة.

الحديث يدور إذا عن اقتراح لا يحصل على الشعبية لأن اسرائيل ستضطر الى دفع الثمن لهذا الاتفاق. اليمين في اسرائيل سيعتبر ذلك استسلام للارهاب وسياسة مستخذية. السلطة الفلسطينية، التي حسب اتفاقات اوسلو من العام 1994 هي الجهة الوحيدة المخولة بالتفاوض مع اسرائيل، ستغضب جدا. ولكن السلطة تحتضر ببطء بسبب حكومات اسرائيل. وهذا الشأن لا يوجد أي فرق بين نتياهو وبينت وليبد.

مطلوب القول بوضوح ايضا فيما يتعلق بصفقة تبادل السجناء. إذا أردنا تنفيذ الصفقة كجزء من اتفاق واسع مع غزة، الذي أسسه هي وقف إطلاق النار لفترة طويلة واعادة اعمار القطاع فانه يجب على اسرائيل الموافقة على إطلاق سراح سجناء. التقدير هو أن حماس ستوافق على إطلاق سراح مئات السجناء. وإذا لم يكن لدى اسرائيل الرغبة في إطلاق سراح المخربين فيجب استثناء عملية تبادل الاسرى من الاتفاق (حتى لو غضبت عائلات الشهداء ومن هم على قيد الحياة).

يوجد وبحق لهذا الاتفاق ثمن مرتفع. ولكن ايضا مواصلة الوضع القائم له ثمن، يدفعه سكان الجنوب بشكل دوري. بدون اتفاق سيواصل سكان الجنوب الشعور بأنهم مواطنين من الدرجة ب، وأن الحكومة الاسرائيلية غير معنية بما يحدث لهم، وأنهم بالفعل رهائن لدى حماس والجهاد. مرة اخرى سيتبين بأن اسرائيل ترد ولكن لا تبادر، وبالأساس هي غير قادرة على التفكير خارج الصندوق.

\* \* \*

### مسؤول أممي إسرائيلي يدعو لمنع تحقيق 5 أولويات لحكومة نتنياهو

ترجمة: عدنان أبو عامر. موقع عربي 21

ما زالت المظاهرات والاحتجاجات الإسرائيلية تتواصل للشهر الرابع على التوالي ضد خطة الانقلاب القضائي الذي تنفذه حكومة اليمين، وسط دعوات لتصعيدها. وتنطلق المعارضة من فرضية أساسية مفادها أنه لا مجال للتسوية مع الحكومة الحالية؛ لأن أي حل وسط يعني أن يتواصل التدهور الكبير في الوضع الإسرائيلي، مما يؤكد أن المحادثات الجارية ليس لها حق في الوجود؛ لأن المسألة ليست بين اليسار واليمين والوسط، بل هو تعامل مع القضايا الوجودية، والتوقف على صورة الدولة؛ لأن الوثيقة التأسيسية للدولة يتم انتهاكها بشكل صارخ.

يوفال ديسكين الرئيس السابق لجهاز الأمن العام- الشاباك، أكد في صحيفة يديعوت أحرونوت، أن "الحكومة الحالية مكونة من تركيبة عنصرية من أنصار التفوق اليهودي، والعنصريين، والمجرمين السابقين، ودعاة الأكاذيب، بجانب 18 تفويضا للأرثوذكس المتشددون الذين يتهربون من التجنيد الإجباري، بحيث لم يكن ذكرى تأسيس دولة الاحتلال عطلة لهم، أي إننا أمام حكومة غير شرعية شكّلها المتهم بارتكاب جرائم بنيامين نتنياهو، وكلها تتعلق بتضارب المصالح، وتشرح كل يوم لناخبها أنهم إسرائيليون من الدرجة الثانية." وأضاف في مقاله أن "العديد من الحكومات اليمينية التي حكمت لما يقرب من أربعين عاما منذ عام 1977، كانت فاشلة ومحرضة على الكراهية ومثيرة للانقسام، حتى وصلنا هذه الأيام إلى شفا حرب بين الأشقاء، فيما

وزراؤها وعلى رأسهم رئيسها متمسكون بتجميع الأموال، ومعنيون بالأمن الشخصي والعائلي، في حين أن القلق على أمن الإسرائيلي لا يلاقي إلا الإهمال كل يوم تقريبا، سواء بالصواريخ المنطلقة من غزة، أو إضعاف القضاء."

وأشار إلى أن "الحكومة اليمينية دأبت منذ إنشائها على تدهور الأمن القومي بوتيرة سريعة للغاية، فيما أعداؤنا يتحدثوننا أكثر من الجنوب والشرق والشمال، والأسوأ أن الحكومة تتصرف بطريقة غير شرعية لتغيير جوهر الدولة، وإجراء ترتيب جديد في أولوياتها ليطغى على أجندتها أولا وقبل كل شيء حلّ مشاكل نتنياهو القانونية الخطيرة، وثانها هيمنة السلطة التنفيذية على القضائية والتشريعية، وثالثها تحقيق حلم المتدينين بسن قانون تهرب من الخدمة العسكرية لصالح التفرغ لدراسة التوراة، على حساب جيوب الإسرائيليين ودمائهم." وأوضح أن "الأولوية الرابعة لهذه الحكومة اليمينية، تتمثل في تحقيق رؤية بتسلئيل سموتريتش لجعل الدولة ثنائية القومية حقيقة لا رجعة فيها، مما يضر برؤية الدولة اليهودية لأن باقي الإسرائيليين من غير المتدينين سيصبحون أقلية فيها. أما الأولوية الخامسة فهي وضع الهوية اليهودية في أيدي الكاهانيين والعنصريين والمتطرفين، من خلال التدخل بتشكيل لجنة اختيار القضاة، وإلغاء المراجعة القضائية للمحكمة العليا، وفتح الباب أمام سن عشرات القوانين التي ستغير وجه الدولة بشكل كبير." وأكد أن "إسرائيل ستكون أكثر الخاسرين إذا حقق التحالف اليميني مخططاته الفاشية؛ لأنه سيتم إنشاء دولة ثنائية القومية بحكم الواقع أو فصل عنصري، بدون محكمة عليا تحظى بالاحترام في العالم، وستكون هذه دولة لا يتحمل فيها 50 في المئة العبء الأمني والضريبي بالتساوي، بلد تسود فيه المحاكم الحاخامية دون إشراف عليها، ومستوى الحكم فيها سيئ للغاية، ومعاملة النساء فيها تمييزية، مما يؤكد أننا سنصبح قريبا في دولة شرعية يهودية، ذات اقتصاد محطّم، قد لا يكون قادرا على دعم نظام أمني." تكشف هذه المخاوف الإسرائيلية، أنه إذا استمر التحالف اليميني في محاولة تمرير خطته القانونية بالقوة، فقد ستعين على المعارضة تقوية قتالها ضد الحكومة، من خلال تصعيد التظاهرات إلى حدّ التسبب بشلل جزئي للدولة لبضعة أيام، وبوتيرة متصاعدة، والاستمرار بالتظاهر أمام كل أعضاء الكنيست المتأرجحين من الليكود الخائفين من بلطجية قادتهم. أكثر من ذلك، فإن المعارضة قد تتجه في فترة مقبلة لرفض الخدمة في الاحتياطات العسكرية، للردّ على تحكّم أغلبية مستبدة ممثلة بحكومة غير شرعية، وتؤسس دولة ثنائية القومية، وتضع عبء هذه الأخطاء على باقي الإسرائيليين، مما سيسفر عن ضعف موقف نتنياهو وخسارته، وممارسة ضغوط لا هوادة فيها على المعارضة، لتأكيد عدم التنازل عن مواقفها المبدئية ضد الحكومة.

\* \* \*

## بن غفير يقاطع اجتماع الحكومة: "نتنياهو سيدرك قوّة 6 أعضاء كنيست"

ترجمة: بلال ضاهر. موقع عرب 48

قاطع وزراء حزب "عوتسما يهوديت"، الذي يرأسه وزير الأمن القومي، إيتمار بن غفير، اجتماع الحكومة الإسرائيلية الأسبوعي اليوم، الأحد. وقالت مصادر مقربة من بن غفير، أمس، إن الأخير يعتزم تصعيد احتجاجه ضد الحكومة وأنه لن يحضر اجتماع رؤساء أحزاب الائتلاف، حسبما نقلت عنهم وسائل إعلام إسرائيلية. وأضافت المصادر نفسها أن بن غفير "لا مصلحة لديه بتفكيك الحكومة، لكن لا مصلحة لديه أيضا بالبقاء في حكومة يمين على الورق فقط."

وتابع المقربون أن "لدى بن غفير قائمة مطالب مؤلفة من أكثر من عشرة بنود، وجميعها وعود انتخابية ليس لعوتسما يهوديت، وإنما لليكود واليمين كلّه. فلينفذوا أمرين أو ثلاثة من كل ما وعدوا الجمهور به." واعتبر المقربون من بن غفير أن مقاطعة "عوتسما يهوديت" للتصويت في الهيئة العامة للكنيست واجتماعات لجان الكنيست هي احتجاج على ما وصفوه بـ"رد الفعل الضعيف في غزة"، وأن "هذه رسالة واضحة، لكنها جزئية." وتابعوا أنه "خسارة أن الليكود يستخف بذلك، وسيكون نتنياهو أول من يدرك قوّة ستة أصابع من كتلة لن تأتي من أجل التصويت." ويأتي الخلاف الحالي بين نتنياهو وبن غفير على خلفية عدم دعوة الأخير إلى مداولات أمنية بشأن العدوان الأخير على قطاع غزة، الثلاثاء الماضي.

وذكر موقع "زمان إسرائيل"، أول من أمس، أنه في الدائرة المقربة من نتنياهو يصفون بن غفير بـ"المجنون"، ولذلك يفضل نتنياهو عدم دعوته لمداولات أمنية مغلقة، إذ يُتهم بن غفير بأنه يسرب معلومات من مداولات كهذه. ولهذا السبب يمتنع نتنياهو أيضا عن عقد اجتماعات للمجلس الوزاري المصغر للشؤون السياسية والأمنية (الكابينيت).

وفي موازاة تعبير بن غفير عن غضبه من إقصائه عن مداولات كهذه وانتقاده عمليات الجيش الإسرائيلي في غزة ووصفها بـ"الضعيفة"، أصدر نتنياهو بيانا، باسم حزب الليكود، جاء فيه أن بن غفير ليس ملزما بالبقاء في الحكومة. ويدرك نتنياهو أن انسحاب بن غفير من الحكومة يعني سقوطها، لكنه يدرك أيضا أنه لن ينسحب، وفي الوقت نفسه يصور نتنياهو نفسه كمعتدل وموزون، بسبب الانتقادات المحلية والدولية بضم بن غفير لحكومته.

\* \* \*

## استطلاعات

i24NEWS: في حال إجراء انتخابات، فإن أحزاب المعارضة ستتولى السلطة بـ63 مقعداً

يتصدر حزب الاتحاد الوطني بقيادة بيني غانتس نوايا التصويت بـ29 مقعداً، متقدماً على الليكود الذي سيحصل على 24 مقعداً

كشف استطلاع جديد أجراه البروفيسور كاميل فوكس ونشر على القناة 13 مساءً أمس الأحد، عن الشعبية الحالية للمعارضة وعدم الرغبة في الأحزاب التي تحكم البلاد حالياً. وبحسب الاستطلاع، لو أجريت انتخابات اليوم، فإن أحزاب المعارضة ستتولى السلطة بـ63 مقعداً في الكنيست، مقابل 52 فقط للائتلاف الحالي.

ويتصدر حزب الاتحاد الوطني بقيادة بيني غانتس نوايا التصويت بـ29 مقعداً، متقدماً على الليكود الذي سيحصل على 24 مقعداً حسب الإستطلاع، فيما سيكون حزب يائير لبيد "يش عتيد" هو الطرف الثالث بـ19 مقعداً، يليه حزب شاس بـ10 مقاعد. كما سيحصل حزبا الصهيونية الدينية وعتوسما يهوديت (القوة اليهودية) على 7 و 4 مقاعد على التوالي، بانخفاض عن 14 مقعداً فازت بها القائمة الموحدة للحزبين في الانتخابات الأخيرة. ويهودية هتورا المتحدة مع 7 مقاعد، وكذلك حزب إسرائيل بيتنو بـ6 مقاعد.

كما كشف استطلاع القناة 1، أن حزب العمل لا يتجاوز حد الاستحقاق، بينما فازت ميرتس، التي بقيت خارج الكنيست بعد الانتخابات الأخيرة، بـ4 مقاعد. الحزبان العربيان قائمة "القائمة" و "الجيمة - تعال" يحتفظان بخمسة مقاعد لكل منهما، بينما لا يتجاوز حزب التجمع حد الاستحقاق.

سُئل المشاركون كيف سيصوتون إذا دخل في السباق حزب جديد بقيادة قادة الاحتجاج ضد الإصلاح القضائي. وكشف الاستطلاع أن مثل هذا الحزب سيفوز بخمسة مقاعد، أربعة منها على حساب ميرتس الذي في هذه الحالة لا يتجاوز العتبة الانتخابية، والخامس على حساب "يش عتيد".

\* \* \*

## استطلاع: "حكومة نتنياهو" ضعيفة في الأمن

ترجمة الهدهد للشؤون الاسرائيلية

أظهر استطلاع للرأي أجرته القناة 12، أن غالبية جمهور العدو يرون أن أداء "حكومة نتنياهو" ضعيف في قضية الأمن.

وبحسب الاستطلاع الذي نشر مساء الجمعة، فإن 76 في المئة من المشاركين في الاستطلاع من جمهور العدو، أعطوا "حكومة نتنياهو" درجة "ضعيفة بشكل عام" في تعاملها مع قضية الأمن.



في حين أن 60 في المئة من المصوتين لـ "كتلة نتنياهو" يرون أن أداء الحكومة في قضية الأمن "ضعيف جداً". كما يعتقد 84 في المئة من المستطلعة آراؤهم أن الأداء العام لـ حكومة نتنياهو" في قضية مكافحة الجريمة ضعيف، ومن بين الناخبين لـ "كتلة نتنياهو"، قال 72 في المئة إن "حكومة نتنياهو" تتعامل مع الجريمة بشكل سيئ. كما يرى 86 في المئة من المستطلعة آراؤهم أن أداء الحكومة في قضية غلاء المعيشة ضعيف، و68 في المئة منهم يعتقدون أن الحكومة تتعامل مع القضية بشكل سيئ للغاية.

\* \* \*

### استطلاع للرأي يحدد الوزير الأسوأ أداءً في حكومة "نتنياهو"

تشير نتائج استطلاع للرأي نشرته قناة كان مساء الجمعة أن 20 في المئة من المستطلعة آراؤهم يرون أن أداء "حكومة نتنياهو" جيد في حين أن 74 في المئة يرون أن أداءها ليس بجيد. أما على مستوى ترتيب الوزراء من حيث سوء الأداء فحصل "بن غفير" على درجة الوزير الأسوأ أداءً في حكومة "نتنياهو" حيث أن نسبة 72 في المئة من المستطلعة آراؤهم يرون أن أداءه "غير جيد". وكان هناك استياء من الحكومة بين ناخبي الائتلاف؛ ف50 في المئة من ناخبي الائتلاف غير راضين عن أدائها، مقابل 46 في المئة راضين عنها، أما بالنسبة لنتنياهو، فإن 54 في المئة من ناخبي الليكود أجابوا بأنهم راضون عن أدائه، مقابل 44 في المئة أجابوا بأن أداءه "ليس جيداً".

أما الوزير الذي حصل على أعلى درجة "أداء جيد" بين وزراء نتنياهو فهو وزير جيش العدو "غالانت" الذي أراد نتنياهو إقالته بعد دعوته لتجميد الترويج للتعديلات القضائية، يعتقد 50 في المئة من المستطلعة آراؤهم أن "غالانت" يعمل بشكل جيد، بينما قال 35 في المئة إن أداءه "ليس جيداً"، أجاب 62 في المئة من ناخبي الليكود بأنهم راضون عن الوزير "غالانت".

أما "ياريف ليفين"، وزير القضاء ومن يقود التعديلات القضائية، فقد أجاب 59 في المئة من المستطلعة آراؤهم بأنهم غير راضين عن أدائه. فقط 24 في المئة أعطوا ليفين درجة إيجابية، أما بين ناخبي الليكود، فإن 50 في المئة راضون عن ليفين، بينما 39 في المئة غير راضين، وأظهر الاستطلاع أن ليفين حصل على أدنى نسبة تأييد بين ناخبي حزبه.

أما رأي المستطلعة آراؤهم في وزير مالية العدو "بتسلئيل سموتريتش"، فإن 21 في المئة فقط يعتقدون أن أداءه جيد، بينما 67 في المئة أعطوا سموتريتش درجة سلبية. ومن بين ناخبي الائتلاف، أجاب 48 في المائة بأن أداء سموتريتش "جيد". 44 في المئة أعطوه درجة "سيئة".

ووجد الاستطلاع أيضاً أن غالبية المستطلعة آراؤهم غير راضين عن أداء وزيرة المواصلات "ميري ريغيف".

أما بالنسبة لوزير الخارجية "إيلي كوهين"، فإن الأغلبية تعتقد أن أداءه ليس جيدا، وحوالي ربع المستطلعين فقط أعطوا وزير التعليم "يوأف كيش" درجة إيجابية لأدائه.

كما أن نسبة من 15 في المئة فقط من المستطلعة آراؤهم يعتقدون أن وزير الإسكان "يتسحاق غولدكنوبف" يعمل بشكل جيد.

وقد أظهر استطلاع للرأي نشر الخميس في قناة كان أن 43 في المئة من المستطلعة آراؤهم يؤيدون شن عملية عسكرية في قطاع غزة، ووفقا للاستطلاع، فإن 34 في المئة من المستطلعين يعارضون هذه الخطوة. كما تبين أن معظم المستطلعة آراؤهم يعتقدون أن حكومة "نفتالي بينيت ويائير لابيد" تعاملت مع تهديد غزة بشكل أفضل، حيث قال 42 في المئة من المستطلعة آراؤهم إن أداء الحكومة السابقة كان أفضل.

وطلب من المستطلعة آراؤهم تقييم أداء الحكومة الحالية في القضايا الأمنية بشكل عام، أجاب 71 في المئة منهم بأن أداء الحكومة ليس جيدا، بينما أجاب 23 في المئة فقط أن الأداء جيد، والباقي لا يعرفون. وتشير نتائج الاستطلاع أنه بين ناخبي الائتلاف، لا تزال هناك أغلبية من 56 في المئة يعتقدون أنه من وجهة نظر أمنية، فإن الحكومة تعمل بشكل سيئ.

\* \* \*

## تقارير

### تايمز أوف إسرائيل: لإنهاء الخلاف في الائتلاف، بن غفير يطالب بعملية في الضفة الغربية، وإحياء الإصلاح القضائي - تقرير

أفاد التقرير إن الوزير أصر أيضًا على أن يكون جزءًا من المداولات الأمنية التي أبعده نتنياهو عنها حتى الآن

مع استمرار الخلاف داخل الائتلاف بين الليكود وحزب "عوتسما يهوديت" اليميني المتطرف، يطالب وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير الحزب الحاكم بمطالب مختلفة لاستئناف التعاون، حسبما أفادت إذاعة "كان" الإخبارية يوم الأحد. وقال التقرير الذي لم يشر إلى مصدر إن الوزير كان يطالب بتنفيذ عملية عسكرية كبيرة في الضفة الغربية، والموافقة على أجزاء من إصلاح الحكومة القضائي المعلق حاليا، ومشاركته في المناقشات حول المسائل المتعلقة بالأمن وفرض ظروف اعتقال أكثر صرامة على الأسرى الفلسطينيين.

وأعلن أعضاء "عوتسما يهوديت" الأسبوع الماضي عن امتناع التصويت في الكنيست طوال اليوم، مشيرين إلى رد الحكومة "الضعيف" على إطلاق الصواريخ من غزة. ورد حزب الليكود الحاكم بإخبار بن غفير إنه إذا كان

غير راض عن الطريقة التي يدير بها نتنهاو الحكومة فيمكنه المغادرة. وحذر عضو في حزب بن غفير من احتمال انسحاب الحزب من الحكومة إذا يتم تجاهل السياسات التي يسعى إليها.

وقال بن غفير يوم الأحد إنه قاطع الاجتماع الأسبوعي للحكومة بعد أن أعادت إسرائيل جثامين العديد من الفلسطينيين الذين قُتلوا خلال محاولة تنفيذ هجمات أو تبادل إطلاق النار مع القوات. "يجب أن تتغير السياسة، يجب على الحكومة التحول إلى سياسة يمينية تماما. تلقينا تفويضا من الجمهور لتغيير المسار - وهذا يجب أن يحدث"، قال بن غفير في بيان يوم الأحد.

وقال تقرير إذاعة "كان" إن رئيس الوزراء بنيامين نتنهاو أرسل مبعوثين مختلفين إلى الوزير في الأيام الأخيرة في محاولة لتسوية الخلافات، لكن بن غفير يقول إنه يريد "أفعالا وليس أقوالا". وأشارت الإذاعة إلى أن نتنهاو لم يوافق حتى الآن على أي من مطالب الوزير. وزارة بن غفير مسؤولة عن الشرطة، مما يعني عادة مشاركة الوزير في المناقشات الأمنية رفيعة المستوى، على الرغم من أن سلطة وزارته لا تمتد إلى المسائل الأمنية الخارجية.

وقد قام نتنهاو بتهميش بن غفير إلى حد كبير منذ أن تولى المنصب، وأبعده عن دوائر صنع القرار الرئيسية، فيما يُنظر إليه على نطاق واسع على أنه علامة على عدم ثقته بالزعيم اليميني المتطرف، وقد أعرب بن غفير عن إحباطه المتزايد من استبعاده. وفي فبراير، قال الوزير في أعقاب هجوم في القدس إنه أصدر تعليمات للشرطة بالاستعداد لعملية كبرى في القدس الشرقية في غضون أيام "لاستئصال الإرهاب" - رغم أنه لا يملك الصلاحيات لإصدار أوامر من هذا القبيل. وسرعان ما تم معارضته، ونقلت وسائل إعلام عبرية عن مسؤول حكومي كبير قوله إن "قرارات بهذا الحجم لا تتم في تصريحات وزير أو آخر على الرصيف في موقع هجوم". كما كان أيضًا شوكة في خاصرة نتنهاو عندما سعى رئيس الوزراء للإعلان في أواخر مارس عن وقف الدفعة التشريعية لتقييد المحاكم وسط الاحتجاجات الحاشدة. بعد قبول جميع أعضاء مجلس الوزراء محاولة نتنهاو لتأجيل الإصلاح وإجراء مفاوضات مع المعارضة، كان بن غفير الرفض الوحيد، وهدد بالانسحاب من الحكومة إلى أن وعده رئيس الوزراء في إنشاء "الحرس الوطني" الذي كان يسعى إليه من أجل التصدي لتهديدات الأمن الداخلي وندد النقاد بما يقولون إنه محاولة من قبل الوزير لتشكيل قوة شرطة خاضعة له مباشرة، مع تصوير البعض لهذه القوة على أنها ميليشيا خاصة لبن غفير.

وكانت هذه الخلافات داخل الائتلاف هي الأحدث في سلسلة من الانقسامات التي تظهر في حكومة نتنهاو الدينية اليمينية المتشددة، والتي تواجه ضغوطات داخلية متزايدة بسبب خططها التي تم تعليقها لإصلاح

النظام القضائي، إلى جانب ارتفاع تكاليف المعيشة، وتعزيز الصراع مع الفلسطينيين. كما يواجه بن غفير ضغوطات متزايدة بسبب تصاعد الهجمات الفلسطينية والقفزة الحادة في جرائم القتل منذ توليه منصبه في ديسمبر، وبعد أن خاض الانتخابات على أساس برنامج تحسين أمن المواطنين الشخصي. وذكرت إذاعة "كان" يوم الجمعة أن نتنياهو يبحث عن طريقة لإنهاء الخلاف مع بن غفير، ويمكن أن يطرح مشروع قانون بشأن عقوبة الإعدام لمنفذي الهجمات الفلسطينيين على مجلس الوزراء الأمني لمناقشته. وأقر مشروع القانون بقرأة أولية في أوائل مارس، ولكن تم تعليقه منذ ذلك الحين.

وقال تقرير "كان" إن السبب الرئيسي في تعليقه هو كعارضة المستشارة القضائية غالي باهراف-ميبارا لمشروع القانون، لأن مجلس الوزراء الأمني لم يناقش العواقب الأمنية، من بين مخاوف أخرى. وقال التقرير الذي لم يشر إلى مصدر إن نتنياهو يعتقد أن مناقشة مجلس الوزراء الأمني سترضي بن غفير، بينما تسبب في أقل قدر من الضرر السياسي أو الدبلوماسي. وإذا تمت الموافقة عليه من قبل مجلس الوزراء الأمني، يمكن أن يتقدم مشروع القانون إلى الكنيست لإجراء ثلاث قراءات إضافية قبل أن يصبح قانوناً. وينص التشريع على قدرة المحاكم على فرض عقوبة الإعدام على أولئك الذين يقتلون مواطن إسرائيلي من دوافع قومية. لكنه لا ينطبق على إسرائيلي قتل فلسطينياً. ولطالما كان اليمين الإسرائيلي يسعى للمبادرة، لكنها واجهت باستمرار معارضة من المؤسسة الأمنية، بحجة أنها لن تردع الهجمات المستقبلية، ومن المؤسسة القانونية، التي تحذر من أنها قد تضر بصورة إسرائيل في المحافل الدولية.

\* \* \*

## الكشف عن الخطة الخمسية الجديدة للجيش الإسرائيلي... ما أبرز محاورها؟

ترجمة: محمود مجادلة . موقع عرب48

الخطة الخمسية المقبلة للجيش الإسرائيلي ستركز على تعزيز آليات القيادة والسيطرة استعداداً لخوض حرب واسعة على عدة جبهات؛ وتعزيز الاستعدادات لمواجهة مع إيران، وتنظيم الصفوف الداخلية؛ في حين تحتاج القوات الجوية عاملاً كاملاً من التدريب المكثف لتعزيز المهارات الهجومية.

كشفت تقرير صحافي عن الخطوط العريضة لخطة الجيش الإسرائيلي متعددة السنوات، التي ناقشها رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، هيرتسي هليفي، مع أعضاء هيئة الأركان العامة وضباط كبار آخرون، في ورشة عمل أولى عقدت الأسبوع الماضي، تمهيداً لوضع الخطة وإقرارها.

وذكر موقع "واللا" الإسرائيلي في تقرير أوردته أمس الأحد، أن المنتدى الذي عقد يوم الإثنين الماضي، ركّز على استعدادات الجيش الإسرائيلي للمواجهة مع إيران والاستعدادات لمعركة متعددة الجبهات؛ في حين شدد كبار المسؤولين في سلاح الجوي على الحاجة إلى عام كامل من التدريب المكثف لتعزيز المهارات الهجومية للقوات الجوية.

وبحسب التقرير، فإن المحاور الأبرز التي استعرضها هليفي خلال ورشة العمل، وستكون في صلب الخطة الخمسية المقبلة للجيش الإسرائيلي، تتمثل بـ"زيادة الاستعداد لمواجهة ضد إيران، والتحضير لحملة عسكرية متعددة الجبهات، وتعزيز العلاقة بين الجيش والمجتمع وتنظيم القيادة وتعزيز السيطرة."

ويرى هليفي، وفقاً للتقرير، أن الأولوية القصوى للجيش الإسرائيلي في الفترة المقبلة، تتمثل في ترتيب صفوفه وتعزيز سبل التعامل مع الأفراد سواء الجنود في الخدمة النظامية (دائمة وإلزامية) أو الجنود في قوات الاحتياط، هذا إلى جانب معالجة التحديات المتعلقة بالعلاقة بين الجيش والمجتمع في إسرائيل. ويأتي ذلك على خلفية تآثر الجيش في الاحتجاجات الواسعة والانقسام المجتمعي الإسرائيلي على خطة الحكومة لـ"إصلاح" جهاز القضاء، وخصوصاً الاحتجاج الذي برز في صفوف القوات الجوية والطيارين على "الثورة الدستورية" وقانون تجنيد الحريديين واندماجهم في الجيش.

وشدد هليفي خلال المناقشات التي عقدت الأسبوع الماضي، على ضرورة "زيادة الاستعداد لمعركة محتملة ضد إيران"، وكجزء من هذا الاستعداد، فإن الجيش الإسرائيلي مطالب بـ"مراكمة القدرات وتحسين المهارات الموجودة على عدة مستويات في الهجوم والدفاع وجمع المعلومات الاستخباراتية."

واستعرض كبار ضباط القوات الجوية مدى الاستعداد لمواجهة محتملة مع إيران، واعتبروا أن مستوى الجاهزية الهجومية في الجيش الإسرائيلي حالياً هو "جيد"، ويلزم عام من التدريب المكثف للوصول إلى مستوى "ممتاز".

ومن القضايا الأخرى التي كانت محور النقاش لتحضير الجيش الإسرائيلي لمعركة متعددة الجبهات، هي العمل على تعزيز قدرة الجيش على القتال في عدة ساحات في نفس الوقت، بما في ذلك على الجبهات (الأطراف والمواقع الحدودية والخارجية) وكذلك في "العمق". واعتبر كبار الضباط في الجيش الإسرائيلي أن هذه القضية حساسة للغاية وتتطلب خطاً دقيقاً. وأصدر هليفي توجيهات للقوات الجوية للعمل على "تطوير القدرات للعمل في آن واحد في عدة جبهات وبطريقة متغيرة وبما يتوافق مع التهديدات والتحديات الميدانية."

ونقل التقرير عن مصادر في الجيش الإسرائيلي أن "الطيران والمهارات ومدى التسليح ونطاق التنظيمات العسكرية التي تراكمت في السنوات الأخيرة وسيتم العمل على مراكمتها خلال السنوات الخمس المقبلة، تسمح بمرونة فعالة للقوات خلال عملها المتوازي والمتزامن على عدة جبهات." وسيساعد ذلك، بحسب كبار

المسؤولين في الجيش الإسرائيلي على تنظيم المعارك والسيطرة عليها إلى حين استدعاء تنظيمات الاحتياط واندماجها في المعركة ودخولها في العمق كجزء من المناورات البرية المحتملة؛ وفي سبيل ذلك، شدد كبار المسؤولين في هيئة الأركان الإسرائيلية على "تقليص الفجوات في تدريب وتأهيل قوات الاحتياط" إثر انقطاعها عن التدريب لفترة طويلة خلال جائحة كورونا.

من جانبه، أوضح هليفي أن الجيش الإسرائيلي سيكشف تدريبات قواته الجوية والبرية والبحرية خلال السنوات المقبلة، وأصدر توجيهات بزيادة دمج المزيد من الأنظمة والوسائل القتالية الجديدة لخدمة القوات البرية بحلول نهاية العام الجاري، كما أصدر تعليمات بإدخال قدرات سيبرانية متقدمة في خدمة جميع الأسلحة والقوات. كما أوضح هليفي أن الخطة الخمسية المقبلة ستركز كذلك على "تنظيم القيادة والسيطرة في حالات الطوارئ والحالات الروتينية بطريقة تشجع على تعدد الأبعاد في الهجوم والدفاع، وتسمح بالحوار العملياتي المستمر بين جميع القوات والأسلحة والأجنحة العاملة على جميع الجهات." ويرى هليفي أن "تحسين عمليات وآليات القيادة والسيطرة، هو العامل الأهم الذي سيمكن الجيش الإسرائيلي من خوض حرب واسعة متعددة الجهات."

\* \* \*

## خلافات إسرائيلية حول تأثير الانقلاب القضائي على مكانة الاحتلال بالخارج

ترجمة: عدنان أبو عامر موقع عربي 21

ما زالت تبعات الانقلاب القضائي الذي شرعت حكومة الاحتلال بتنفيذه تتصاعد في الظهور، وآخرها ما أصدرته وزارة الخارجية من تقرير قبل أسابيع قليلة، ما أسمته "وثيقة حساسة" تمت صياغتها بعناية، وأظهرت أن هناك تآكلاً في مكانة دولة الاحتلال حول العالم منذ تشكيل الحكومة، ما دفع بوزير الخارجية إيلي كوهين لمخالفة وزارته بالقول إنني "لا أقبل استنتاجات التقرير".

باراك رافيد، المراسل السياسي لموقع ويللا، كشف أنه "قبل أسابيع قليلة، سلمت وزارة الخارجية وزيرها ومديرها التنفيذي رونان ليفي تقريراً، يحذر من عواقب الثورة القانونية على مكانة إسرائيل الدولية، وهو تقرير اكتسب أهميته من كونه حظي بموافقة كبار مسؤولي الوزارة، ويمثل الموقف المهني للسلك الدبلوماسي، وهو المعادل السياسي لتقرير مماثل أعده كبار الاقتصاديين بوزارة المالية حول التبعات الاقتصادية للانقلاب القانوني، وكذلك التقرير السري الذي تم تأليفه حول الموضوع في المؤسسة العسكرية." وأضاف في تقريره أن "مصدراً بالوزارة كشف أن العمل على الوثيقة بدأ في مارس بعد عدة أسابيع حاولت فيها وزارة الخارجية عدم التعامل بشكل مباشر مع التدايعات الدولية للثورة القانونية، وقد تقرر إعداد تقرير حول الموضوع للوزير كوهين، وأفاد بأنها وثيقة سرية شاركت فيها مجموعة صغيرة من كبار المسؤولين في الوزارة، وقد تم العمل على

الوثيقة بطريقة منعزلة للغاية بسبب الحساسية السياسية للقضية، وتم نقل الوثيقة لمكتب الوزير خلال أبريل، دون أن يجري نقاش منظم حولها.

وأشار إلى أن "كوهين نفسه يدعي أنه ليس على دراية بالوثيقة، ولا يعلم أن مثل هذه الوثيقة مكتوبة في وزارته، مع العلم أن مصادر الوزارة تدعي أن التقرير مكتوب بحذر شديد، لأنه ظهر منذ تشكيل الحكومة الجديدة أن هناك تآكلاً بالمكانة الدولية لإسرائيل، ويرجع ذلك جزئياً للثورة القانونية، بجانب تصريحات وزراء كبار أكدت أن إسرائيل غير مهتمة بالتفاوض مع الفلسطينيين، وتوتر العلاقة بين الحكومة والجاليات اليهودية في الخارج، خاصة في أمريكا الشمالية، ورغم ذلك فإن الوزير الخارجية رفض استنتاجات التقرير، ولا يقبل تقييمه الوارد فيه."

المتحدث باسم الوزارة، ليئور حاييت، زعم أنه "من الاتصالات الدولية العديدة التي أجراها الوزير، فإن صورة مغايرة للوضع ظهرت تمامًا لما يظهر في التقرير، ورغم تصريحات كوهين، فإن مسؤولين كبارًا بالوزارة أكدوا أن التقرير مكتوب من قبل الدبلوماسيين المسؤولين عن صياغة التقييم الاستخباري والسياسي للوزارة."

في الوقت الذي تواجه فيه حكومة الاحتلال مظاهرات داخلية، ومطالبات حزبية بالتراجع عما تسميه المعارضة "الانقلاب القانوني"، فقد باتت تواجه معارضة من خارج الحدود، وتحديدًا لدى الراعي الأكبر في الولايات المتحدة، التي باتت تشهد صحافتها ووسائلها الإعلامية دعوات قاسية بالتوقف عن مخططاتها، ودعوة البيت الأبيض للتدخل لمنع حكومة اليمين في تل أبيب من تحويل إسرائيل لدولة شريعة يحكمها الحاخامات.

\* \* \*

### قلق إسرائيلي من مكانة حماس الإعلامية.. "تقف خلف الذئاب المنفردة"

ترجمة: عدنان أبو عامر. موقع عربي 21

بالتزامن مع تصاعد التوتر العسكري بين المقاومة الفلسطينية والاحتلال، فإن جبهة أخرى نشبت بينهما تتمثل في العمل الدعائي والإعلامي، وما يصفه الاحتلال بنشاط متزايد من قبل حركة حماس ومؤثرها على الإنترنت ووسائل الإعلام. واعتبر إعلام الاحتلال، أن ما تقوم به ماكنة "حماس" يعدّ مقدمة لتمهيد الطريق لاستمرار مزيد من التصعيد، كما يتضح مما كشفه جهاز الأمن الإسرائيلي العام- الشاباك عن كيفية قيام كبار قادة الحركة بالتحريض عبر التحكم عن بعد لإثارة الشارع الفلسطيني من خلال الفيديوهات و"جنود الكيبورد."

نير دفوري، المراسل العسكري للقناة 12، زعم أن "الإسرائيليين لا يحتاجون للتذكير بالتهديد الذي تشكله حماس في جميع القطاعات: من إطلاق الصواريخ التي عادت في الجولة الأخيرة، إلى الهجمات المسلحة، وإيجاد المزيد من النقاط الساخنة في جميع أنحاء فلسطين المحتلة، وهذه التهديدات تستمر في تحدي الاحتلال من عدة جهات مختلفة، وفي نفس الوقت، وتواصل التآجج والاشتعال." وأضاف في تقريره ان جهاز الشاباك كشف لأول مرة عن ما تملكه حماس من ماكنة تحريض دعائية واسعة هدفها التصعيد ضد الاحتلال، وهو ما اتضح خلال شهر رمضان الأخير، وقبله وبعده، تعبّر ظاهرة " الذئاب المنفردة" الخاصة بالعمليات الفردية نموذجاً للتحريض الذي تنفذه الحركة عبر رواية تزرعها الحركة في غزة، وتحرض عليها من خلال مقاطع فيديو تدريبية على تنفيذ الهجمات، وزرع الرسائل، ووسائل الإعلام التي تكتسب الشرعية.

وأشار إلى أنه "يتم توزيع هذا المحتوى في إطار ملفات شخصية مخصصة على شبكات التواصل الاجتماعي، ثم تتردد أصداؤه على المنصات الإعلامية الأخرى لحماس، مع أن هذا ليس تحريضاً من قبل أفراد في حماس، بل هو حملة منظمة هجومية وكثيفة الموارد من جانب الحركة، هدفها تحفيز وتحريض أعداد كبيرة من الفلسطينيين على تنفيذ العمليات الفدائية، وقد كان جزءاً من أسلوب عملها منذ تأسيسها، لكنها هذه المرة تعتمد على تقنيات التوزيع الجماهيري، خاصة شبكات التواصل الاجتماعي."

وزعم أن "العمل الدعائي الخاص بحماس ينزع الصفة الإنسانية عن الاحتلال، ويمجّد الشهداء، ويشجع على المزيد من العمليات الفدائية، والهدف النهائي هو المبالغة في ترديد هذه السردية بين الجمهور الفلسطيني المستهدف بحيث تؤدي للتصعيد، عبر استخدام روايات حساسة من جانبه كالمطالبة بالإفراج عن الأسرى، والحديث عن ظروفهم داخل السجن، وبالطبع الحديث عن المسجد الأقصى، حيث تستخدم ماكنة حماس الدعائية شبكات التواصل لبث مقاطع فيديو ومحتوى بصري قصير ينتشر بسرعة." وأوضح أن "كبار مسؤولي حماس يستخدمون المقابلات والتصريحات والشبكات الاجتماعية للتحريض علناً على الاحتلال، وإشعال قضايا حساسة وفق الروايات الراسخة، مثل اقتحام اليهود للأقصى، حيث يراقب أمن الاحتلال عن كثب الرسائل المنتشرة على الإنترنت."

وزعم أن "وراء هذه الماكنة الإعلامية منظومة معلوماتية كثير الخبرة والمال، تُسخر له جميع أجهزة الحركة، وعلى رأسها مكتبها الإعلامي الرئيسي، وبالتعاون المكثف مع قادة الحركة في مختلف القطاعات، وهذا المكتب نظام متعدد الطبقات ذو بنية تحتية فعالة للسيطرة على الإعلام الفلسطيني، والخطاب العام، وتشكيلهما، بل التأثير على الخطاب بشكل أوسع في العالم العربي من خلال فرق واسعة من وسائل الإعلام والمصورين والعاملين في وسائل التواصل، والمؤثرين على الشبكة الذين يشاركون بإعداد المحتوى، وتوزيعه على



المنصات."

وأشار إلى أن "حملات حماس الإعلامية عبر الإنترنت تهدف لتعزيز الرسائل، وتوسيع الجمهور المستهدف عبر المنشورات لإثارة الشارع الفلسطيني، بزعم أن لدى حماس مجموعة واسعة ومعقدة من الأدوات والمواقع والمنصات والصحافيين المنزليين، وعبرهم تنجح حماس بنشر تحريضها تحت غطاء التقارير الإخبارية، مع الاستفادة من المساحة المتاحة للشبكات الاجتماعية، عبر مختلف وسائلها التي تعتبر أرضاً خصبة للتحريض، وترديد رسائل الحركة في مدح الشهداء، ونشر صور جثث القتلى الإسرائيليين، وتشجيع نشاط المقاومة." ونقل عن مسؤولي الشاباك أن "الغرض من كل هذه المنشورات إحياء الشارع الفلسطيني لأحداث الاحتجاجات، بإقامة علاقات وثيقة مع قنوات فضائية عربية ودولية "متعاطفة" مع رسائل حماس، للتأثير على خطاباتها المقدمة، والترويج للروايات المؤيدة لحماس، والمناهضة للاحتلال، ما يجعل من "جنود لوحة المفاتيح" لحماس يخوضون جانباً آخر في المعركة من أجل الوعي من خلال "جيش حماس الإلكتروني" في الترويج لاستراتيجيتها بالتحريض المستمر، ومواجهة أحداث معينة مثل الهجمات." وأوضح أن "جنود لوحة المفاتيح" لحماس يتمتعون بقدرات إنتاج عالية المحتوى كالرسوم المتحركة، ومقاطع الفيديو، والرسومات، والخبرة في نشاط وسائل التواصل، وهذه طريقة الحركة للسيطرة على السردية، وجعل المحتوى التحريضي ينتشر على نطاق واسع، ويؤجج المنطقة، بترديد شعار "الأقصى في خطر"، ومطالبة المسلمين بحمايته." يكشف هذا التقرير الأمني الإسرائيلي وجود نوايا عدوانية لدى الاحتلال لمحاربة الماكنة الإعلامية لحماس وباقي قوى المقاومة، من خلال منع وإحباط المنصات والقنوات الدعائية، وتوفير جهد منهجي لإغلاقها، وإزالة ما يعتبره الاحتلال محتوى تحريضياً، بزعم الحيلولة دون إشعال المنطقة، تمهيداً لاحتواء التصعيد القادم، الذي يتسبب الاحتلال بإشعاله عبر أعماله العدوانية.

\* \* \*

**"مسيرة الأعلام" الاستيطانية ستمر عبر باب العامود بالقدس.. هل تنذر بتصعيد جديد؟**

ترجمة: عدنان أبو عامر. موقع عربي 21

تستعد دولة الاحتلال لتنظيم "مسيرة الأعلام" الاستيطانية المقررة يوم 18 أيار/ مايو، التي تمرّ عبر الجزء الشرقي من مدينة القدس المحتلة، مع عدم توقع أي تغييرات في مسارها الأصلي هذا العام أيضاً، مع تسريبات إسرائيلية عن إجراء مباحثات في قنوات هادئة حتى يمر الحدث دون صراعات مسلحة. إيتمار أيخنر المراسل السياسي لصحيفة "يديعوت أحرونوت"، كشف أن "مسيرة الأعلام المقررة ستمرّ عبر

باب العامود هذا العام، ولا توجد نية لتغيير مسارها المعتاد، حتى إن أسفر ذلك عن تصعيد عسكري مع الفلسطينيين." وبحسب مسؤولين كبار في القدس المحتلة فقد تقرر هذا العام أن يكون التعامل مع المسيرة على مستوى شرطة الاحتلال في القدس، ولذلك فسيتم التصرف معها من خلال القنوات الهادئة لضمان مرورها دون اشتباكات عسكرية مع المقاومة الفلسطينية.

وأضاف في تقريره أن "المسيرة مرتبطة بالصهيونية الدينية، وتشارك فيها عناصر متطرفة كل عام لترديد شعارات عنصرية ومواجهة الفلسطينيين في شرق القدس، ويُفسر العرض على أنه استفزاز وتحد للمقدسيين، فيما تستغل المنظمات الفلسطينية المسلحة لإثارة الأجواء الأمنية، علما بأنه في أيار/ مايو 2021، قرر بنيامين نتنياهو تغيير مسار المسيرة بحيث تصل إلى حائط البراق عبر باب يافا، وليس باب العامود."

وأشار إلى أنه "رغم تغيير مسار المسيرة، فقد ألغتها شرطة الاحتلال بعد ساعتين من بدئها عقب إطلاق صواريخ حماس من قطاع غزة، ما أدى إلى انطلاق حرب "حارس الأسوار" التي يسميها الفلسطينيون "سيف القدس"، وبعد عام في أيار/ مايو 2022، سمحت حكومة الاحتلال بقيادة نفتالي بينيت وبائير لابيد للمسيرة بالاستمرار في مسارها الطبيعي، متجاهلة تهديدات حماس بأن ذلك سيؤدي إلى تصعيد عسكري، وهذا العام أيضا فإن المخطط الإسرائيلي يتمثل في إقامة المسيرة على الطريق المعتاد."

جوديث أوبنهايمر المديرية التنفيذية لجمعية "عير عميم" وتعني "مدينة الشعوب" المتخصصة في شؤون القدس المحتلة، أكدت أن "مرور المسيرة عبر باب العامود والحج الإسلامي تحت مزاعم الحكم والسيادة الإسرائيلية هو استعراض للقوة يهدف إلى إثارة التوتر في المدينة، مشيرة إلى أن وجود وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير المسؤول عن الشرطة سيجعل المظاهرات أسوأ، ما يستدعي عدم السماح بمرور المسيرة في الحج الإسلامي وباب العامود."

تكشف هذه التخوفات الإسرائيلية أن قوات الاحتلال تتأهب لاحتمالية اندلاع مواجهات جديدة بين الفلسطينيين الراضين لاقتحامات المستوطنين للمسجد الأقصى، لاسيما من خلال مسيرة الأعلام، خاصة أنهم في مثل هذه الأيام من كل عام سيأتون إليها بأعداد كبيرة، فيما تواصل المقاومة إصدار تهديداتها بمنع حصول هذا الحدث الاستفزازي.

يشار إلى أن تنظيم هذه المسيرة يتزامن مع معركة "سيف القدس"، وهو العدوان الإسرائيلي على غزة، بسبب الأحداث ذاتها التي تتكرر هذه الأيام، والمتعلقة باقتحامات المستوطنين للمسجد الأقصى، ومسيرات الأعلام الاستفزازية، فيما تتصاعد الاحتجاجات في المسجد إلى مستوى غير مسبوق.

ورغم انتهاء شهر رمضان، فإن التوتر في القدس لا يزال يحيط بالمدينة ومحيطها، وينتشر الآلاف من رجال الشرطة كل يوم على جميع طرق النقل الرئيسية وسط المدينة، وهم مستنفرون لأي سيناريو، تحسبا لاندلاع أي هجوم فدائي، خشية زيادة التوترات الأمنية، مع إعلان عدد من المنظمات اليمينية اليهودية عزمها على تنظيم مسيرة أعلام حول أسوار المدينة بعد أيام.

\* \* \*

### تقرير: بن غفير يشترط شن عملية عسكرية في الضفة لإنهاء الخلاف مع نتياهو

ترجمة: محمود مجادلة. موقع عرب48

الليكود يهاجم بن غفير ويعتبرون أنه "يخلق ديناميكية لسقوط الحكومة"، في حين يواصل الأخير دعواته لتقل "المخربين" على حد تعبيره، ويرفض الإفراج عن النائب الأردني، العدوان، وتحرير جثامين الشهداء، ويطالب الحكومة بتبني مبادئ اليمين "بشكل كامل".

يضع وزير الأمن القومي الإسرائيلي، إيتمار بن غفير، مجموعة من الشروط لإنهاء التوتر بينه وبين رئيس الحكومة، بنيامين نتياهو، الذي أدى إلى مقاطعة بن غفير وكتلة حزبه "عوتسما يهوديت" جلسة الحكومة الأسبوعية وجلسات التصويت في الكنيست. وذكرت هيئة البث العام الإسرائيلية ("كان 11") أن بن غفير يطالب بشن عملية عسكرية واسعة في الضفة الغربية المحتلة والمصادقة على تشريعات تتعلق بخطة الحكومة لإضعاف جهاز القضاء، ومشاركته بالمداولات الأمنية، وتشديد ظروف اعتقال الحركة الوطنية الأسيرة في سجون الاحتلال. وكشفت "كان 11" أن نتياهو حاول التوصل إلى تفاهات مع بن غفير وعمل على الاتصال بعدة طرق، بما في عبر وسطاء، إلا أن بن غفير رفض مساعي نتياهو للتهدئة؛ وأشارت القناة إلى أن نتياهو "ليس مستعدا حاليا للسماح لبن غفير بالمشاركة في الاجتماعات الأمنية الحساسة بأي شكل من الأشكال". وواصل غفير، الأحد، دعواته لقتل "المخربين"، على حد تعبيره، رافضا تسليم جثامين الشهداء الذين قتلوا برصاص جيش الاحتلال الإسرائيلي، وذلك في معرض رده على تصريحات وزير الأمن، يوآف غالانت، فيما اتهمه مسؤولون في الليكود أنه يدفع باتجاه سقوط الحكومة.

وعلى إثر مقاطعته وحزبه الجلسة الأسبوعية للحكومة، الأحد، قال بن غفير إن "الليكود قدم وعوداً (ولم يف بها). على الحكومة الإسرائيلية أن تبادر وتسعى إلى الالتحام وتبني مبادئ اليمين"، وأضاف "علينا وقف التنزلات وسياسة الاحتواء"، في هجوم ضمني على قرارات رئيس الحكومة، بنيامين نتياهو، ووزير أمنه، غالانت. وأضاف "صحيح، هذه ليست حكومة 'عوتسما يهوديت'، ليس لدينا 64 مقعدا في الكنيست، لكن

الليكود قدم وعودًا أيضًا. وهذا هو السبب في أنني لم أحضر اجتماع الحكومة اليوم ولهذا السبب لن يحضر أعضاء 'عوتسما يهوديت' إلى جلسات التصويت في الكنيست، نطالب بتبني مبادئ اليمين. "وتابع بن غفير مخاطبًا غالانت: "في السنوات الأخيرة رأيت عشرات القتلى، نحتاج إلى وقف سياسة احتواء القتلى ووقف التنازلات، ووقف عمليات الإفراج عن الجثامين والمخربين، بل علينا قتلهم". ويأتي الخلاف الحالي بين نتنياهو وبن غفير على خلفية عدم دعوة الأخير إلى مداولات أمنية بشأن العدوان الأخير على قطاع غزة، الثلاثاء الماضي.

وفي رد على تصريحات بن غفير، وقال رئيس لجنة الاقتصاد في الكنيست، دافيد بيتان (الليكود) إن حزب "عوتسما يهوديت"، "يخلق ديناميكية لسقوط الحكومة". وأضاف أن "حكومة يمينية كاملة لا تعني أن علينا القيام بكل سياسات 'عوتسما يهوديت'. لا يمكنهم التهديد والتوقف عن التصويت، هذا غير مناسب". من جانبه، قال غالانت، خلال اجتماع الحكومة، إن احتجاز جثامين الشهداء لا يشكل "ورقة ضغط" على فصائل المقاومة الفلسطينية "إلا في حالات استثنائية جدا تتعلق بشكل أساسي بحركة حماس"، وأضاف "لا علاقة لقرارات حماس في غزة بجثامين تابعة لأشخاص يتبعون لمنظمة في يهودا والسامرة (الضفة المحتلة)". وأضاف موجها حديثه لبن غفير، الذي قاطع الاجتماع، أنه "أنا لا أتأثر من هجوم يشن علي من قبل وزير، أفترض أنه رأى عددًا أقل من جثامين الإرهابيين مما رأيت أنا. المشكلة في مثل هذه التصريحات هي أنها ألحقت الأذى بعائلات الأسرى المفقودين ومنحهم الشعور الخاطئ بأنه لا يتم عمل ما يكفي من أجل استعادة أبنائهم".

وفي الدائرة المقربة من نتنياهو يصفون بن غفير بـ "المجنون"، ولذلك يفضل نتنياهو عدم دعوته لمداولات أمنية مغلقة، إذ يُتهم بن غفير بأنه يسرب معلومات من مداولات كهذه. ولهذا السبب يمتنع نتنياهو أيضا عن عقد اجتماعات للمجلس الوزاري المصغر للشؤون السياسية والأمنية (الكابينيت).

وفي موازاة تعبير بن غفير عن غضبه من إقصائه عن مداولات كهذه وانتقاده عمليات الجيش الإسرائيلي في غزة ووصفها بـ "الضعيفة"، أصدر نتنياهو بيانا، باسم حزب الليكود، جاء فيه أن بن غفير ليس ملزما بالبقاء في الحكومة. ويدرك نتنياهو أن انسحاب بن غفير من الحكومة يعني سقوطها، لكنه يدرك أيضا أنه لن ينسحب، وفي الوقت نفسه يصور نتنياهو نفسه كمعتدل وموزون، بسبب الانتقادات المحلية والدولية بضم بن غفير لحكومته.

\* \* \*